



جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

مُخالفة الأزهرى الليث بن المظفر في معجم تهذيب اللغة

إعداد الطالب

عصام محمد عبد السلام الشخبي

إشراف

الدكتور فايز عيسى المحاسنة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في اللغة والنحو قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، ٢٠١١

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة



نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب عصام محمد الشخبي الموسومة بـ:

مخالفة الأزهرى الليث بن مظفر في معجم تهذيب اللغة

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية.

القسم: اللغة العربية.

التوقيع	التاريخ	
	2011/05/19	مشرفاً ورئيساً
	2011/05/19	عضواً
	2011/05/19	عضواً
	2011/05/19	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. صالح الكساسبة



الإهداء

إلى

والديّ العزيزين، أطال الله في عمرهم، ومتعهما بموفور الصحة والعافية.

إلى

أشقائي الأعراء، وفقهم الله، وسدد خطاهم.

إلى

كل من أحب لي الخير والصلاح، وقدم لي يد العون والمُساعدة لإنجاز هذا العمل.

عصام محمد الشخبي

الشكر والتقدير

يُسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي العزيز الدكتور فايز عيسى المحاسنة، لما قدمه لي من العون والمُساعدة، وقبوله الإشراف عليّ، وتحمله الجُهدَ والعناء في مُتابعة الرسالة، وتصويب ما اعوج منها، فكان خير مُرشد وموجه، وكما أتقدم بجزيل العرفان والثناء والتقدير إلى أعضاء لجنة المُناقشة الأفاضل الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي الخليل والأستاذ الدكتور يحيى عباينة والدكتور حسين الرفايعة على تفضلهم بقبول مُناقشة هذه الرسالة.

عصام محمد الشخبي

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
أ	الإهداء
ب	الشكر والتقدير
ج	فهرس المحتويات
و	الملخص باللغة العربية
ز	الملخص باللغة الإنجليزية
١	المقدمة
٤	التمهيد
	الفصل الأول: القضايا الصوتية
	1.1 الإبدال
١٥	1.1.1 إبدال التاء ثاءً
١٨	2.1.1 إبدال التاء طاءً
٢٠	3.1.1 إبدال الجيم دالاً.
٢٢	4.1.1 إبدال الحاء هاءً
٢٤	5.1.1 إبدال الحاء خاءً
٢٦	6.1.1 إبدال الذال دالاً
٢٧	7.1.1 إبدال الزاي راءً
٢٩	8.1.1 إبدال السين شيناً
٣١	9.1.1 إبدال الغين عيناً
٣٣	2.1 القلبُ المكاني
٣٥	3.1 المُخالفةُ الصوتيةُ
٤٢	4.1 تحقيقُ الهمز والتخلص منه
٤٦	5.1 اختلافُ حركات البنية في الأسماء
٤٩	1.5.1 الاختلاف بين الضم والكسر
٥٠	2.5.1 الاختلاف بين الفتح و الضم
٥٢	

٥٣

3.5.1 الاختلاف بين التحريك والتسكين

الفصل الثاني: القضايا الصرفية

٥٦

1.2 الفعل الماضي المُعتل الآخر

٥٨

2.2 الفعل المضارع الثلاثي الأجوف ما كان على فَعَلَ يَفْعُلُ يَفْعُلُ

٦٠

3.2 أبنية الفعل بين التجرد والزيادة

٦١

1.3.2 فَعَلَ وَأَفْعَلَ

٦٣

2.3.2 فَعَلَ وَافْتَعَلَ

٦٤

3.3.2 فَعَلَ وَانْفَعَلَ

٦٦

4.2 الاشتقاق

٦٨

5.2 التذكير والتأنيث

٧٠

6.2 القصر والمد في بعض المفردات

٧٤

7.2 مُتفرقات صرفية

٧٤

1.7.2 استعمال صيغة مفعول للدلالة على اسم الفاعل

٧٦

2.7.2 مجيء المَصْدَرِ على غير فعله

٧٩

3.7.2 مجيء الاسم للجمع دون تكسير الواحد عليه

الفصل الثالث: القضايا النحوية

٨١

1.3 إضافة الاسم إلى نعته

٨٤

2.3 تعدية الفعل

٨٧

3.3 الانتقال من صيغة الفعل المبني للمعلوم إلى صيغة المبني للمجهول

للمجهول

٨٩

4.3 أدوات القسم

الفصل الرابع: القضايا الدلالية

٩٣

1.4 المُشْتَرَك اللفظي

٩٥

2.4 الترادف

١٠٤

3.4 التضاد

١١١

4.4 مُتفرقات دلالية

١١١

1.4.4 العموم والخصوص

١١٣

2.4.4 المُعَرَّب

١١٦

3.4.4 الخاتمة

١١٨

المراجع

المُلخص

مُخالفة الأزهري الليث بن المُظفر في مُعجم تهذيب اللغة (دراسة لغويّة)

عصام محمد عبدالسلام الشخبي

جامعة مؤتة، 2011م

يعد هذا البحث لدراسة ما ساقه الازهري من مخالافات لغويّة لأحد اللغويين الذي اعتمدهم في مُعجمه، وهو أهم لغوي كانت رواياته هي الأساس، وهو (الليث بن المُظفر)؛ لذلك جاءت هذه الدراسة سعياً من الباحث للكشف عن هذه المُخالفات بدراستها دراسة لغويّة حسب الظاهرة التي تدرج تحتها، وكانت في تمهيد وأربعة فصول وخاتمة وثبت للمصادر والمراجع.

تناولت في التمهيد، المقدمة، وتعريفاً بالأزهري ومُعجمه، وتعريفاً بالليث بن المُظفر وموقف الأزهري منه في مُعجمه، وموقفه من رواياته بما أصدر حكمه عليه، وما توقف عليه.

أما الفصل الأول فقد تناولت فيه القضايا الصوتيّة، من إبدال، وقلب مكاني، ومُخالفة صوتيّة، وتحقيق الهمز وتخفيفه، واختلاف حركات البنية للأسماء.

أما الفصل الثاني من الدراسة فتناولت فيه القضايا الصرفيّة، ومنها الفعل الماضي المُعتل الآخر، والفعل المضارع الثلاثي الأجوف، وأبنية الفعل، والاشتقاق، والتذكير والتأنيث، والقصر والمد، ومتفرقات صرفيّة.

وأما الفصل الثالث فتناولت فيه القضايا النحويّة، كإضافة الاسم إلى نعته، وتعديّة الفعل، والانتقال من صيغة الفعل المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول، وأدوات القسم.

أما الفصل الرابع والأخير فقد كان لدراسة القضايا الدلاليّة، كالمُشترك اللفظي والترادف، والتضاد، ومتفرقات دلاليّة (العموم والخصوص، المُعرب).

وختمت هذه الدراسة بخاتمة عرضت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها في

دراستي ومن ثم بسرد المراجع.

Abstract

AL –Azheriy dissent "ALaith Bin Mudafar "in tahthib al-lughah dictionary (Linguistic Study)

Essam Mohammad Abdelsallam Alshkhabi

Mu'tah university, 2011

This research is a study for what ALAzheriy done in his dictionary For tahtheb al-lughah regarding to linguistic dissents who Depended on them in his dictionary he considered to be the most important Linguist whose novels are the basic, of "ALaith Bin Mudafar" so this study came to discover these dessents Through Linguistical study way regarding to the phone moue that goes Under this study consisted of preface four sections, conclusion and aprouiding with recourses and references.

In the preface the study dealt with the introduction as well as Identification about "ALaith Bin Mudafar" and the attitude of Alazheriy toward his novels in which he provided his decisions or where he stopped. the first chapter consists "phonetics" and talks about, permutation, spatial permutation, dissolve audio, revelation (alhamzah) and cancellation it, and the discripency of vowels.

The second chapter consists "morphologe" and talks about invalid empty past verb, and present verb (Ajoaf), and talk about structures of the verb, and aleshtiqaq, and talking about feminine masculine, and talking about length and short and other word building issues.

The third section dealt with syntactical issues- suchas adding the noun to its adjective, transitive verb, charging active form verb into passive one and Adwat alqasam.

The fourth section dealt with clue issues – suchas synonymms, opposites and other clue issues (general private, almu>arab). Finally, I concluded the study by showing the outcomes, I reached as Well as the bibliography.

المقدمة:

يَحظى مُعجمُ تهذيب اللغة للأزهري بمكانةٍ متميزةٍ بين المُعجمات اللغويّة لما تضمنه من مسائل لغويّة جمّة، فضلاً على النقد اللغوي، وهذا يدل على مستوى الإبداع المُتألق والفكر اللغوي لدى صاحبه، حيث زحرت مقدمة هذا المُعجم بذكر اللغويين الذين تخللت رواياتهم كتابه ببيان موقفه الصريح منهم، سواء أكانوا ثقات لديه أم مطعوناً في ثقتهم، وكان في طليعة اللغويين الذين تشكك في رواياتهم الليث بن المُظفر الذي اتهمه بنحل كتاب العين المشهور نسبته إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، لينفقه باسمه على الرغم من اعتماد الأزهري الكبير على ما رُوِيَ عن الليث ابن المُظفر (أي جاء في مُعجم العين)، إلا أنه في بعض المواطن كان صريح المُخالفة له فجاءت هذه الدراسة لإبراز الأوجه اللغويّة لهذه المُخالفات ومدى اتفاقها مع ما تضمنته المظان اللغويّة، أو عدم ذلك، فتتبع الظواهر اللغويّة (الصوتيّة، والصرفيّة، والنحويّة، والدلاليّة) التي أوردها الأزهري في مُعجمه تهذيب اللغة مُخالفاً فيها لليث بن المُظفر في أجزاء هذا المُعجم الستة عشر، فرأيت أهمية دراسة هذا الموضوع وعدم وجود دراسة سابقة ناقشت هذا الموضوع، حيث أن من درس الليث تناول مروياته في المعاجم كافة، دون الوقوف على ما أنكر منها، كما هو في دراسة محمد عبدالله الطراونه (مرويات الليث في المعاجم).

وكذلك فجّل من درس تهذيب اللغة ذكر الظواهر اللغويّة فيه على وجه العموم، وكذلك ما جاء فيه من نقد لغوي بشكل عام، كما كان الأمر في دراسة حمدي عبدالفتاح السيد بدران (النقد اللغوي في تهذيب اللغة للأزهري) التي جاء ذكر اللغويين فيها بشكل عام ولم تتوقف على دراسة لغوي مُحدد، كما هو الشأن عند الليث بن المُظفر وابن دُرَيْد، وقد أشرت إلى ما ذكر هذا الباحث في بعض الروايات التي ذُكرت في دراستي هذه ودراسته السابقة، مع تقديمي توضيحات وشروحات وأراء تدعم دراستي لهذه المُخالفات دراسة لغويّة ومُعجميّة لم يسبق الإشارة لها، مع عنايتي بمقارنة المادة المُعجمية التي ساقها الأزهري للمُخالفة بما ورد في مُعجم العين، الذي يعد مصدر روايات الليث بن المُظفر التي اعتمد عليها الأزهري في مُعجمه، وقمت أيضاً بالتوسع بتوضيح كثير من المواطن التي لم يسبق دراستها، مع

العنايةً بذكر ما وجدته من روايات وأراء تدعم ما ذهبت إليه، لما وجدت في ذلك من الأهمية في بيان ما ساقه الأزهري من مخالافات لغوية.

ولم أعنّ في هذه الدراسة على بيان مدى صحة نسب كتاب العين وتبرئة الليث بن المظفر من هذا الاتهام لوجود من تطرق إلى ذلك الأمر.

أما عن المنهج الذي اتبعته في هذه الدراسة (مخالفة الأزهري الليث بن المظفر في معجم تهذيب اللغة/دراسة لغوية) فهو المنهج الوصفي التحليلي حيث تم وصف المواد المعجمية ضمن ظواهرها اللغوية وصفاً وتحليلاً ومقارنةً ببعض المعجمات والمظان اللغوية الأخرى.

وتقع هذه الدراسة في تمهيد وأربعة فصول، وخاتمة تلاها سرد للمصادر والمراجع، حيث جاء في التمهيد ذكر تعريف للأزهري ومعجمه تهذيب اللغة وقيّمته اللغوية، والتعريف بالليث بن المظفر، والوقوف على موقف الأزهري منه الذي ذكره في مقدمة المعجم، وكذلك الوقوف على شواهد تبين موقف الأزهري من روايات الليث بن المظفر بإصداره حكماً على بعضها أو التوقف دون الحكم عليها تاركاً الأمر في ذلك إلى المتلقي.

وتناول الفصل الأول دراسة القضايا الصوتية التي خالف فيها الأزهري الليث بن المظفر التي تمثلت في الإبدال، وتفرع إلى (إبدال التاء ثاءً، وإبدال التاء طاءً، وإبدال الجيم دالاً، وإبدال الحاء هاءً، وإبدال الحاء خاءً، وإبدال الدال ذالاً، وإبدال الزاي راءً، وإبدال السين شيناً، وإبدال السين صاداً، وإبدال العين حاءً، وإبدال الغين عيناً)، والقلب المكاني، والمخالفة الصوتية، وتحقيق الهمز وتخفيفه، واختلاف حركات البنية في الأسماء، وكانت في (الاختلاف بين الضم والكسر، والاختلاف بين الفتح والضم، والاختلاف بين التحريك والكسر).

أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة القضايا الصرفية، التي تناولت فيها الفعل الماضي المعتل الآخر، والفعل المضارع الثلاثي الأجوف ما كان على فَعَلَ يَفْعُلُ يَفْعَلُ، و أبنية الفعل بين التجرد والزيادة (فَعَلَ و افْعَلْ، و فَعَّلَ و أَفْعَلْ، فَعَلَ و أَفْعَلْ، و فَعَّلَ و انْفَعَلَ)، والاشتقاق، والتذكير والتأنيث، والقصر والمد في بعض

المُفردات، ومُفترقات صرفية (استعمال صيغة مفعول للدلالة على اسم الفاعل، ومجيء المصدر على غير فعله، ومجيء الاسم للجمع دون تكسير الواحد عليه).
وأما الفصل الثالث فخصّص للحديث عن القضايا النحوية التي ظهرت بشكل ضعيف إذا قيست بالقضايا اللغوية الأخرى، وتناولت فيه إضافة الاسم إلى نعته، وتعدية الفعل، والانتقال من صيغة الفعل المبني للمعلوم إلى صيغة المبني للمجهول، وأدوات القسم)

وأما الفصل الرابع والأخير فقد خصّص للقضايا الدلالية، وقد تناولت فيه المُشترك اللفظي والترادف، والتضاد، ومُفترقات دلالية (العموم والخصوص، والمُعرب).

التمهيد

الأزهري:

اختلفت كُتب التراجم والسير في نسب الأزهري، إلا أن أغلب الروايات

تذكر أن:

اسمه:

أبو منصور محمد بن أحمد بن أزهري بن طلحة بن نوح الأزهري

الهوري^(١).

مولده ونشأته وحياته:

وُلِدَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ لِلْهَجْرَةِ، بِمَدِينَةِ هَرَاةَ، وَالتِي عَاشَ فِيهَا حَتَّى شَبَابِهِ، قَصَدَ الْعِرَاقَ، وَفِي طَرِيقِهِ إِلَى الْحِجَازِ لِلْحَجِّ، وَقَعَ أُسِيرًا عِنْدَ عَوْدَتِهِ، وَكَانَ ذَلِكَ سَنَةَ مَعَارِضَةِ الْقِرَامِطَةِ الْحَجِيجِ بِـ"الْهَبِيرِ" أَيَّامَ فِتْنَةِ الْقِرَامِطَةِ (سَنَةَ 312 هـ) عِنْدَمَا عَادَ مِنَ الْحَجِّ فِي عَهْدِ الْمُقْتَدِرِ بِاللَّهِ بْنِ الْمُعْتَضِدِ، وَكَانَ عَمْرُهُ آنَ ذَلِكَ نَحْوَ الثَّلَاثِينَ^(٢). وَذَكَرَ الْأَزْهَرِيُّ ذَلِكَ فِي مُقَدِّمَتِهِ، وَأَشَارَ إِلَى طَوْلِ مَقَامِهِ فِي الْأَسْرِ حَيْثُ مَكَثَ فِي الْأَسْرِ قَرَابَةَ الْعَقْدَيْنِ، وَكَانَ لِأَسْرِهِ فَائِدَةٌ بِمُخَالَطَةِ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَانُوا بُدَاةَ أَعْرَابًا^(٣)، وَحِينَ فُكَّ أَسْرُهُ وَنَالَ حُرِّيَّتَهُ، تَوَجَّهَ إِلَى بَغْدَادِ التِّي أُدْرِكَ فِيهَا أَبَا بَكْرٍ بْنُ دُرَيْدٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرَوِيَ عَنْهُ شَيْئًا^(٤).

(١) الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧ هـ). نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، الطبعة الثالثة ١٩٨٥ م، ص: ٢٣٨، وانظر: ابن خلكان، شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد (ت: ٦٨١ هـ). وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت - لبنان، ج: ٤، ص: ٣٣٤.

(٢) انظر: ابن خلكان. وفيات الأعيان، ج: ٤، ص: ٣٣٤.

(٣) انظر: الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت: ٣٧٠ هـ). تهذيب اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والترجمة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، الطبعة الرابعة، ١٩٦٤ م، ج: ١، ص: ٧.

(٤) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت: ٩١١ هـ). بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، ج: ١، ص: ١٩.

شيوخه:

أخذَ عن ابن السراج النحوي، وتتلَمَذَ لأبي عبد الله إبراهيم "نفظويه"، وأبي القاسم البغوي، ثم عاد إلى هراة، وأخذَ عن شيوخها ومنهم: محمد بن أبي جعفر المُنذري وقد روى عنه، وكان المُنذري روى بدوره عن أبي العباس ثعلب والمبرد، وكذلك أخذَ عن أبي محمد أحمد بن عبد الله المزني^(١).

صفاته:

اشتهر الأزهرى في حياته كلها بالمعرفة والتحصيل، خاصةً في علمي الفقه واللغة اللذين تعمقَ فيها وتضلع، موعلاً في البحث، وممعناً في التتقيب مُستقصياً في التدقيق حتى صار في العربية من أعلم الناس بشذوذها وقياسها ومن ثقات الناس إثباتاً وإسناداً، وامتاز بالخلق الحسن والتقوى والورع والتعبد حتى "كان مُتفقاً على فضله وثقته ودرايته وورعه"^(٢).

تلاميذه:

أخذَ عن الأزهرى عددٌ كبيرٌ من طلبة اللغة والفقه، فقد قرأ الكثير من أهل بلده وأشرفها كتاب "تهذيب اللغة" ورُويَ عنه، وقرأ عليه علماءٌ كثر، منهم: أبو عبيد أحمد بن محمد الهَرَوِي^(٣). وأبو أسامة جُنادة بن محمد بن الحسين الأزدي الهَرَوِي وأبو يعقوب القَراب، وأبو ذر عبد بن حميد^(٤).

مؤلفاته:

وللأزهري مؤلفات عدة، يأتي معجم "تهذيب اللغة" في طليعة كتبه، الذي ألفه بعد السبعين من عمره.

(١) الحموي، ياقوت. معجم الأديباء، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت -

لبنان، ١٩٩٣م، ج: ٥، ص: ١٣٢١ - ١٣٢٣.

(٢) انظر: ابن خلكان. وفيات الأعيان، ج: ٤، ص: ٣٣٤.

(٣) انظر: الأنباري. نزهة الألباء في طبقات الأديباء، ص: ٢٣٨.

(٤) انظر: الأزهرى. تهذيب اللغة، ج: ١، ص: ١١ - ١٢، "المقدمة".

ومن مؤلفاته أيضاً، التي لم يشر مُحققو كتب السير والتراجم إلى كونها
مخطوطة أو منشورة (١):

١. كتاب الأدوات.
٢. كتاب التقريب في التفسير.
٣. كتاب تفسير أسماء الله - عز وجل.
٤. كتاب تفسير إصلاح المنطق لابن السكيت.
٥. كتاب تفسير السبع الطوال.
٦. كتاب تفسير شعر أبي تمام.
٧. كتاب الحيض.
٨. كتاب تفسير شواهد الحديث لأبي عبيد.
٩. كتاب الرد على الليث.
١٠. كتاب علل القراءات.
١١. كتاب الروح وما ورد فيها من القرآن والسنة.

وفاته:

تُوفي الأزهري سنة سبعين وثلاثمائة في أواخرها، وقيل سنة إحدى وسبعين
بمدينة هراة، وعُمره يُقاربُ التسعين (٢).

تعريف بمعجم "تهذيب اللغة":

يحظى معجم "تهذيب اللغة" بمكانة مرموقة في تاريخ المعجم العربي لما
يمتاز به من مادةٍ فصيحةٍ وموثقةٍ، التي يرجعُ سببها الحقيقي إلى عناية الأزهري
برواية العزو، وبالأخص رواية الليث بن المُظفر، وكأنه في ذلك السند الأخير في
القرن الرابع في السماع ورواية اللغة (٣).

(١) انظر: الحموي. معجم الأدياء، ج: ٥، ص: ١٣٢٢.

(٢) انظر: السيوطي. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج: ١، ص: ٢٠.

(٣) الأزهري، أبو منصور أحمد بن محمد. تهذيب اللغة، تحقيق: رياض زكي قاسم، دار

المعرفة، بيروت - لبنان، ج: ١، ص: ٧.

ويُعَدُّ التهذيب عماداً أساسياً لما جاء بعده من المعجمات، هذا ما أكدته العلامة ابن منظور، صاحب معجم "لسان العرب" إذ قال في مقدمة (اللسان):
" لم أجد في كتب اللغة أجمل من "تهذيب اللغة" لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري" (١).

ويذكرُ ابن منظور في موطن آخر من مقدمته: "وأنا مع ذلك لا أدعي فيه دعوى فأقول شافهت أو فعلت أو صنعت أو شددت أو رحلت، أو نقلت عن العرب العرباء أو حملت، فكل هذه الدعاوى لم يترك فيها الأزهري وابن سيده لقاتل مقالاً، ولم يُخلِيا فيه لأحد مجالاً. فإنهما عينٌ في كتابيهما عن روياء، وبرهنا عمّا حوياً، ونشراً في خطيهما ما طويلاً. ولعمري لقد جمعا فأوعيا، وأتيا بالمقاصد ووفيا" (٢).

وكانت دوافع الأزهري الأساسية لتأليف هذا الكتاب، إيمانه بالترابط بين القرآن الكريم واللغة العربية، مُبيناً ذلك في مقدمة كتابه، إذ يقول: " وكتابي هذا، وإن لم يكن جامعاً لمعاني التنزيل والفاظ السنن، فإنه يحوز جُملاً من فوائدها، وتُكتأ من غريبها ومعانيها، غير خارجٍ فيها عن مذاهب المُفسرين، ومَسالك الأئمة المأمونين من أهل العلم وأعلام اللغويين، المعروفين بالمعرفة الثاقبة والدين والاستقامة" (٣).

أما منهجية كتاب "تهذيب اللغة" فقد اتبع فيه الأزهري منهج الخليل في مُعجمه "العين" فاعتمد الترتيب الصوتي، وبدأ بحرف العين، واتبع النظام التقليبي نفسه الذي وضعه الخليل الأمر الذي لم يجعل له منهجاً مستقلاً.

ويتميز مُعجم تهذيب اللغة بمنهجية العلميّة في الدراسة، ودقته اللغويّة يذكر حسين نصار: "ومن الظواهر الهامة في الكتاب -أيضاً- عناية المُؤلف بالشواهد القرآنيّة والحديثيّة عنايةً كبيرةً فاق فيها غيره من اللغويين الذين رأينا آثارهم، والسبب في ذلك قريبٌ واضحٌ يدل عليه عناية المُؤلف نفسه بربط القرآن والدين

(١) ابن منظور، محمد بن مكرم (٧١١هـ). لسان العرب، دار الحديث، ٢٠٠٣م، القاهرة - مصر، ج: ١، ص: ٢٥.

(٢) المرجع نفسه، ج: ١، ص: ٢٦.

(٣) الأزهري. تهذيب اللغة، ج: ١، ص: ٢٥.

باللغة، فهذا الارتباط هو الذي ولدَ عنده هذه العناية الفائقة وكان يستشهد بالقراءات القرآنية" (١).

واعتنى في كتابه بالنوادر، واهتم بها كثيراً ولعل ذلك يعودُ إلى مخالطة الأعراب والعيش معهم أيام أسره، وتظهر عنايته بها بإفراده لها بالحديث والإشارة، وكذلك فقد احتوى تهذيب اللغة مواد لغوية تزيد عن مادة العين والجمهرة، وكما أنه فحص ألفاظه فحصاً شديداً، مما جعله يُصوب كثيراً من مفردات اللغة (٢).

تعريف بـ"الليث بن المُظفر"

تظهر سيرة الليث بن المُظفر، عدم المعرفة الكاملة بهذه الشخصية، إذ لم يُستقر على نسبه الصريح، فقد كان التباين ظاهراً في اسمه، وكما أن ما يتعلق بميلاده ووفاته وموطنه، فلم يتم التطرق إلى ذكرها البتة.

أما تسميته بـ"الليث بن المُظفر" فقد اختصَ بها الأزهري، وتأكّد ذلك في ثنايا مُعجمه، والمقدمة من خلال بعض المواطن حينما يذكر في بداية جُلّ المواد المُعجمية (قال الليث بن المُظفر)، أو (قال ابن المُظفر)، وكُل من سلكَ هذه التسمية اقتدى بالأزهري، وكذلك فقد ارتبط ذكره بأمر نحل تأليف مُعجم العين المشهور نسبته إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، التي كان الأزهري من أوائل المُثيرين لهذه القضية.

وبالرُغم مما وُجِهَ إلى الليث بن المُظفر من انتقاداتٍ ومأخذٍ إلا أنه يظهر امتلاكه حصيلة معرفية ولغوية جيدة، وقد تأتي له ذلك بحكم تتلمذه على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي المشهور بتوقد فكره وبصيرته اللغوية، وغازرة علمه وفصاحته. وكما يبدو لي من عدم الإحاطة الكاملة بتفاصيل حياة الليث بن المُظفر، ما يجعل توجيه أصابع الاتهام له بنحل كتاب العين غير لائق، إذ لو صح ذلك الأمر لحظيت سيرته بأهمية كبيرة تفوق غيره من اللغويين، ولذكرت له مؤلفات لغوية ذات قيمة قل نظيرها، ومما قيل فيه:

(١) نصار، حسين. المعجم العربي نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٤م،

ج: ١، ص: ٢٧٧.

(٢) انظر: المرجع نفسه. ج: ١، ص: ٢٧٧.

"وقال أبو الطيب اللغوي: مُصنّفُ كتابِ العينِ الليثُ بنُ المُظفرِ بنِ رافعِ بنِ سيارٍ، رُوِيَ ذلكُ عن أبي عمرو الزاهد، قال: حدثني فتىٌ قَدِمَ علينا من خراسان وكان يقرأ عليّ "كتاب العين" قال: أخبرني أبي اسحق بن نصر بن سيار صاحبَ الخليل رجلاً صالحاً، وكان الخليل قد عمل من "كتاب العين" باب العين فأحب الليث أن ينفق سوقَ الخليل، ثم ذَكَرَ ما ذكره الأزهري في مقدمة كتابه" (١).

وقيل فيه أيضاً: "قرأت بخطِ أبي منصور الأزهري في "كتاب نظم الجمان" تصنيف أبي الفضل المُندري: نصر بن سيار كان والي خراسان والليث بن المُظفر بن نصر صاحبُ العربيةِ وصاحبُ الخليل بن أحمد هو (ابن) ابنه، حدّث عنه قتيبة بن سَعِيدٍ، سمعتُ محمدُ بن إبراهيم العبدي يقول:

"كنتُ عندَ ليث بن نصر بن سيار فقال: ما تركتُ شيئاً من فنون العلم إلا نظرتُ فيه وما عجزتُ إلا أني رأيتُ العلماءَ يكرهونه، يعني النجوم" (٢)

موقف الأزهري من الليث بن المُظفر في معجمه "تهذيب اللغة"

ذكر الأزهري الليث بن المُظفر في مقدمة كتابه، بعد أن فرغ من ذكر الطبقات المُتضمنة اللغويين الثقات المُبرزين، الذين لم يتشكك في رواياتهم نهائياً فتصدر الليث بن المُظفر قائمة اللغويين الذين تشكك فيهم الأزهري وكان له انتقاداتٌ عليهم.

فقال: "فمن المُتقدمين" الليث بن المُظفر" الذي نَحَلَّ تأليف كتاب العين جُملةً لِيَنفِقه باسمه، وَيُرَغِبَ فيه من حوله، وأُثبتَ لنا عن اسحق بن إبراهيم الحنظلي الفقيه، أنه قال: كان الليث بن المُظفر رجلاً صالحاً، ومات الخليل ولم يفرغ من كتاب العين فأحبَ الليثُ أن ينفقَ الكِتَابُ كُلَّهُ، فَسَمِيَ لِسَانَهُ الخليل فإذا رأيت في الكتاب "سألتُ الخليل بن أحمد" أو "أخبرني الخليل بن أحمد" فإنه يعني لسانَ نَفْسِهِ،

(١) الحموي. معجم الأدباء، ج: ٥، ص: ٢٢٥٣، وأبو الطيب اللغوي. مراتب النحويين، تحقيق:

محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، ١٩٧٤م، ص: ٥٨.

(٢) الحموي. معجم الأدباء، ج: ٥، ص: ٢٢٥٤.

قَالَ: "وإنما وَقَعَ الاضطراب في الكتاب من قِبَلِ خَلِيلِ اللَّيْثِ قَلْتُ: وهذا صحيح عن اسحق" رَوَاهُ ثِقَاتٌ عَنْهُ" (١).

وقال الأزهرى أيضاً: "وأخبرني أبو الفضل المُنذري أنه سألَ أبا العباس أحمد بن يحيى عَن كِتَابِ العَيْنِ فَقَالَ: ذَلِكَ كِتَابٌ مَلِيٌّ غُدْدًا، قَالَ: وَهَذَا كَانَ لَفْظَ أَبِي العَبَّاسِ وَحَقَّهُ عِنْدَ النَحْوِيِّينَ مَا لَانَ غُدْدًا. لَكِنَّ أبا العباس كَانَ يُخَاطِبُ النَّاسَ عَلَى قَدْرِ أَفْهَامِهِمْ، أَرَادَ أَنْ فِي كِتَابِ العَيْنِ حُرُوفًا كَثِيرَةً أُزِيلَتْ عَن صُورِهَا وَمَعَانِيهَا بِالتَّصْحِيفِ وَالتَّغْيِيرِ، فَهِيَ فَاسِدَةٌ كَفَسَادِ الغُدِّ وَضَرَّهَا أَكْلُهَا" (٢).

وقال أيضاً: "وأخبرني أبو بكر الإيادي عن بعض أهل المَعْرِفَةِ أَنَّهُ ذَكَرَ كِتَابَ اللَّيْثِ، فَقَالَ: ذَلِكَ كِتَابُ الزَّمَنِ، وَلَا يَصْلِحُ إِلَّا لِأَهْلِ الزَّوَايَا" (٣).

ثُمَّ يُعَقِّبُ عَلَى ذَلِكَ وَيَقُولُ: " وَقد قَرَأْتُ كِتَابَ العَيْنِ غَيْرَ مَرَّةٍ، وَتَصَفَّحْتُ تَارَةً بَعْدَ تَارَةٍ وَعَعْنَيْتُ بِتَتَبِعُ مَا صُحِّفَ وَغَيْرَ مِنْهُ، فَأَخْرَجْتُهُ فِي مَوَاقِعِهِ مِنَ الكِتَابِ وَأَخْبَرْتُ بِوَجْهِ الصِّحَّةِ فِيهِ وَبَيَّنْتُ وَجْهَ الخَطَأِ، وَدَلَلْتُ عَلَى مَوَاضِعِ الصَّوَابِ، وَسَتَقَفْتُ عَلَى هَذِهِ الحُرُوفِ إِذَا تَأَمَّلْتُهَا فِي تَضَاعِيفِ أَبْوَابِ الكِتَابِ وَتَحَمَدِ اللَّهِ -عَلَى مَا أَفِيدُكَ فِيهَا وَاللَّهُ المَوْفِقُ لِلصَّوَابِ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِهِ. أَمَا مَا وَجَدْتُهُ صَاحِحًا، وَلِغَيْرِ اللَّيْثِ مِنَ الثَّقَاتِ مَحْفُوظًا، أَوْ مِنْ فُصْحَاءِ العَرَبِ مَسْمُوعًا، وَمِنَ الرِّيِّيَةِ وَالشُّكِّ لِشَهْرَتِهِ وَقَلَّةِ إِشْكَالِهِ بَعِيدًا، فَانِي أَعَزِيهِ إِلَى اللَّيْثِ بْنِ المُظْفَرِ وَأُدِّيهِ بِلَفْظِهِ، وَلَعَلِّي قَدْ حَفِظْتُهُ لِغَيْرِهِ فِي عِدَّةِ كُتُبٍ فَلَمْ أَشْتَغَلْ بِالفَحْصِ عَنْهُ لِمَعْرِفَتِي بِصِحَّتِهِ فَلَا تَشْكُنُ فِيهِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ زَلَّ فِي حُرُوفٍ مَعْدُودَةٍ هِيَ فِي جَنْبِ الكَثِيرِ الَّذِي جَاءَ بِهِ صَاحِحًا، وَاحْمَدَنِي عَلَى نَفْيِ الشُّبْهَةِ عَنْكَ فِيمَا صَحَّحْتَهُ لَهُ. كَمَا تَحْمَدَنِي عَلَى التَّنْبِيهِ فِيمَا وَقَعَ فِي كِتَابِهِ مِنْ جِهَتِهِ أَوْ جِهَةِ غَيْرِهِ مِمَّنْ زَادَ مَا لَيْسَ مِنْهُ وَمَتَى مَا رَأَيْتَنِي ذَكَرْتُ مِنْ كِتَابِهِ حَرْفًا وَقَلْتُ: إِنِّي لَمْ أَجِدْهُ لِغَيْرِهِ فَاعْلَمْ أَنَّهُ مُرِيبٌ، وَكُنْ مِنْهُ عَلَى حَذَرٍ وَافْحَصْ

(١) الأزهرى. تهذيب اللغة، ج: ١، ص: ٢٨ - ٢٩، المقدمة.

(٢) المرجع نفسه، ج: ١، ص: ٢٨ - ٢٩، المقدمة.

(٣) المرجع نفسه، ج: ١، ص: ٢٨ - ٢٩، المقدمة.

عنه فإن وجدته لإمام من الثقات الذين ذكرتهم في الطبقات فقد زالت الشبهة، وإلا وفتت إلى أن يتضح أمره" (١).

سرد الأزهري الأقوال والروايات جميعها التي تدعم وتسد صيحة ما ذهب إليه من نسبة كتاب العين إلى الليث بن المظفر، وأنه ليس إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي كما هو معروف.

يذكر الأزهري كثرة الأخطاء والزلات التي وقع فيها الليث بن المظفر في الروايات التي ذكرها، وأن الأزهري له الفضل في تصويبها وإيضاحها. ويشدد على تشككه من الروايات التي انفرد الليث بن المظفر بذكرها، ولم يجدها عند غيره من اللغويين الثقات المبرزين الذين ذكروهم في مقدمة كتابه، ويجعل القارئ في حذر منها. ويدرك الناظر المتمعن في "تهذيب اللغة" اعتماده الرئيس على الترجمات والبيانات والتفسيرات التي ذكرت في "كتاب العين"، وأن الزيادة الطفيفة عليها هي كم قليل من روايات ونقول وأقوال أهمل الخليل ذكرها في معجمه، الأمر الذي يثير الاستغراب من بناء الأزهري كتابه على العين على الرغم مما يديه من تحامل والتقليل من شأن الليث بن المظفر، الذي يؤمن ويجزم بأن كتاب العين من وضعه وتأليفه، محاولاً في ذلك إثارة الشبهات حول "العين" لكي يقلل من شأنه فتصرف أنظار اللغويين والباحثين عن دراسته والاعتماد عليه، ويفقد القيمة اللغوية التي يستحقها (٢).

وذكر الأزهري موقفه من بعض الروايات التي نسبت إلى الليث بن المظفر بما أصدر حكماً على بعضها، وما توقف فيه من روايات أخرى لم يصدر حكماً عليها.

ولم يذكر الأزهري - في مقدمة كتابه - الخليل بن أحمد الفراهيدي ضمن اللغويين الذين أشار لهم في الطبقات التي ذكرها سواء أكان من اللغويين الثقات أم ممن يطعن في رواياتهم، واقتصر ذكر الفراهيدي على أنه رجل من أزد وأستاذ

(١) الأزهري. تهذيب اللغة، ج: ١، ص: ٢٩ - ٣٠، المقدمة.

(٢) الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت: ١٧٥هـ). العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد - العراق، ١٩٨٠م، ج: ١، ص: ٢٠ - ٢١، المقدمة.

لسيبويه، وقد وصف الأزهرى الليث بن المظفر بمن ألف كتباً غنيت بالمزال والمصحف من الكلام^(١).

من الروايات المنسوبة إلى الليث بن المظفر، التي أصدر الأزهرى حكمه عليها:

أشار الأزهرى في مقدمته، وعند حديثه عن الليث بن المظفر، أنه أصدر حكماً على ما رأى في بعض رواياته من الغلط، وبين الصواب الذي ينبغي أن تكون عليه ومثال ذلك ما جاء في (ذقى) حيث ذكر: "أما (ذقى) فلا أحفظه لأحد من الثقات. وذكره الليث في هذا الباب فقال: فرسٌ أذقى والأنتى ذقواء والجميع الذقو، وهو الرخو رانف الأنف، وكذلك الحمار. قلت: وهذا عندي تصحيف بيّن، والصواب فرسٌ أذقى والأنتى ذقواء، إذا كان مُسترخي الأذنين. وقد فسرتة في كتاب الدال"^(٢). يحكم الأزهرى بتصحيف الليث بن المظفر هذا الجذر المروي في مُعجم العين^(٣)، وذكر صاحب بن عباد^(٤)، والفيروز آبادي^(٥)، هذا الجذر بالقاف، دون أي إشارة إلى احتمالية التصحيف، ولم يذكر ذلك سوى ابن منظور^(٦)، وما ذكره ليس إلا ما نقله عن التهذيب بنصه، ولم يُترجم أي مُعجم لغوي هذا الجذر بالفاء، مما يُؤكد صحة ما نسب إلى الليث بن المظفر، وتعليل الحكم بالتصحيف فهو لما غنيت به المؤلفات القديمة من تصحيفٍ وتحريفٍ فيها، للتشابه في الرسم الإملائي بين مُفرداتها، وكذلك فقد وردت أمثلة على التصحيف بين هذين الحرفين كما في

(١) الفراهيدي العين، ج ١، ص ٢٠-٢١ المقدمة.

(٢) الأزهرى. تهذيب اللغة، ج: ٩، ص: ٢٦١، "ذقى".

(٣) الفراهيدي. العين، ج: ٥، ص: ٢٠١، "ذقو".

(٤) ابن عباد، صاحب الطالقاني (ت: ٣٨٥هـ). المحيط في اللغة، تحقيق: محمد عثمان، دار

الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م، ج: ٢، ص: ٢٤٢، "ذقو".

(٥) الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن أيوب (ت: ٨١٧هـ). القاموس المحيط، نسخة مصورة

عن الطبعة الثالثة من المطبعة الأميرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م.

ج: ٤، ص: ٣٢٤ "ذقو"

(٦) ابن منظور. لسان العرب، ج: ٣، ص: ٥١٢، "ذقا".

الزحاليق والزحاليق، والقضم والفصم^(١)، وقد ذكر السيوطي أنماطاً لغوية شواهد على التصحيف في المعجمات، وساق أمثلة من (العين) نفسه، كما في "الفرهد والقرهد"^(٢)، ولم يذكر هذا الجذر كشاهد على ذلك^(٣).

من الروايات التي نسبها الأزهري إلى الليث بن المُظفر، وتوقف فيها دون إصداره حكماً قاطعاً.

ذكر الأزهري في مقدمة التهذيب، توقفه عند بعض الروايات التي نسبها إلى الليث بن المُظفر وخالفه فيها، ولم يُصدر فيها حكماً قاطعاً - كما قال بذلك في بعض المواد المعجمية - وترك للمتلقي الأمر ببيان الصواب فيها أو خلاف ذلك، ومثال ذلك ما جاء في (خجف) حيث روى الأزهري:

"قال الليث: الخَجِيفُ لُغَةٌ فِي الْجَخِيفِ وَهِيَ الْخَفَّةُ وَالطَّيْشُ وَالْكَبِيرُ.... قُلْتُ: لَمْ أَسْمَعْ الْخَجِيفُ - الْخَاءُ قَبْلَ الْجِيمِ - فِي شَيْءٍ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ لِغَيْرِ اللَّيْثِ"^(٤).
وأيد ابن القوطية^(٥) ما نسبه الأزهري إلى الليث بن المُظفر، وجاء ذكره في (معجم العين)^(٦) وكذلك ابن منظور^(٧) والفيروز آبادي^(٨)، بينما ذكر الصاحب بن

(١) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. المزهري في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت - لبنان، (د.ت)، ج: ١، ص: ٥٥٤ - ٥٥٥.

(٢) الفراهيدي. العين، ج: ٦، ص: ٥٠٥، "قرهد".

(٣) السيوطي. المزهري في علوم اللغة، ج: ٢، ص: ٣٨١.

(٤) الأزهري. تهذيب اللغة، ج: ٧، ص: ٦٦، "خجف".

(٥) ابن القوطية، أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز (٣٦٧هـ-). الأفعال، تحقيق: علي فوده، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطبعة الثالثة، ٢٠٠١م، ص: ٢٢٠، "خجف".

(٦) الفراهيدي. العين، ج: ٤، ص: ١٦٣، "خجف".

(٧) ابن منظور. لسان العرب، ج: ٣، ص: ٣٠، "خجف".

(٨) الفيروز آبادي. القاموس المحيط، ج: ٣، ص: ١٣٥، "خجف".

بن عباد^(١) المعنى المُشارُ له كاملاً تحت الجذر (جخف) وكان ممن انفرد بذلك،
وأشيرَ إلى معنى الكبر وحده عند ابن دُرَيْد^(٢)، وابن القوطية^(٣)، وابن فارس^(٤)،
وابن منظور^(٥) والفيروز أبادي^(٦)، مما يُؤكد صحة ما نُسِبَ إلى الليث بن
المُظفر، واتضح ذلك بما تضمنته بعض المُعجمات اللغويّة الأخرى، ولم يصدر فيه
الأزهري حُكماً قاطعاً.

(١). ابن عباد. المحيط في اللغة، ج: ٢، ص: ١٨، " جخف " .

(٢). ابن دريد، ابو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (٣٢١هـ). جمهرة اللغة، علق عليه
ووضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، (د.ت)، ج: ١،
ص: ٤٩٦، " جخف " .

(٣). ابن القوطية. الأفعال، ص: ٢٠٢، " جخف " .

(٤). ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت: ٣٩٥هـ). مقاييس اللغة، تحقيق:
عبد السلام محمد هارون، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة - مصر، الطبعة الثالثة، ج:
١، ص: ٤٣١، " جخف " .

(٥). ابن منظور. لسان العرب، ج: ٢، " جخف " .

(٦). الفيروز آبادي. القاموس المحيط، ج: ٣، ص: ١٢٦، " جخف " .

الفصل الأول القضايا الصوتية

1.1 الإبدال

الإبدال ظاهرة لغوية صوتية لها ارتباط وثيق بعلمي الصوت والصرف اللغويين، تشترك اللغة العربية مع شقيقاتها من فصيلة اللغات السامية بهذه الظاهرة^(١).

وقد عرّف اللغويون القدماء والمحدثون الإبدال بأنه: جعل صوت مقام صوت آخر في الكلمة^(٢)، وعُرفت هذه الظاهرة عند المحدثين بتسميات تختلف عما قاله القدماء كالمماثلة أو المشابهة أو التأثر والتأثير^(٣).

وذهب علماء اللغة المحدثون إلى أن التماثل، والتقارب والتجانس والتباعد^(٤) إضافة إلى اتحاد المعنى بين الكلمتين اللتين يقع الإبدال في أحد أصواتهما بشكل بشكل كامل^(٥) هي شروط تجيز الإبدال بين الصوتين، غير أن التباعد أضعف

(١) انظر: معن، مشتاق عباس، المعجم المفصل في فقه اللغة، دار الكتب العلمية بيروت، ط (1)، 2001، ص 29

(٢) انظر: الأسترابادي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت686هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور حسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت، ج ٣، ص: ٢٩٧، والمبارك، محمد، فقه اللغة دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية، مطبعة جامعة دمشق، د. ط، د.ت، ص: 49

(٣) انظر: أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط (4)، د.ت، ص 145 - 148، وعبدالنواب، رمضان، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (3)، ص 29 - 56

(٤) انظر: الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، ط 17، 2009، ص 216-217

(٥) انظر: أنيس، إبراهيم، من أسرار العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط (5)، 1975، ص 83 . 83. وشاهين، عبد الصبور، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي أبو عمرو بن العلاء، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (1)، 1987، ص 269

أوجه مسوغاتها. ذلك أن التباعد في المخرج والصفة تجعل اللفظين بحالة انفصال واستقلال عن بعضهما، مما لا يجعله من الإبدال ووصفه بعض علماء اللغة القدماء والمحدثين بأن يقع فيما تقارب من الحروف مخرجاً وصفة^(١)، وأشار ابن جنى إلى ذلك، بقوله: "إن أصل القلب في الحروف هو فيما تقارب منها، وذلك الدال، والطاء، والتاء، والذال، والظاء، وغير ذلك مما تدانت مخرجة"^(٢).

وذكر ابن فارس أن إبدال حرف من حرف آخر من سنن العرب، إذ يقولون: مدحه ومدهه، وفرس رفل ورفن^(٣).

وقسم علماء اللغة الإبدال إلى قسمين: الأول منها ما ينشأ بهدف الإدغام^(٤)، ويحدث في حروف اللغة جميعها باستثناء الألف^(٥)، وأطلق عليه بعض علماء اللغة اللغة المحدثين المماثلة الكاملة^(٦).

أما النوع الآخر فهو ما ينشأ لغير الإدغام، وينقسم إلى: أ) الإبدال الصرفي: ويوصف بأنه شائع ضروري في التصريف^(٧)، ويمتاز بأنه قياسي إذ ينتج عن تفاعل الأصوات اللغوية، وتأثر بعضها ببعض، وقد جمع ابن مالك حروف هذا

(١) انظر: ابن جنى، أبا الفتح عثمان (ت392)هـ، سير صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط 1، 1985، 1 / 180 - 181، والسامرائي إبراهيم، التطور اللغوي التاريخي، دار الأندلس، بيروت، ط 3، 1983، ص 119

(٢) ابن جنى، سير صناعة الإعراب، 1 / 180

(٣) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت395)هـ، الصحابي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها، تحقيق: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف بيروت، ط 1، 1993، ص 209.

(٤) انظر: الفارسي، أبا علي الحسن بن أحمد (ت377)هـ، التكملة، تحقيق: كاظم بحر مرجان، 1981، د.ط، ص 562

(٥). انظر: الصبان، محمد بن علي (ت 1205) هـ، حاشية الصبان على شرح الأشموني على على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، دار احياء الكتب العلميّة، القاهرة، د. ط، د.ت، 4 / 279

(6) انظر: عمر، احمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، دار الكتب، القاهرة، د.ط، ص: 387

(7) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج: 4. ص: 279 - 281

النوع من الإبدال بعبارَة ((هَدَّاتُ مَوْطِيًّا))^(١)، وَمِنَ الْأَمْثَلَةِ عَلَيْهِ فِي اللُّغَةِ التَّأَثُّرُ وَالتَّأَثِيرُ فِي صِيغَةِ افْتَعَلَ وَمُسْتَقَاتِهَا ^(٢).

(ب) الإبدال اللغوي (اللهجي): وينتج هذا النوع من الإبدال بأن تؤثرَ قَبِيلَةٌ مُعَيَّنَةٌ صوتاً، يختلف عن الصوت الذي تؤثره القبيلة الأخرى ^(٣) وهذا الإبدال ليس ضرورياً من الجانب الصرفي إنما هو شائعٌ سماعي، سواء أكان منسوباً لقبيلةٍ مُعَيَّنَةٍ ^(٤)، أم غير منسوب ^(٥).

وقد اختلف اللغويون القدماء في عدد حُرُوفِ هذا النوع من الإبدال، فذهب بعضهم إلى أنها اثنان وعشرون حرفاً ^(٦)، ومنهم مَنْ قال أنه في حُرُوفِ المُعْجَمِ جميعها ما عدا الألف ^(٧).

وَمِنَ أَمْثَلَةِ الإِبْدَالِ اللُّغَوِيِّ الَّذِي تَمَّتْ بِهَا مُخَالَفَةُ الأَزْهَرِيِّ اللَّيْثِ بْنِ الْمُظْفَرِ فِي مُعْجَمِ "تهذيب اللغة": -

(١) انظر: الأنصاري، أبا محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام (ت761هـ)، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، دارُ الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، د.ط. د.ت، ج: 3. ص: 315

(٢) انظر: الأنطاكي، محمد، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، دار الشرق العربي، ط ٤، د.ط، ج: 1، ص: 113

(٣) انظر: الجندي، أحمد علم الدين، اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، 1983، د.ط، ج: 1، ص: 348

(٤) انظر: الجندي، اللهجات العربية في التراث، ج: 1، ص: 348

(٥) انظر: الخليل، عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، جامعة مؤتة، ط 1، 1993، ص 172

(٦) انظر: الأزهري، خالد بن عبدالله (ت905) هـ، شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك، دار احياء الكتب العلمية، ج: 2، ص: 367.

(٧) انظر: السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن (ت911) هـ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1977، د.ط، ج: 6، ص: 256.

1.1.1 إبدال التاء ثاءً

التاء صوتٌ لثويٌّ أسنانيٌّ، مَهْموسٌ، شديدٌ، مُرَقِقٌ (١) وهو النظيرُ المُرَقِقُ لصوتِ الطاءِ من حيثِ الصفةِ والمخرجِ، ما عدا صِفةَ الإطباقِ (٢) كما يرى علماءُ اللغةِ المُحدثون. أما التاءُ فَهُوَ صوتٌ أسنانيٌّ، مَهْموسٌ رخوٌ، مُرَقِقٌ (٣). وبهذا يَفْتَرِقُ الصوتانِ من جهةِ المَخْرَجِ، والشدةِ والرخاوةِ، فالتاءُ مخرجهَا مِن بين اللثةِ والأسنانِ، أما التاءُ من ما بين طرفِ اللسانِ وأطرافِ الثنايا، كما أنَّ التاءُ صوتٌ شديدٌ، بينما التاءُ فصوتٌ رخوٌ. ومما جاء في تهذيبِ اللغةِ من قبيلِ التبادلِ بين هذينِ الصوتينِ مما رُوِيَ عن الليثِ بنِ المُظفرِ، وكان الأزهرِيُّ مُخالفًا لَهُ فيه، ما جاء في مادةِ (ثع)، حيثِ قال الأزهرِيُّ: "وروى أبو العباسِ عن ابنِ الأعرابي، يُقالُ: ثع يثع، وانتع ينثع، وهاع يهاع، وأتاعُ يثيع، كل ذلك إذا قاء، قلت: وقد جاء هذا الحرفُ في بابِ التاءِ والعينِ من كتابِ الليثِ، وهو خطأ، وصوابه بالتاءِ " (٤) يُخالفُ الأزهرِيُّ هُنا ما جاء ذكره في كتابِ الليثِ ((العين))، و ما جاء ذكره في مُعجمِ العينِ تحتِ الجذرِ (تثع): " التثعته: أن يعيا الرجلُ بكلامه ويترددُ من عي أو حصر. ويُقالُ: ما الذي تَعته؟ فنقول: العيُّ وبه شبهُ ارتطامُ الدابةِ في الرملِ " (٥)، جاء في الجذرِ (ثع): " التثعته: حكايةُ كلامِ الرجلِ يَغلبُ عليه التاءُ والعينُ فهي لثغةٌ في كلامه " (٦) فلم ترد (تثع) و(ثع) في مُعجمِ العينِ بمعنى التقيؤِ، ولم يُنصَ عليها نهائيًّا. نهائيًّا.

(١) حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1979، د.ط، ص: 123

(2) انظر: أنيس، الأصوات اللغوية، ص: 58، بشر، كمال، دراسات في علم اللغة،

دار المعارف، مصر، 1969، د.ط، ص: 132.

(٣) عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي القاهرة،

مصر، ط3، ص44

(٤) الأزهرِيُّ، تهذيب اللغة، ج: 1، ص: 99 "ثع"

(٥) الفراهيدي، العين، ج: 1، ص: 82 "تثع"

(٦) المرجع نفسه، ج: 1، ص: 84 "ثع"

وذكر ابن دُرَيْد (١) التعتعه بالمعنى نفسه المذكور في العين، وأوردَ في موضع آخر في الجمهرة: "يقال تَعَّ تَعًّا وتَعَّه، إذا قاء، مثل قولهم: قاء يقيء قياءً فهو قاءٍ كما ترى وفي الحديث: (فَتَعَّ تَعَّةً) (٢)، إذا قاء وقالوا: تَعَّ تَعَّةً أيضاً. وأما تَعَّه، فتلحق هذه بنظائرها" (٣) وجاءَ في تفسير هذا الحديث في هامش الجمهرة ((فَتَعَّ تَعَّةً)) والنع القياء (٤)، وذكر أيضاً (٥) من مُتعلقات معنى التعتعه التقيؤ، وكذلك ابنالقوطية (٦) (وابن فارس (٧) وابن منظور (٨)) الذي أورد كلام الأزهري نفسه، وما قاله ابن دُرَيْد و الفيروزآبادي ذاكراً التقيؤ بالتاء والثاء (٩).

وذكر أغلب اللغويين أمثلة تم إبدال التاء فيها ثاء (١٠) لما بين التاء والثاء من تقارب في الصفات والمخارج، وذكّرت بعض كتب الإبدال هذا النمط في (١١) مثلاً على الإبدال بين هذين الحرفين، مما يجعل رواياتهما بالحرفين من قبيل تعدد اللغات فيهما.

(١) ابن دُرَيْد، جمهرة اللغة، ج: 1، ص: 164 "تعتعه"

(٢) ابن الأثير، الإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت 606) هـ، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: محمود محمد الطناحي وطاهر أحمد الزاوي، دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى البابي الحلبي، ج: 1، ص: 212

(٣) ابن دُرَيْد، جمهرة اللغة، ج: 1، ص: 60 "تتع"

(٤) المرجع نفسه، ج: 1، ص: 60 "تتع" الهامش

(٥) المرجع نفسه، ج: 1، ص: 164 "تعتعه"

(٦) ابن القوطية، الأفعال، ص: 340 "تتع"

(٧) ابن فارس، مقاييس اللغة، ج: 1، ص: 1

(٨) ابن منظور، لسان العرب، ج: 1، ص: 611 "تتع"، ج: 1، ص: 673 "تتع"

(٩) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ج: 2، ص: 220 "تتع"، ج: 2، ص: 233 "تتع"

(١٠) ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الكوفي المزوري الدينوري (ت 276) هـ — أدب الكاتب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، د.ط، د.ت، ص: 224

(١١) أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي الحلبي ت(351) هـ، الإبدال، تحقيق: عز الدين التنوخي، مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ط، 1961، ج: 1، ص: 94

2.1.1 إبدال التاء طاءً

التاء وقد سبق الحديث عنها بأنها صوتٌ لثويٌّ أسناني، مهموس، شديد مُرَقَّق^(١) وهو النظيرُ المُرَقَّق لصوت الطاء من حيث الصفة والمخرج، ما عدا صِفة الإطباق^(٢)، كما يرى علماء اللغة المُحدثون. في حين أن الطاء صوت طراً عليه تطور تاريخي، فهو صوتٌ لثويٌّ أسناني، مَجْهُور، شديد، مُطَبَّق، مُسْتَعْل^(٣) كما وصفه علماء اللغة القدماء، بينما وصفه المُحدثون بأنه: صوتٌ لثويٌّ أسناني، مهموس، شديد، مُطَبَّق، مُسْتَعْل^(٤).

ومما جاء في تهذيب اللغة من قبيل الإبدال بين هذين الصوتين، وخالف فيه الأزهري الليث بن المُظفر، ما جاء في مادة (تبين): " قال الليث: طبن له بالطاء في الشر، وتبن له في الخير، فجعل الطبانة في الخديعة والاعتيال والتبانة في الخير. قلت هما عند الأئمة واحد، والعرب تبدلُ التاء طاءً لقرب مخرجيهما قالوا: مَطَّ ومَتَّ: إذا مد وطرَّ وترَّ إذا سقط، ومثله كثيرٌ في الكلام"^(٥).

هنا يرفض الأزهري ما ذهب إليه الليث بن المُظفر من تفريق بالمعنى بين (طبن) و (تبين) المذكور في العين^(٦)، ولم يذكر الأزهري ما جاء ذكره تحت الجذر الجذر (تبين) الذي قيل فيها: " التبن: الفطن في الخير، والطنين في الشر " ^(٧) ويظهر ويُظهر ذلك عدم إغفال أمر الإبدال عند الليث بن المُظفر - كما يرى الأزهري - إذ دلت كل واحدة من المفردتين على المعنى نفسه، وإن اختلف موضعهما، ويؤكد

(١) انظر: حسان، مناهج البحث في اللغة، ص123

(٢) انظر: أنيس، الأصوات اللغوية، ص: 58، بشر، دراسات في علم اللغة، ص:132.

(٣) انظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ) الكتاب، تحقيق: عبدالسلام محمد محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (4)، 2004، ج: 4، ص: 433 - 434 - 436،

واين جني، سر صناعة الإعراب، ج: 1، ص: 47 - 60 - 61

(٤) انظر: أنيس، الأصوات اللغوية، ص57، حسان، مناهج البحث في اللغة، ص:122،

(٥) الأزهري، تهذيب اللغة، ج: 14، ص: 302 "تبين"

(٦) الفراهيدي، العين، ج: 7، ص: 438 "طبن"

(٧) المرجع نفسه، ج: 8، ص: 129 "تبين"

أيضاً عدم الابتعاد عما قاله أئمة اللغة ولذلك فقد ترجمت المعجمات الأخرى (تبين، طبن) بالمعنى نفسه هو الفطنة (١)، ومثال ذلك ابن دُرَيْد (٢) والصاحب بن عباد (٣) (٤) والجوهري (٥) و الفيروزآبادي (٦)، غير أن ابن فارس ترجم الجذر (تبين) مُشيراً مُشيراً إلى احتمالية وقوع الإبدال بين التاء والطاء، إذ قال: " والتَّبِينُ: الفطنة وكذلك: التبانة يُقال تبين لذلك. ومحتمل أن تكون مُبدلة من الطاء " (٧) وقد ذكرَ ابن منظور " وقيل الطبن في الخير، والتبين في الشر" (٨)، ثم ساق كلام الليث بن المُظفر، ذاكراً ذاكراً ما قاله الأزهري فيما يتعلق بهذا الموضوع.

وأمر الإبدال بين هذين الصوتين له جذوره وامتداده في اللغة العربيّة، فقد روت كُتُبُ الإبدال ألفاظاً كثيرة حدث فيها الإبدال، وَذَكَرَ هذا النمط شاهداً لذلك (٩) وكذلك قولهم: أَقْطَارٌ وَأَقْتَارٌ، وَأَسْطِيعُ وَأَسْتِيعُ، وَرَجُلٌ طَبِينٌ وَتَبِينٌ (١٠) وفسطاط وفسنطاط (١١)، ويشار إلى إبدال التاء طاءً له مسوغاته من الناحية الصوتيّة، وذلك لاتحاد مخرجهما من اللثة والأسنان ولشدهما أيضاً، وان تفرق الطاء بأنها مُطبقة عن التاء المُرققة وان كانت الطاء عند القدماء مجهورة والتاء مهموسة.

(١) بدران، حمدي عبدالفتاح السيد، النقد اللغوي في تهذيب اللغة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر الشريف، كلية اللغة العربيّة بالمنصورة، د.ط، 1999، ص: 64 – 65

(٢) ابن دريد، جمهرة اللغة، ج: 1، ص: 246 "تبين"، ج: 1، ص: "346طبن"

(٣) ابن عباد، المُحيط في اللغة، ج: 2، ص: 269 "تبين"

(٤) الجوهري، اسماعيل بن حماد ت(334) هـ تاج اللغة وصحاح العربيّة، تحقيق: أحمد عبد

الغفور العطار، دار العلم للملايين، ط (4)، 1990، ج: 5، ص: 2085 "تبين"

(٥) الفيروز آبادي، القاموس المُحيط، ج: 4، ص: 201 – 202 "تبين"

(٦) ابن فارس، مقاييس اللغة، ج: 1، ص: 364 "تبين"

(٧) ابن منظور، لسان العرب، ج: 1، ص: 593 "تبين"

(٨) أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ج: 1، ص: 133

(٩) ابن السكيت، ابو يوسف يعقوب ت(244) هـ، الإبدال، تحقيق: حسين محمد شرف، مجمع

اللغة العربيّة، القاهرة، ص: 129

(١٠) أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ج: 1، ص: 133

3.1.1 إبدال الجيم دالاً.

الجيم من الأصوات التي خضعت للتطور الصوتي التاريخي في اللهجات العربية الحديثة (١) ووصفه علماء اللغة القدماء بأنه: صوتٌ أقصى حنكي، مجهور شديد (٢) أما علماء اللغة المُحدثون فقد ذهبوا إلى أنه: صوتٌ غاري، مجهور، مركب مُرَقَّق (٣). ويلاحظ هنا الخلاف القائم بين علماء اللغة القدماء والمحدثين من حيث صفة الشدة والرخاوة لصوت الجيم، إذ وصفه القدماء بالشديد، إلا أن المحدثين عدوه من الأصوات المركبة أي إنه يجمع بين الشدة والرخاوة. والوصف القديم لهذا الصوت ينطبق على ما يُسمى بالجيم القاهرية الخالية من التعطيش المنطوقة في اللهجة المصرية العامية (٤).

إلا أن وصف المُحدثين لصوت الجيم ينطبق على ما يُسمى بالجيم المُعطشة (٥) وهي ذاتها الجيم الفصحى في اللغة العربية (٦). وأما الدال فهو صوتٌ لثوي أسناني مجهور، شديد، مُرَقَّق (٧).

ومن أمثلة الإبدال بين هذين الحرفين في مُعجم تهذيب اللغة، وكان الأزهرى مخالفاً فيه الليث بن المظفر، ما جاء في مادة (دش): قال الليث: الدَّشُّ: اتخاذه الدَّشيشة وهي لغةٌ في الجَشيشة، وهي حَسوٌ يُتخذُ من بُرْمروض قلت: ليست الدشيشة بلغة، لكنها لُكنة. وقد جاءت في حديث مرفوع دل على أنها لغة، حدثنا مُحَمَّد بن إسحق السعدي قال: حدثنا الرمادي عن أبي داود الطيالسي عن هشام عن

(١) انظر: عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 18

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ج: 4، ص: 433، 434، وابن جني، سِر صناعة الاعراب، ج: 1، ص: 61، 60، 47

(٣) انظر: حسان، مناهج البحث في اللغة، ص: 131،، عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص: 34 - 51

(٤) انظر: بشر، المرجع نفسه، ص: 134:

(٥) المرجع نفسه، ص: 134

(٦) انظر: عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 18

(٧) انظر: البهنساوي، حسام، علم الأصوات، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط (1)، 2004،

يحيى بن يعيش بن الوليد ابن قيس بن طَخفة الغفاري، قال: وكان أبي من أصحاب
الصفة وكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يأمر الرجل يأخذ بيد الرجل،
والرجل يأخذ بيد الرجلين، حتى بقيت خامس خمسة، فقال رسول الله - صلى الله
عليه وسلم - انطلقوا، فانطلقنا معه إلى بيت عائشة، فقال: يا عائشة أطعمينا، فجاءت
بدشيثة فأكلنا ثم جاءت بحيسة مثل القطاة فأكلنا، ثم بعس عظيم فشربنا، ثم انطلقنا
إلى المسجد " فقال الأزهري: ودلُّ هذا الحديث أن الدشيثة لغة في الجشيثة "
(^١) وما رُوِيَ في مُعجم العين يختلف عما قاله الأزهري، حيث إن حرفي (الشين
والدال) في هذا المُعجم، لم يُستعمل منه إلا (شد) (^٢) ولم ترد فيه الدشيثة.

وما جاء في مادة (جش) في مُعجم العين هو: " الجَشُّ: طَحْنُ السَّوِيقِ
[والبُرُّ إذا لم يُجْعَل دَقِيقاً]، والجَشِيش (^٣) وذكر ابن دريد: "جَشَّ الحَبَّ يَجْشُهُ جَشًّا، إذا
إذا طَحَنه طَحْنًا جَرِيشًا. والحَبَّ جَشِيش ومجشوش" (^٤) وقال ابن منظور: "الجَشِيشُ
الحَبُّ حين يُدَقُّ قبل أن يُطْبَخ، فإذا طُبِحَ فهو جَشِيشة" (^٥). وقد ذكر كذلك الدشيثة
بالدال بعدما ذكر الجشيثة، الأمر الذي يجعل استخدام الدشيثة صحيحاً، وأنها لغة
سليمة.

وقد ذكرت كُتُب اللغة أمثلة أبدلت فيها الجيم دالاً، وجاء ذكر هذا النمط
مثالاً على امكانية الإبدال بينهما (^٦)، ورُوِيَ على أنه من قبيل لحن العوام، مما لا

(^١) الأزهري، تهذيب اللغة، ج: 11، ص: 268-269 "دش".

تخريج الحديث: النسائي، الإمام أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، تحقيق: عبد الغفار
سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط (1)، 1991، ج:
4، ص: 144 - 145 (كتاب الوليمة)

(^٢) الفراهيدي، العين، ج: 6 / ص: 213 "شد"

(^٣) المرجع نفسه، ج: 6، ص: 3 "جش"

(^٤) ابن دريد، جمهرة اللغة، ج: 11، ص: 268-269 "دش".

(^٥) ابن منظور، لسان العرب، ج: 3، ص: 357 "دش"

(^٦) انظر: الزبيدي، أبا بكر محمد بن حسن بن مزحج (ت379هـ)، لحن العوام، تحقيق:

رمضان عبدالنواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (2)، 2000، ص: 77

يجعل وقوع مثل هذا الإبدال خطأً أو لكنة، إضافة إلى تجاور مخرج هذين الصوتين واتحادهما في الصفات قد سوغ وقوع الإبدال بينهما.

وقد ساق حُسام البهنساوي تفسيراً لسبب الإبدال بين هذين الصوتين، بحدوث تطورٍ في نطق الجيم الفصيحة، إذ تحول نطقه من منطقة الطبق إلى منطقة الغار، أي تحول من صوتٍ بسيطٍ إلى صوتٍ مُركب، يبدأ النطق به من صوت الدال وينتهي بصوت الجيم، ثم حدث انقسام في صوت الجيم الفصيحة قديماً، ونطق الناس بأحد عنصريه وهو الدال، وساق شواهدَ ذكرتها المظان اللغويّة على حدوث مثل هذا الإبدال، كان نمط (دشيش) في (جشيش) من ضمنها (١).

4.1.1 إبدال الحاء هاءً

الحاء صوتٌ حلقي، مهموس، رخو (٢)، وهو النظير المهموس لصوت العين (٣)، ويُعدُّ من الأصوات ذات النطق الصعب بالنسبة لغير العرب، مما يجعل الكثير منهم ينطقه خاءً أو هاءً (٤) أما الهاء فهو صوتٌ حنجري، مهموس، رخو، مرقق، كما وصفه بذلك علماء اللغة القدماء، إلا أن بعض علماء اللغة المُحدثين، وصفوه بالصوت المجهور، سواء أكان هذا الجهر بصفة دائمة أم حسب ظروف مُعينة (٥). ومما جاء في تهذيب اللغة من قبيل الإبدال بين هذين الصوتين، وخالف فيه الأزهري الليث بن المُظفر ما جاء في مادة (هرد): " قال الليث: الهُرْدِيَّةُ قَصَبَاتٌ تَضُمُّ مَلَوِيَّةً بِطَاقَاتِ الْكَرَمِ يُرْسَلُ عَلَيْهَا قَضْبَانُ الْكَرَمِ. وتقول: هَرَدْتُ اللَّحْمَ فَهُوَ مُهَرَّدٌ، وقد هَرَدَ اللَّحْمُ. قلتُ: والذي حفظناه من أئمتنا [في القصب] الحُرْدِيُّ بالحاء

(١) انظر: البهنساوي، علم الأصوات ص: 189

(٢) انظر: بشر، كمال، علم الأصوات دار غريب، القاهرة، د.ط، 2000، ص: 304

والسعران، محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي القاهرة، ط (2)، 1997، ص: 178

(٣) انظر: حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 130:

(٤) انظر: بشر، علم الأصوات، ص: 304

(٥) عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص: 58-59

(ولا يَجوزُ عِنْدَهُمُ بِالْهَاءِ) " (١)، يرفض الأزهري ما جاء ذكره في مُعجم العين تحت الجذر (هرد) (٢)، ولم يذكر الأزهري ما جاء تحت الجذر (حرد) الذي يُظهر عدم إغفال ما قاله الأئمة في اللغة، إذ إنَّ ما قيل فيها يقترب مع ما رواه الأزهري، وإن لم يكن بالنص نفسه، حيث قيل: "والْحُرْدِيَّةُ: حياصة الحَظيرة التي تُشَدُّ على حائِطٍ من قَصَبٍ عَرَضاً (تقول): حَرَدْنَاهُ تحريداً، ويُجمع على حَرَادِيَّ" (٣).

و ذكر الصاحب بن عباد (٤) في الجذرين ما يُؤكد صحة ما جاء في (العين) ولم يذكر التعريب الذي وقع فيها - كما قال بذلك الأزهري - ولم يُبين أيضاً الصواب فيهما، وذكر الفيومي (٥) كلام الليث بن المُظفر نفسه المذكور في "تهذيب اللغة"، مُشيراً إلى الخطأ الذي قد وقع فيه، ويُعقب على ذلك برفض ابن السكيت ذكره بالهاء (٦)، الأمر الذي يُؤكد صواب ذكرها بالحاء، كما ذهب إلى ذلك ذلك الأزهري.

وإبدال الحاء هاءً له ما يُسوغه من الناحية الصوتية، لتجاور مخرج الصوتين واتحاد صفاتهما، وذكرت المظان اللغوية أمثلة على الإبدال بين هذين الصوتين، كما في قول: "كَدَحَه وَكَدَّهه وَقَحَل جَلْدُه وَقَهَل: إذا ببس، الجلح والجله: انحسار الشعر عن مقدم الرأس" (٧).

والإشارة إلى أن هذا اللفظ مُعرب، تُظهر خضوعه إلى قوانين اللغة العربية وواقعها الاستعمالي، فذُكرت بالهاء بدلاً من الحاء (٨).

(١) الأزهري، تهذيب اللغة، ج: 6، ص: 188-189 "هرد"

(٢) الفراهيدي، العين، ج: 4، ص: 23 "هرد"

(٣) المرجع نفسه، ج: 3، ص: 180 "حرد"

(٤) ابن عباد، المُحيط في اللغة، ج: 1، ص: 343 "حرد"، ج: 1، ص: 459 "هرد"

(٥) الفيومي، أحمد بن محمد المقرئ (ت770هـ)، المُصباح المنير في غريب شرح الرافعي

الكبير، المكتبة العلمية، د.ت، د.ط، ج: 1، ص: 128 "حرد"

(٦) ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب (ت244) إصلاح المنطق، تحقيق: أحمد محمد شاكر

وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط (3)، د.ت، ص: 306 "حرد"

(٧). انظر: السيوطي، المُزهر في علوم العربية وأنواعها، ج: 1، ص: 466

(٨) انظر: بدران، النقد اللغوي في تهذيب اللغة، ص: 42

5.1.1 إبدال الحاء خاءً

الحاء صوتٌ حلقي، مهموس، رخو (١) وَيُعَدُّ مِنَ الْأَصْوَاتِ الَّتِي يَصْعُبُ نُطْقُهَا عَلَى غَيْرِ الْعَرَبِ، وَلِذَلِكَ يَنْطِقُهُ بَعْضُهُمْ خَاءً أَوْ هَاءً (٢)، أما الخاء فهو صوتٌ طبقي مهموس، رخو، مُرَقَّقٌ (٣).

ومما جَاءَ فِي مُعْجَمِ "تَهْذِيبِ اللُّغَةِ" مِنْ قَبِيلِ إِبْدَالِ الْحَاءِ خَاءً وَكَانَ الْأَزْهَرِيُّ مُخَالَفًا فِيهِ اللَّيْثُ بْنُ الْمُظْفَرِ، قَوْلُهُ: " قَالَ اللَّيْثُ: الْفَخِيخُ دُونَ الْغَطِيطِ فِي النَّوْمِ تَقُولُ: سَمِعْتُ لَهُ فَخِيخًا، وَالْأَفْعَى لَهُ فَخِيخٌ، قُلْتُ: أَمَّا الْأَفْعَى فَإِنَّهُ يُقَالُ فِي فَعْلِهِ فَفَحَّ فَفَحَّ يَفْحُ فَحِيحًا، بِالْحَاءِ قَالَهُ الْأَصْمَعِيُّ وَأَبُو خَيْرَةَ الْأَعْرَابِيُّ..... قُلْتُ: وَلَمْ أَسْمَعْ لِأَحَدٍ فِي الْأَفْعَى وَسَائِرِ الْحَيَاتِ فَخِيخًا بِالْحَاءِ، وَهُوَ عِنْدِي غَلْطٌ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تَكُونَ لُغَةً لِبَعْضِ الْعَرَبِ لَا أَعْرِفُهَا، فَإِنَّ اللُّغَاتَ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُحِيطَ بِهَا رَجُلٌ وَاحِدٌ " (٤)، يَرْفُضُ الْأَزْهَرِيُّ مَا قَالَهُ اللَّيْثُ بْنُ الْمُظْفَرِ وَجَاءَ ذِكْرُهُ فِي مُعْجَمِ الْعَيْنِ (٥) بِأَنْ يَكُونَ صَوْتُ الْأَفْعَى بِالْحَاءِ، وَيُرَى بِتَغْلِيظِ كُلِّ مَنْ يَقُولُ بِذَلِكَ، إِضَافَةً إِلَى نَفِيهِ سَمَاعِ هَذَا الْجَذْرِ بِالْحَاءِ، أَلَا أَنَّهُ يَظْهَرُ عَدَمُ تَأَكُّدِهِ التَّامِ مِنْ ذَلِكَ فَبَرَّرَ عَدَمَ سَمَاعِهِ بِهِ، قَدْ يَعُودُ بِسَبَبِ اللُّهْجَاتِ الْمُتَعَدِّدَةِ الَّتِي لَا يُحِيطُ بِعِلْمِهَا، جَاعِلًا مِنْ ذَلِكَ عُدْرًا لَهُ، وَقَدْ ذُكِرَ الْجَذْرُ (فَح) بِالْحَاءِ فِي (مُعْجَمِ الْعَيْنِ) بِمَعْنَى يَقْتَرِبُ مِمَّا يَرَى الْأَزْهَرِيُّ صَوَابِهِ، حَيْثُ قِيلَ فِيهَا: " فَحِيخُ الْحَيَّةِ شَبِيهُهُ بِالْفَخِّ فِي نَضْنَتِهِ، أَيُّ بِضَرْبِ أَسْنَانِهَا. [وَقِيلَ]: فَحِيخُ الْأَفْعَى ذَلِكَ بَعْضُ جِلْدِهَا بِبَعْضِ " (٦) وَ ذَكَرَ ابْنُ دُرَيْدٍ (٧) هَذَا الْمَعْنَى بِالْحَاءِ، بِالْحَاءِ،

(١) انظر: بشر، علم الأصوات، ص: 304، والسعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي،

ص: 178

(٢) انظر: المرجع نفسه، ص: 304.

(٣) انظر: حسان، مناهج البحث في اللغة، ص: 130، وأيوب، عبد الرحمن، أصوات اللغة،

مكتبة الشباب، د. ط، د.ت، ص: 213

(٤) الأزهرى، تهذيب اللغة، ج: 7، ص: 10 "فخ"

(٥) الفراهيدي، العين، ج: 4، ص: 144 "فخ"

(٦). المرجع نفسه، ج: 3، ص: 31 "فخ"

وكذلك ابنُ فارس^(٢)، في حين ذكر صاحب بن عباد^(٣)، وابن القوطية^(٤)،
والزمخشري^(٥) وابن منظور^(٦) و الفيروزآبادي^(٧) معنى صوت الأفعى
بالحرفين معاً، وذكر ابن منظور ما قاله ابن سيده بأن الخاء لغة فيها كما هي بالحاء
إلا إنَّ الحاء هي اللغة العالية فيها^(٨).

ومن الناحية الصوتية، فإن إبدال الحاء الخاء له ما يُجيزه بحسب القوانين
الصوتية، ذلك أنَّ الصوتين يشتركان بصفتي الهمس والرخوة، وقد يكون هذا
التشارك هو المُسَوِّغ الأهم لحدوث هذا التبادل. وأثبتت النصوص اللغوية من خلال
ما تضمنته كتب الإبدال إمكانية التبادل بين هذين الصوتين، بذكر رواياتٍ عن
شواهد وأمثلة وقع فيها التبادل بين الحاء والخاء، منها: حَبَجَ وَخَبَجَ، وَفَاحَتَ وَفَاحَتَ،
وَخَمَصَ الْجُرْحُ وَخَمَصَ^(٩)، وكذلك: رَحِمْتُهُ وَرَحِمْتُهُ، وَلَحَمَّ وَلَحَمَّ^(١٠).

6.1.1 إبدال الذال دالاً

الذال صوتٌ أسناني، رخو، مجهور، مُرَقِّق^(١١)، وهو النظير المجهور
لصوت الثاء^(١)، أما الدال هو صوتٌ لثوي، أسناني، مجهور، شديد

(١) ابن دُرَيْد، جمهرة اللغة، ج: 1، ص: 85 "فحح"

(٢) ابن فارس، مقاييس اللغة، ج: 4، ص: 437 "فح"

(٣) ابن عباد، المُحِيط في اللغة، ج: 1، ص: 278 "فح"، ج: 2، 10 "فخ"

(٤) ابن القوطية، الأفعال، ص: 290 "فحح"، "فخخ"

(٥) الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمد بن عمر (ت538هـ)، أساس البلاغة، تحقيق عبدالرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، د.ط، د.ت، ص: 335 "فحح"، ص: 336 "فخخ"

(٦) ابن منظور، لسان العرب، ج: 7، ص: 31 "فحح"، ج: 7، ص: 38 "فخخ"

(٧) الفيروز آبادي، القاموس المُحِيط، ج: 7، ص: 31 "فحح"، ج: 7، ص: 38 "فخخ"

(٨) ابن منظور، لسان العرب، ج: 7، ص: " 31 فخخ"

(٩) انظر: ابن السكيت، الإبدال، ص: 99

(١٠) انظر: الزجاجي، أبا القاسم عبدالرحمن بن اسحق (ت337) هـ الإبدال والمعاقبة والنظائر

تحقيق: عز الدين التنوخي، دار صادر، بيروت، ط (2)، 1993، ص 49-51

(١١) انظر: عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ص: 44 - 45

مُرَقَّق^(٢) ومما جاءَ في مُعْجَم تَهْذِيب اللُّغَةِ، من قبيل الإبدال بين هذين الصوتين وساقه الأزهرى مُخَالَفًا فِيهِ اللَّيْثُ بن المظفر ما جاء في مادة (سدم) حيث قال: " قال [الليث بن المظفر]: وَسَدُوم: مدينة من مدائن قوم لوط، كان قاضيها يُقال له: سَدُوم. قلتُ: قال أبو حاتم في كتاب المزال والمُفْسَد: إنما هو سَدُوم بالذال، والبدال خطأ. قلتُ: وهذا عندي هو الصحيح"^(٣)، يرفض الأزهرى هنا ما تم ذكره في مُعْجَم العين^(٤) (بأن هذا اللفظ بالذال، وما ذكرته المُعْجَمات اللغويّة فإنَّ أغلبها أكد صحة الجذر بالذال سواء أكان المعنى هو نفسه المذكور في مُعْجَم العين والذي رفضه الأزهرى أو بما يقترب منه، كما هو عند ابن القوطية^(٥) وابن دُرَيْد^(٦) وابن فارس^(٧) واتفق الصاحب بن عباد^(٨) مع ما نُسِبَ إلى الليث بن المظفر كما ورد في (العين)، وكذلك الزمخشري^(٩) الذي ذكر مثلاً يُؤكِّد أنَّ السدوم بالذال حيث قال: ((أجور من قاضي سدوم))، أما ابن منظور^(١٠) فذكر في موطن من مُعْجَمه ما جاء في التهذيب عن هذا اللفظ وما رآه الأزهرى وكان في موطن آخر من لسان العرب، بيِّنَ أنَّ هذا الجذر أعجمي، وأنَّهُما روي عن الأزهرى، وكان الفيروزآبادي^(١١) ممن انفرد بصوابها بالذال حتى إنه حكم بتخطئة الجوهرى^(١٢)، لأنَّه ذكره بالذال. ومن الناحية الصوتية فإن التقارب في المخرج والصفة بينهما يجعل أمر الإبدال بينهما له ما

(١) انظر: المرجع نفسه، ص: 45

(٢) انظر: البهنساوي، علم الأصوات، ص: 67

(٣) الأزهرى، تهذيب اللغة، ج: 12، ص: 374 "سدم"

(٤) الفراهيدي، العين، ج: 7، ص: 234 "سدم"

(٥) ابن القوطية، الأفعال، ص: 232 "سدم"

(٦) ابن دُرَيْد، جمهرة اللغة، ج: 2، ص: 714 "سدم"

(٧) ابن فارس، مقاييس اللغة، ج: 3، ص: 149 "سدم"

(٨) ابن عباد، المُحِيط في اللغة، ج: 3، ص: 96 "سدم"

(٩) الزمخشري، أساس البلاغة، ص: 207 "سدم"

(١٠) ابن منظور، لسان العرب، ج: 4، ص: 540 - 541 "سدم"

(١١) المرجع نفسه، ج: 4، ص: 543 "سدوم"

(١٢) الفيروز آبادي، القاموس المُحِيط، ج: 4، ص: 129 "سدوم"

يسوغه، ولذلك وردت أمثلة صح فيها اللفظان، كما في وما ذاق عدوفاً ولا عدوفاً^(١).

7.1.1 إبدال الزاي راءً

الزاي صوتٌ شفوي أسناني، مجهور، رخو، مرقق^(٢) أما الراء فهو صوتٌ لثوي، مجهور، تكراري^(٣)، متوسط^(٤). ومما جاء في تهذيب اللغة من قبيل قبيل إبدال الزاي راءً وكان مروياً عن الليث بن المظفر، وخالفه الأزهري في ذلك، ما ورد في مادة (همر): " قال الليث: وَالْهَمَّارُ: النَّمَامُ، قلت: الصواب: الهماز بالزاي بمعنى: النَّمَامُ العياب وأما الهمَّار والمِهمَّار فهو المِكتار الذي يهمر الكلام همراً، أي يصبه صباً"^(٥) يرفض الأزهري هنا رواية الليث بن المظفر بأن الهماز بالراء تعني: النمام والتي جاءت في مُعجم العين^(٦)، ويرى أنها خاطئة، والصواب فيها الزاي، ويؤيد ذلك قوله تعالى ((هَمَّازٌ مِثْلُ بَنِمِيمٍ))^(٧) و((وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لِمَزَةٍ))^(٨) الذي يُؤكد بقوة مجيئها بالزاي، والذي لم يُغفل ذكره في مُعجم العين، إذ جاء فيها: "الهمَّاز والهمزة: مَنْ يَهْمِزُ أَخَاهُ فِي قَفَاهُ مِنْ خَلْفِهِ بَعِيبٌ"^(٩)، فيقترب هذا المعنى مع النمام، إلا أن الصحاح^(١٠) ذكر الهمَّار بأنه النمام قد ذهب أصحاب المُعجمات اللغوية الأخرى، إلى ذكر الهمَّار كالجوهري^(١١) وابن

(١) ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص: 390

(٢) انظر: عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة وَمَنَاهِجَ البَحْثِ اللُّغَوِيِّ، ص: 47

(٣) انظر: أنيس، الأصوات اللغوية، ص 60.

(٤) انظر: المرجع نفسه، ص 60.

(٥) الأزهري، تهذيب اللغة، ج: 6، ص: 297 "همر".

(٦) الفراهيدي، العين، ج: 4، ص: 50 "همر"

(٧) سورة القلم، آية رقم 11

(٨) سورة الهمزة: آية رقم 1

(٩) الفراهيدي، العين، ج: 4، ص: 17 "همز"

(١٠) ابن عباد، المُحِيطُ فِي اللُّغَةِ، ج: 2، ص: 472 "همر"

(١١) الجوهري، الصحاح، ج: 2، ص: 855 "همر"

فارس (١) والزمخشري (٢) وابن منظور (٣) و الفيروزآبادي (٤) بأنه الشخص كثير كثير الكلام فقط، دون تحديد نوع هذا الكلام أكان خيراً أو شراً، وذكر ابن القوطية في ذلك " همر الرجل بالكلام والنمائم" (٥) ويُعلل ذلك بوصف الشخص المكثر في الكلام بالهمار لما قد يسوق به ذلك إلى النميمة والغيبة والفاحش من الكلام، لعدم معرفته ما يقوله (٦)، وهذا ما يدعمه ابن القوطية.

وأعلل ذلك أيضاً باحتمالية تخصيص الدلالة للكلام الذي يصدر من الهمار دون وعي منه، بقول النميمة، فلذلك وُجد من يقول بذلك، ويذكر صحته، لكن بصورة أقل مما هي عليه بالأصل، بحرف الزاي.

وكذلك فقد ساق الأزهري أمثلة وقعَ فيها العكس إبدال الراء زايًا إذ ورد في مادة (زمع) حيث قال فيه: " قال الليث: والزَماعة بالزاي: التي تتحرك من رأس الصبي في يافوخه. قال: وهي الرغامة واللماعة. قلت: والمعروف فيها الرعاماة بالراء، وما علمت أحداً روى الزماعة غير الليث، والله أعلم " (٧).

يُنكر الأزهري ما جاء في مُعجم العين (٨) برواية (الزعامة) بالزاي، ويذكر أن صوابها بالراء، ويذكر الأزهري انفراد الليث بن المظفر بذلك، وما روي المُعجمات اللغوية يدعم صحة ما ذهب إليه الأزهري بأن هذا اللفظ بالراء كما هو عند ابن دريد (٩)، والصاحب بن عباد (١٠)، وابن فارس (١١)، والزمخشري (١٢)، وابن

(١) ابن فارس، مقاييس اللغة، ج: 6، ص: 65 "همر"

(٢) الزمخشري، أساس البلاغة، ص: 487 "همر"

(٣) ابن منظور، لسان العرب، ج: 9، ص: 132 "همر"

(٤) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ج: 2، ص: 160 "همر"

(٥) ابن القوطية، الأفعال، ص: 217 "همر"

(٦) بدران، النقد اللغوي في تهذيب اللغة، ص: 63

(٧) الأزهري، تهذيب اللغة، ج: 2، ص: 155 "زمع"

(٨) الفراهيدي، العين، ج: 1، ص: 367 "زمع"

(٩) ابن دريد، جمهرة اللغة، ج: 2، ص: 93 "زمع"

(٧) ابن عباد، المحيط في اللغة، ج: 1، ص: 158 "زمع"

(١١) ابن فارس، مقاييس اللغة، ج: 2، ص: 441 "زمع"

(١٢) الزمخشري، أساس البلاغة، ص: 178 "زمع"

منظور^(١)، ومن ترجم هذا الجذر بالزاي أشاروا إلى أنّ الراء لغة فيها كالصاحب بن عباد^(٢)

وابن منظور^(٣) والفيروزآبادي^(٤)، و أما تعليل ما حَدَّثَ من إبدال في هذا النمط ناتجٌ عن التصحيفِ لما بين الحرفين من تشابه، وقد ذكرت المظان اللغويّة أمثلةً كثيرة وقع فيها التصحيف بين هذين الحرفين^(٥).

8.1.1 إبدال السين شيئاً

وصف اللغويون المُحدثون الشين بأنه: صوتٌ غاري، مهموس، رخو، مُرَقَّق^(٦) (أما (أما السين فهو صوتٌ لثوي، مهموس، رخو، مُرَقَّق كما وصفه اللغويون المُحدثون^(٧)).

ومما جاء في تهذيب اللغة من قبيل الإبدال بين هذين الصوتين، وخالف فيه الأزهري الليث بن المُظفر، ما جاء في مادة (جرش): " قال الليث: والجرش: الأكل، قلتُ والصواب: الجرس بالسين: الأكل"^(٨) يُنكرُ الأزهري هنا ما جاء به الليث بن المُظفر ونُكرَ في مُعجم العين^(٩) بأن تكون كلمة الجرش بالشرين تعني الأكل، ويرى ويرى الصواب فيها أن تكون بالسين أي: الجرس، وقد جاء في مُعجم العين، الجرس بمعنى يقترب مما قاله الأزهري، وإن لم يُشر فيه صراحةً إلى الأكل إذ قيل فيه: "النحل تجرسُ العسلَ جرساً، وهو لحسُها إياه ثمَّ لَعَسُها إياه"^(١٠).

(١) ابن منظور، لسان العرب، ج: 4، ص: 246 " رمع "

(٢) ابن عباد، المُحيط في اللغة، ج: 1، ص: 198 " زمع "

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج: 4، ص: 403 " رمع "

(٤) الفيروزآبادي، القاموس المُحيط، ج: 3، ص: 34 " زمع "

(٥) انظر: السيوطي، المُرْهَر في علوم اللغة، ج: 2، ص: 547

(٦) انظر: حسان، مناهج البحث في اللغة، ص: 129

(٧) انظر: عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة وَمناهج البحث، ص: 47

(٨) الأزهري، تهذيب اللغة، ج: 10، ص: 528 "جرش"

(٩) الفراهيدي، العين، ج: 6، ص: 35 "جرش"

(١٠) المرجع نفسه، ج: 6، ص: 51 "جرس"

وقد ذهب بعض اللغويين إلى صواب السين في هذا الجذر كابن دُرَيْد^(١) الذي دُرَيْد^(١) الذي ساق أحاديثَ شاهدةً على صحة ذلك وذكر صاحب بن عباد في مادة (جرس): "الجرس: أكلُ النحلِ الشجر"^(٢) ولم يُشر في موضع (جرش) إلى الأكل صراحة إلا ابن فارس قد كانت ترجمته تدعم ما قاله الليث بن المُظفر، إذ قال: ((الجيم والراء والشين أصل واحد، وهو جرش الشيء: أن يدق و لا ينعم دقه..... وقال: وذكر الخليل أن الجرش الأكل))^(٣) غير إن ابن منظور أورد حديثاً شريفاً بالشين بمعنى: الأكل، إذ قال: ((وفي حديث أبي هُريرة: لو رأيتُ الوُعُولَ تَجْرُسُ ما بَيْنَ لَابَتَيْهَا، يعني المدينة، الجَرش: صوتٌ يحصل من أكل الشيء الخشن.... وقال: هو بالسين المُهْملة بمعناه))^(٤) فقد ذكرت المُعجمات أن "الجرش: حَكُّ شيءٍ خشنٍ بشيءٍ مثله كما تجرش الأفعى أثناءها إذا احتكت أطواؤها فتسمع له صوتاً وجرساً، والملح الجريش فكأنه حَكَّ بعضه بعضاً حتى تفتت"^(٥)، و هذا المعنى قد جاء نفسه في مُعجم العين^(٦)، وان لم يذكر ذلك الأزهرى.

مما يجعل الكلمتين ترتبط بما يدل على الأكل^(٧)، لكن كل واحدة منها تختص بحالة مُختلفة عن الأخرى، ويشار إلى أن تقارب هذين الصوتين مخرجاً واتفاقهما صفة أدى إلى وقوع الإبدال بينهما كثيراً كما تذكر بعض المؤلفات^(٨).

وكذلك ما ورد في مادة (شاح) حيث قال فيه: " قال [الليث]: والشَّيْخُ ضربٌ من بُرودِ اليمن، يُقال له الشَّيْخُ والمَسَّيْحُ وهو مُخطط، قَلْتُيسَ في البُرود

(١) ابن دريد، جمهرة اللغة، ج: 1، ص: 515 "جرش"

(٢) ابن عباد، المُحيط في اللغة، ص: 1، ص: 372 "جرس"

(٣) ابن فارس، مقاييس اللغة، ج: 1، ص: 443-442 "جرش"

(٤) ابن منظور، لسان العرب، ج: 2، ص: 97 "جرش"

(٥) ابن عباد، المُحيط في اللغة، ج: 1، ص: 366 "جرش" وابن منظور، لسان العرب 2 /

97 "جرش" وتخرّيج الحديث: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج: 1، ص: 262

(٦) الفراهيدي، العين، ج: 6، ص: 35 "جرش"

(٧) انظر: بدران، النقد اللغوي في تهذيب اللغة، ص: 58

(٨) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: 224

والثيابِ شيخ ولا شيخٌ مُعجمةٌ من فوق، وصوابه السَّيْحُ والمَسِيحُ بالسَّينِ و الياء
" (١).

يُنكر الأزهري ما جاء في مُعجم العين (٢) لهذا اللفظ بالشين، ويذكر
صوابه بالسَّين، و لم يُكمل ما اقتبسه من النص الأصلي في (العين) الذي ذكر أنَّ
السَّين لغة فيه، ولذلك فقد ذكر الصاحب بن عباد (٣) هذا المعنى بحرفين، دون أي
تعقيب عليها في مواضعها، وكان ابن منظور (٤) ذكر في ترجمته لهذا اللفظ
بالشين، ما رُوِيَ في التهذيب، وما رد الأزهري به على رواية الليث بن المُظفر،
بينما كانت ترجمته اللفظ بالسَّين (٥)، مُتسعة وضمنها بشواهد شعريَّة تدعم صحة
هذا المعنى، وذكر الفيروزآبادي (٦) اللفظ بالسَّين وحدها بالمعنى الذي أشار إليه
الأزهري.

وتعليل هذا الإبدال مجيء هذا الجذر بالحرفين معاً على أنَّهما لغتان، لكن
كان شيوعه بالسَّين أوسع من الشين، لما في نطقها من السهولة والتيسير أكثر من
نطق شيناً، دون الحُكم بالخطأ لمن رواه بالشين.

9.1.1 إبدال الغين عيناً

الغين هو صوتٌ طبقي، مَجْهور، رخو، مُرَّقق (٧) أما العين فهو صوتٌ
حلقي، مَجْهور، رخو، مُرَّقق، فيتفق الصوتان بذلك في الصفات جميعها، على الرغم
من قلة احتكاك ورخاوة العين مُقارنةً بالغين (٨).

(١) الأزهري، تهذيب اللغة، ج: 5، ص: 146 "شاح"

(٢) الفراهيدي، العين، ج: 3، ص: 263 "شيخ"

(٣) ابن عباد، المُحيط في اللغة، ج: 1، ص: 377 "سيح"، ج: 1، ص: 382 "شيخ"

(٤) ابن منظور، لسان العرب، ج: 5، ص: 245 "سيح"

(٥) المرجع نفسه، ج: 4، ص: 770 "شيخ"

(٦) الفيروزآبادي، القاموس المُحيط، ج: 1، ص: 238 (سيح)

(٧) انظر: حسان، مناهج البحث في اللغة، ص: 129، الأنطاكي، المُحيط في أصوات العربيَّة ونحوها
وصرفها، ص: 26

(٨) انظر: أنيس، الأصوات اللغوية، ص: 77

ومما جاء في تهذيب اللغة من قبيل الإبدال بين هذين الصوتين، وخالف فيه الأزهري الليث بن المُظفر، ما جاء في مادة (معط): " إنه لَطَوِيلٌ مُمَعَطٌ كَأَنَّهُ قَدْ مُدَّ. قلت: المعروف في الطول المُمَغِطُ بالغيث مُعْجَمَةٌ، كذلك رواه أبو عبيد عن الأصمعي، ولم أسمع مُمَعَطًا بهذا المعنى لغير الليث إلا ما قرأته في كتاب الاعتقَابِ لأبي تراب، قال: سَمِعْتُ أَبَا زَيْدٍ وَفُلَانَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ التَّمِيمِيِّ يَقُولَانِ: رَجُلٌ مَمَغِطٌ وَمَمَعَطٌ أَي طَوِيلٌ. قلتُ: وَلَا أَبْعَدُ أَنْ يَكُونَا لُغَتَيْنِ، كَمَا قَالُوا: لَعَنَّكَ وَلِغَنَّكَ بِمَعْنَى لَعَنَّكَ)) (١).

يُصَدِرُ الْأَزْهَرِيُّ حُكْمَهُ هُنَا عَلَى رِوَاةِ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ الْمُظْفَرِ، وَجَاءَ ذِكْرُهُ فِي مُعْجَمِ الْعَيْنِ (٢) تَحْتَ الْجَذْرِ (مَعَط)، وَلَمْ يَذْكَرْ مَا جَاءَتْ تَرْجُمَتُهُ تَحْتَ الْجَذْرِ (مَغَط) فِي مُعْجَمِ الْعَيْنِ نَفْسِهِ، الَّتِي تُظْهِرُ أَنَّهَا لُغَةٌ صَحِيحَةٌ إِلَى جَانِبِ اللُّغَةِ الَّتِي تَذْكَرُهَا بِالْعَيْنِ، حَيْثُ جَاءَ فِيهَا: " الْمَغَطُّ: مَدُّكَ الشَّيْءِ (اللَّيْنِ) نَحْوَ الْمُصْرَانِ. يُقَالُ: مَغَطْتُهُ فَاثْمَغَطَ وَانْمَغَطَ " (٣) وَتَرْجَمَتْ مُعْجَمَاتُ لُغَوِيَّةِ الْجَذْرِ (مَعَط) بِالْعَيْنِ، مِثْلَ ابْنِ ابْنِ دُرَيْدٍ (٤) وَالصَّاحِبِ بْنِ عَبَّادٍ (٥)، الزَّمْخَشَرِيِّ (٦)، وَابْنِ مَنْظُورٍ (٧)، وَالْفَيْرُوزِ أِبَادِيِّ (٨). وَيُؤَكِّدُ ذَلِكَ إِنَّ (مُعَط) وَ (مُمَغِط) لُغَتَانِ (٩)، كَذَلِكَ ذَكَرْتُ بَعْضَ بَعْضِ الْمُعْجَمَاتِ الْجَذْرِ بِالْغَيْنِ بِمَا يَعْنِي الْمَدَّ وَالطَّوِيلَ، كَابْنِ الْقَطَاعِ (١٠) وَابْنِ مَنْظُورِ

(١) الأزهري، تهذيب اللغة، ج: 2، ص: 193 "معط"

(٢) الفراهيدي، العين، ج: 2، ص: 28 "معط"

(٣) المرجع نفسه، ج: 4، ص: 389 "مغط"

(٤) ابن دريد، جمهرة اللغة، ج: 2، ص: 284 "معط"

(٥) ابن عباد، المحيط في اللغة، ج: 1، ص: 164 "معط"

(٦) الزمخشري، أساس البلاغة، ص: 422 "معط"

(٧) ابن منظور، لسان العرب، ج: 8، ص: 322 "معط"

(٨) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ج: 2، ص: 383-384 "معط"

(٩) انظر: بدران، النقد اللغوي في تهذيب اللغة، ص 45

(١٠) ابن القطاع، ابو القاسم علي بن جعفر السعدي (ت 515هـ)، الأفعال، مطبعة دار

المعارف العثمانية، ط (1)، 1360هـ، (معط) ج: 3، ص: 173، (مغط) ج: 3، ص: 179، 182

(^١)، والفيروزآبادي (^٢) وأشار السيوطي إلى أن " المَعَط: المد وبالعين أيضاً" وقد ذكر ذلك في ثنايا حديثه عما يرد فيه وجهان، يؤمن فيه التصحيف(^٣).

ويُشار إلى أن تقارب مخرج الغين من العين، وبعض صفاتهم المُشتركة جعل حدوث التبادل بينهما له ما يسوغه، فإذلك روت الكتب اللغويّة أمثلة كثيرة على الإبدال

بين هذين الصوتين، كما في: غَلَتْ وَعَلَتْ، وَلَعَنَّ وَلَغَنَّ (^٤)وَنَعَقَ وَنَغَقَ (^٥)، (^٥)، والنَّشُوعُ والنَّشُوع (^٦)، كما إنَّ بعض اللغويين رأى حدوث الإبدال بين العين والغين هو نتيجة الخطأ في السمع (^٧)أو ما يُحدثه تشابه رسم الصوتين من تصحيفٍ تصحيفٍ أو خطأ في الكتابة.

2.1 القلبُ المكاني

القلب المكاني ظاهرةٌ لغويّةٌ صَوْتِيَّةٌ حظيت باهتمام اللغويين القدماء والمُحدثين، وتتشركُ اللغة العربيّة مع شقيقاتها من فصيلة اللغات الساميّة بهذه الظاهرة (^٨)، و اتفق تعريف اللغويين القدماء والمُحدثين للقلبِ المكاني بما يطرأ من

(^١) ابن منظور، لسان العرب، ج: 8، ص: 322"معط"، ج: 8، ج: 331"مغط"

(^٢) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ج: 2، ص: 384"مغط"

(^٣) انظر: السيوطي، المُرّهر في علوم العربيّة وأنواعها، ج: 1، ص: 552

(^٤) انظر: ابن السكيت، الإبدال، ص: 111

(^٥) انظر: أبا الطيب اللغوي، الإبدال، ج: 2، ص: 304

(^٦) انظر: السيوطي، المُرّهر في علوم العربيّة وأنواعها، ج: 1، ص: 552

(^٧) انظر: النعيمي، حسام سعيد، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جنبي، دار الرشيد الجمهورية العراقية، 1980، د.ط، ص 139.

(^٨) انظر: عبد الجليل، عبد القادر، الأصوات اللغويّة، دار صفاء، عمان، ط (1)، 1998، ص

من تقديم أو تأخير بعض الأصوات على بعضها الآخر، في كلمتين متفقتين في المعنى (١).

وذهب ابن فارس (٢)، والثعالبي (٣) إلى أن القلب من سنن العرب، وساقا أمثلة على ذلك، مثل: جَذَبَ وَجَبَذَ، وَطَمَسَ وَطَسَمَ، و فرَّقَ ابن جني بين الكلمات المقلوبة، فذهب إلى أن الكلمات إذا تساوت في التصرف فإنهما أصلان، وليس أحدهما فرعاً للآخر، أما إذا قصرت إحداها بالتصرف عن الأخرى، فإن أوسعها تصرفاً هي الأصل والأخرى فرعاً عنها (٤). و يُعَدُّ إختلاف اللهجات من أهم أسباب حدوث القلب المكاني، إذ تنتمي الكلمات التي وقع تقديم أو تأخير في أصواتها إلى لهجات عديدة (٥)، فعند اتفاق كلمتين في المعنى واختلافهما في ترتيب الأصوات، تعد كل واحدة منها مثلاً على لهجة قبيلة محددة ويكون شيوعا أقل من شيوع لهجة عموم العرب (٦) ويُسْتَبْعَدُ نطق الكلمات المنقلبة في القبيلة الواحدة نفسها (٧).

(١) انظر: الاسترأبادي، شرح شافية ابن الحاجب، ج:1، ص:21. السيوطي، همع الهوامع، ج:6، ص:276. والجندي، اللهجات العربية في التراث، ج:7، ص:264. الحموز، عبدالفتاح، ظاهرة القلب المكاني في العربية عللها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها، مؤسسة الرسالة، دار عمّار، ط (1)، 1986، ص:16

(٢) انظر: ابن فارس، الصاحب في فقه اللغة العربية، ص:208

(٣) انظر: الثعالبي، ابا منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (ت429)هـ، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: يحيى مراد، مؤسسة المختار، القاهرة، ط1، 2009، ص:276.

(٤) انظر: ابن جني، أبا الفتح عثمان (ت392)هـ الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار،

دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط 4، 1990، ج:2، ص:71 - 72

(٥) انظر: أنيس، في اللهجات العربية، ص:167.

(٦) انظر: عبد الكريم، صبحي عبد الحميد محمد، اللهجات العربية في معاني القرآن للفراء دراسة نحوية وصرفية ولغوية، دار الطباعة المحمدية، ط 1، 198 ص:136

(٧) انظر: الحموز، ظاهرة القلب المكاني في العربية، ص:73.

وعلل اللغويون المُحدثون شيوع ظاهرة القلب المكاني في اللهجات العربيّة بفعل تدافع الأصوات على اللسان، والخطأ في إخراجها^(١)، بالإضافة إلى احتمالية تفسير هذه الظاهرة اللغويّة ضمن إطار قانون السهولة والتيسير^(٢).

ومن الشواهد التي أوردها الأزهري في معجمه وخالف بها الليث بن المُظفر على ما ورد في مادة (جَفَل) حيث قال فيه: " وقال الليث جَفَلْتُ اللَّحْمَ مِنَ الْعَظْمِ، وَالشَّحْمَ عَنِ الْجِلْدِ، وَالطَّيْنَ عَنِ الْأَرْضِ، قُلْتُ: والمعروف بهذا المعنى جَفَلْتُ، وَكَأَنَّ الْجَفَلَ مَقْلُوبٌ بِمَنْزِلَةِ جَذَبْتُ وَجَبَبْتُ " ^(٣).

يُنكرُ الأزهري في البداية ما جاء في مُعجم العين ^(٤)، بأن يكون اللفظ (الجفل)، ويذكر أن المعروف فيه (الجلف)، ولم يُشر إلى ترجمته بهذا اللفظ، وبمعنى يقترب مما يذكره الأزهري، إذ قيل فيه: "جَفَلْتُ ظُفْرَهُ عَنِ إِصْبَعِهِ " ^(٥)، وعقب في نهاية المادة إلى احتمالية وقوع القلب المكاني فيها، وقد ذكر ابن القوطية ^(٦) اللفظ الذي نُسِبَ إلى الليث بن المُظفر، وكذلك اللفظ الذي قاله الأزهري ^(٧)، وذكر (الجلف) كذلك ابن دُرَيْد ^(٨) وابن فارس ^(٩)، والزمخشري ^(١٠)، والفيومي ^(١١)، وابن منظور ^(١٢)، والفيروزآبادي ^(١) وكان الصاحب بن عباد ^(٢) ممن انفرد

(١) انظر: النعيمي، الدراسات اللهجيّة والصوتية عند ابن جني، ص 192.

(٢) انظر: عبد التواب، رمضان، لحن العوام والتطور اللغوي، القاهرة، ط (1)، 1967، ص: 48 وعمر، دراسة الصوت اللغوي، ص 391:

(٣) الأزهري، تهذيب اللغة، ج: 11، ص: 88 "جفل"

(٤) الفراهيدي، العين، ج: 6، ص: 129 "جفل"

(٥) المرجع نفسه، ج: 6، ص: 126 "جلف"

(٦) ابن القوطية، الأفعال، ص: 49 "جفل"

(٧) المرجع نفسه، ص: 215 "جلف"

(٨) ابن دُرَيْد، جمهرة اللغة، ج: 1، ص: 556 "جلف"

(٩) ابن فارس، مقاييس اللغة، ج: 1، ص: 474 "جلف"

(١٠) الزمخشري، أساس البلاغة، ص: 62 "جلف"

(١١) الفيومي، المُصباح المُنير، ج: 1، ص: 165 "جلف"

(١٢) ابن منظور، لسان العرب، ج: 2، ص: 154 "جفل"

انفرد في ذكر ما نسبه الأزهرى إلى الليث بن المُظفر، وأشار ابن منظور (٣) في هذا اللفظ إلى ما تمت روايته في التهذيب بينما ذكر الفيروزآبادي (٤) هذا الجذر دون أي تعقيب منه على روايته هكذا، وهذا يدعم صحة ما حكم الأزهرى عليه بأنه قلبٌ مكاني بمنزلة: جذب وجذب، وكذلك بتأكيد أنّ (الجلف) هو المعروف، ويُعضد ذلك رواية أغلب المُعجمات له، وأعلل ما قد تمت روايته بأن يكون (الجلف) هو الأصل، وأنّ (الجفل) مُتفرعٌ عنه، لذلك تُرجمَ بشكل أقل من الصورة الأخرى للفظ، مع وحدة المعنى بينهما. ومنها ما ورد في جذر (عسبر): "وقال الليث: العسبورة والعُسْبُرة: الناقة السريعة من النجائب، وأنشد: لقد أرانىَ والأيام تعجبني والمُقفراتُ بها الخورُ العَسَابِيرُ قلتُ: والصحيح العُسْبُورة، الباء قبل السين في نعت الناقة، كذلك رواه أبو عبيد عن أصحابه " (٥).

إلا أنّ ما جاء في مُعجم العين خلاف ذلك إذ قيلَ فيه: "العُسْبُرة: النمر والأنثى بالهاء. والعُسْبُور: ولدُ الكلب من الذئبة. و العُسْبُورة والعُسْبُرة: الناقة السريعة من النجائب، قال: والمُقفراتُ بها الخورُ العباسير " (٦).
و أيد هذا المعنى بالباء قبل السين ابن دُرَيْد (٧)، والجوهري (٨)، وابن فارس (٩). وذكر ابن سيده (١٠) وابن منظور (١١)، والفيروزآبادي (١٢)، العسبورة كما

(١) الفيروز آبادي، القاموس المُحيط، ج: 3، ص: 360 "جفل"

(٢) ابن عباد، المُحيط في اللغة، ج: 2، ص: 408 "جفل"

(٣) ابن منظور، لسان العرب، ج: 2، ص: 176 "جلف"

(٤) الفيروز آبادي، القاموس المُحيط، ج: 3، ص: 201 "جلف"

(٥) الأزهرى، تهذيب اللغة، ج: 3، ص: 368 "عسبر"

(٦) الفراهيدي، العين، ج: 2، ص: 331 "عسبر، عيسر"

(٧) ابن دُرَيْد، جمهرة اللغة، ج: 2، ص: 648، 551 "عيسر"

(٨) الجوهري، الصحاح، ج: 2، ص: 732 (عيسر)

(٩) ابن فارس، مقاييس اللغة، ج: 4، ص: 367-368 (عيسر)

(١٠) ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت 458) هـ، المُحكّم والمُحيط الأعظم تحقيق:

مصطفى السقا وحسين نصار، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربيّة، ط (1) 1957، ج:

2، ص: 316 "عيسر"

كما نسبها الأزهري إلى الليث بن المُظفر، وقد وردت ترجمة العُسْبُور في بعض المُعجمات، بالمعنى الذي نُصَّ عليه في (مُعجم العين) وهو: نوعٌ من الحيوانات المُفترسة (سِيَاغٌ تُولَدُ بَيْنَ الْكَلْبِ وَالضَّبَعِ، أو بين الذئبِ والضَّبَعِ على رأي قوم آخرين). كابن دُرَيْدٍ (٣)، وابن سيده (٤)، وابن منظور (٥) وهذا يؤكد استقلال اللفظين عن بعضهما، وأنَّ كلاً منهما يُقصد به معنى مُغاير للآخر (٦). ومنها - أيضاً - ما أورده في جذر (عهر) حيث ذكر: "قال الليث: العيْهرة من النساء التي لا تستقرُّ نَزَقاً في مكانٍ في غير عِفَّةٍ (٧). ثم أعقبَ على ذلك في جذر (هعر) قائلاً: "قال الليث: يقال: هيعرت المرأة وتعيهرت، إذا كانت لا تستقر في مكان، قلت: كأنَّهُ عند الليث مقلوبٌ من العيْهرة، لأنَّهُ جعل معناهما واحداً" (٨).

وقد جاءت هاتان الروايتان مُتعاقتين في مُعجم العين (٩)، ويظهر القلبُ المكاني جلياً فيها، على الرُّغم من عدم الإشارة إلى ذلك في المُعجم، وقد أورد ابنُ دُرَيْدٍ اللفظين معاً، فأشار إلى أنَّ العَهر هو الزنا، أما لفظ (العيْهرة) فهو اسمٌ أطلقته العربُ على الغول (١٠)، ولفظ (الهيْعرَة) هو أيضاً اسمٌ للغول، مُشيراً إلى احتماليَّة وقوع القلب بينهما (١١)، وكان ابنُ فارسٍ (١٢) ترجم (عهر) وحدها بالمعنى الذي

(١) ابن منظور، لسان العرب، ج: 6، ص: 242 "عسير"

(٢) الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ج: 2، ص: 88 "عسير"

(٣) ابن دُرَيْدٍ، جمهرة اللغة، ج: 2، ص: 653، 552 "عسير"

(٤) ابن سيده، المُحْكَم والمُحِيط الأَعْظَم، ج: 1، ص: 168 "عيسر"

(٥) ابن منظور، لسان العرب، ج: 6، ص: 242 "عسير"

(٦) انظر: بدران، النقد اللغوي في تهذيب اللغة، ص: 195

(٧) الأزهري، تهذيب اللغة، ج: 1، ص: 140 "عهر"

(٨) الأزهري، تهذيب اللغة، ج: 1، ص: 140 "هعر"

(٩) الفراهيدي، العين، ج: 1، ص: 105 "عهر"، "هعر"

(١٠) ابن دُرَيْدٍ، جمهرة اللغة، ج: 2، ص: 99 "عهر"

(١١) المرجع نفسه، ج: 2، ص: 99 "عهر"

(١٢) ابن فارس، مقاييس اللغة، ج: 6، ص: 56 "هعر"

أشار إليه الليث بن المُظفر، وذكر ابنُ القوطية^(١)، والزمخشري^(٢) (عهر) وحدها بمعنى يقتربُ من الفجور وذكر ابنَ منظور^(٣)، والفيومي^(٤)، والفيروزآبادي^(٥) (٥) اللفظين معاً الأمر الذي يُؤكد وقوع القلب المكاني بين هاتين المفردتين^(٦).

ويتمثل ذلك بما ذكره رسولُ الله-صلى الله عليه وسلم-، بقول: "الولد للفراش وللعاهر الحجر"^(٧) ثم تطورت أصواتها بالتقديم والتأخير إلى (هَعَر) و (الهَيَعَرَة) وذكرها أيضاً الليث بن المُظفر- كما يقول بذلك الأزهري- التي ذكرتها بعض المُعجمات اللغويّة الأخرى، و أكدت أنها مُنقلبة، فورد هذا اللفظ بصورة أقل شيوعاً من الأصل، وكذلك فإن اللفظ(عهر) وما يُشتق منها ما زالت هي المتداولة في عصرنا الحاضر، حتى لا نكاد نسمع اللفظ المُنقلب عنها.

وكذلك ما جاء في جذر (بَهَش)، حيث ذكر: "قال الليث: بَهَش القوم وَبَحَشُوا: أي اجتمعوا، قلت: هذا عندي وهمٌ، والذي أراده الليث: تَحَبَّشُوا وَتَهَبَّشُوا: إذا اجتمعوا الهاء والحاء قبل الباء ، ولا يُعرفُ بَحَشُ في كلام العرب"^(٨). إلا أن ما جاء ذكره في مُعجم العين تحت الجذر (هبش): يُقال: تَهَبَّشُوا، وتحبشوا، أي: اجتمعوا، والاسم: الهُبَاشَةُ والحُبَاشَةُ، أي: الجماعة"^(٩) وما جاء ذكره في مادة (بهش) في مُعجم العين، خلاف ذلك، إذ قيلَ فيها: "رَجُلٌ بَهَشٌ: هَشٌ لَيْنٌ وَبَهَشْتُ إِلَى فُلَانٍ:

(١) ابن القوطية، الأفعال، ص: 224 "عهر"

(٢) الزمخشري، أساس البلاغة، ص: 315 "عهر"

(٣) ابن منظور، لسان العرب، ج: 6، ص: 497 "عهر"

(٤) الفيومي، المصباح المنير، ج: 2، ص: 321 "عهر"

(٥) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ج: 2، ص: 160 "هعر"

(٦) انظر: بدران، النقد اللغوي في تهذيب اللغة، ص: 197

(٧) الشوكاني. الإمام محمد بن علي بن محمد، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من حديث سيد

سيد الأخبار، خرج أحاديثه وعلق عليه عصام الدين الضبابطي، دار الحديث، القاهرة، د.ط

2005، ج: 3، ص: 669، (باب اللعان)

(٨) الأزهري، تهذيب اللغة، ج: 6، ص: 90 "بهش"

(٩) الفراهيدي، العين، ج: 3، ص: 403 "هبش"

حننتُ إليه، والبهشُ: رَدِيءُ الْمُقْلِ " (١). ولم تُذكر المُفردة التي لم تعرفها العربيَّة من قبل (بحش). وذكر الصاحب بن عباد (٢) ما نسبته الأزهرى إلى الليث، وأشار ابن دُرَيْد (٣)، وابن القوطية (٤)، الزمخشري (٥)، إلى الصواب الذي قال به الأزهرى وساق ابنَ مَنْظُور (٦) قول الليث بن المظفر الذي نسبته إليه الأزهرى في التهذيب ورد الأزهرى عليه، مما يُؤيد وقوع القلب بين هاتين الكلمتين، مع استقلالهما في المعنى. ومنها - أيضاً - ما ذكره الأزهرى في جذر (همع) حيث قال: "الليث: الهيمع: الموتُ الوحيُّ. قال: وذبحة ذبجاً هيمعاً، أي سريعاً. قلتُ: هكذا قال الليث بالعين والياء قبل الميم. وقال أبو عبيد: سمعتُ الأصمعي يقول الهيمع: الموت. وأنشد للهذلي: من المُربِعين ومن أزلٍ إذا جنَّه الليلُ كالنَاحط إذا ورَدُوا مصرهم عَوجَلوا من الموتِ بالهِمِغِ الذاعط كذا رواه الرواة بكسر الهاء والياء بعد الميم. قلتُ: وهو الصواب. قلتُ: والهيمع عند البصراء تصحيف " (٧).

وساق الأزهرى في هذا الجذر ما ورد في مُعجم العين (٨)، ولم يذكر ما وَرَدَ تحت الجذر (همغ) (٩) التي يتفق ما جاء فيها مع الصواب الذي رواه عن الأصمعي، التي لم يُغفل فيها الإشارة إلى التصحيف في هذا اللفظ. وأيد ابن دُرَيْد (١٠) الصواب الذي قاله الأزهرى، وذكر أن هذا الفعل أُميت ووقع فيه تصحيف، بينما ذكر الصاحب بن عباد تحت الجذر (همع) (١١) ما أنكره الأزهرى

(١) المرجع نفسه، ج: 3، ص: 403 " بهش "

(٢) ابن عباد، المُحيط في اللغة، ج: 1، ص 444 " بهش "

(٣) ابن دُرَيْد، جمهرة اللغة، ج: 1، ص: 366 " بهش "

(٤) ابن القوطية، الأفعال، ص: 333 " بهش "

(٥) الزمخشري، أساس البلاغة، ص: 32 " بهش "

(٦) ابن منظور، لسان العرب، ج: 2، ص: 532 " بهش "

(٧) الأزهرى، تهذيب اللغة، ج: 1، ص: 149 " همع "

(٨) الفراهيدي، العين، ج: 1، ص: 110 " همع "

(٩) المرجع نفسه، ج: 3، ص: 361 " همغ "

(١٠) ابن دُرَيْد، جمهرة اللغة، ج: 2، ص: 609، 344 " همغ "

(١١) ابن عباد، المُحيط في اللغة، ج: 1، ص: 65 " همع "

وساق الأوزان الصرفية التي يكون عليها الفعل (همع) بأنه على وزن (حيدر) و (هميع) على وزن (عثير)، وأشار في الجذر (همغ) (١) إلى الصواب الذي ذهب إليه إليه الأزهرى، أما ابن منظور (٢) فقد أشار إلى الفعلين (همع) و(همغ) كما رويًا في في التهذيب، وذكر الفيروزآبادي الفعلين معاً (٣).

3.1 المخالفة الصوتية

وهي ظاهرة لغوية تشيع في بعض اللغات السامية (٤). حظيت باهتمام بعض علماء اللغة القدماء، وعقد سيبويه لها باباً مستقلاً بعنوان " هذا باب ما شذ فأبدل مكان اللام الياء لكرهية التضعيف، وليس بمطرد، وذلك قولك: تَسَرَّيْتُ وَتَطَنَّيْتُ، وَتَقَصَّيْتُ مِنَ الْقِصَّةِ وَأَمَلَيْتُ" (٥).

وأطلق علماء اللغة القدماء على هذه الظاهرة تسميات مختلفة، مثل: كراهية التضعيف، وكراهية اجتماع حرفين من جنس واحد، واجتماع الأمثال مكروه، واستنقال اجتماع المثليين (٦).

وعرف علماء اللغة المُحدثون هذه الظاهرة بأنها قانون صوتي، يتجه إلى تغيير أحد الصوتين المتماثلين في الكلمة الواحدة إلى صوت آخر مُغاير له، وفي أغلب الأحيان يكون هذا الصوت واحداً من أصوات العلة الطويلة (الألف، الواو، الياء) أو الأصوات المائعة (اللام، الميم، النون، الراء) (٧) لسهولة النطق بها.

(١) المرجع نفسه، ج:1، ص:65 "همغ"

(٢) ابن منظور، لسان العرب، ج:9، ص:136 "همع"، "همغ"

(٣) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ج:1، ص:97 "همع"

(٤) انظر: عُمر، دراسة الصوت اللغوي، ص:384

(٥) سيبويه، الكتاب، ج:4، ص:424

(٦) انظر: عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص:40، عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص:295

(٧) انظر: عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص:40، عبد الجليل الأصوات اللغوية، ص:295، الجندي، اللهجات العربية في التراث، ج:1، ص:349

واتخذت هذه الظاهرة لدى اللغويين المُحدثين تسميات أخرى، مثل: التغاير^(١) والتباين^(٢). وسبب حدوث هذه الظاهرة هو التخلص من نُطق صوتين متماثلين متجاورين لما في ذلك من صعوبة وثقل على اللسان، وأشار المُبرد إلى ذلك، بقوله: " وأعلم أنّ التضعيف مُستقل، وأنَّ رفع اللسانِ عنه مرة واحدة، ثم العودة إليه ليس كرفع اللسان عنه، وعن الحروف التي من مخرجه ولا فصل بينهما، فلذلك وجب " ^(٣). وعلل علماء اللغة المحدثون حدوث هذه الظاهرة بأسباب نفسية محضة، تؤدي إلى إحداث خطأ في النطق ^(٤)، وهذا ما قاله براجشتراسر الذي قسم المُخالفة الصوتية إلى قسمين:-

أولهما: المُخالفة المُنفصلة: والتي تحدث حين يُؤتى بفاصل ليفصل بين الصوتين المتماثلين، مثل: اخضوضر، التي أصلها اخضضر، فتم إبدال الراء الأولى واواً ^(٥). التي اتخذت مُسمى المُغايرة المُتباعدة، لدى اللغويين المُحدثين.

ثانيهما: المُخالفة المُتصلة: والتي تحدث عند تجاور الصوتين المتماثلين، دون فواصل بينهما، وتكون في أغلب الأحيان في الحروف المشددة ^(٦)، ومثال ذلك: السُّنْبلة في العبرية تلفظ بباءين، فأبدلت الأولى منها نوناً في اللغة العربية، والإبدال بالنون في الحروف المُشددة هو الأكثر حدوثاً في العربية، إضافة إلى إمكانية تبديل أحد الحروف المُشددة راءً، مثل: فرقع التي أصلها(فَقَع)، او لاماً، مثل (بلطح) التي

(١) انظر: حجازي، محمود فهمي، مدخل إلى علم اللغة، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1995، (د.ط)، ص 53:

(٢) انظر: وافي، علي عبد الواحد، علم اللغة، دار نهضة مصر، القاهرة، ط (9)، د.ت ص: 299-300، البكوش، الطيّب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ط 1987، ص: 72

(٣) المُبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت285هـ)، المُقتَضَب، تحقيق: محمد عبدالخالق عزيمة عالم الكتب، ج: 1، ص: 381

(٤) انظر: برجشتراسر، التطورُ النحويُّ للغة العربية، أخرجه وصححه وعلق عليه: رمضان عبدالنواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(4)، 2003، ص34

(٥) انظر: المرجع نفسه، ص: 34

(٦) انظر: المرجع نفسه، ص: 34

أصلها (بَطَّح) (١). وهذه المُخالفة لها بُعد نفسي يفوق مخالفة المُتصل، إذ إنَّ زيادة حرف على الكلمة، تأثيره أقوى من الضعْفِ على الحرف المُشدد (٢). وأُطلق اللغويون المُحدثون عليها المُغايرة المُتجاورة (٣).

ومما جاء في مُعجم "تهذيب اللغة" من قبيل المُخالفة الصوتيَّة، وكان الأزهري يُخالف فيه الليث بن المُظفر، ما ورد في جذر (سر)، حيث ذكر: "قال الليث: السريَّة: فعلية من قولك تسررت. قال: ومن قال تسرَّيت فقد غلط. قلت: ليس بغلطٍ، ولكنَّهُ لما توالَت ثلاثُ راءات في تسرَّرت فلبت إحداهن ياء، كما قالوا قصَّيتُ أظفاري، والأصل قصَّصت" (٤).

يرفض الأزهري هنا ما جاءت روايته في مُعجم العين (٥) التي جاء فيها إنكار حدوث تبديل الحروف المُتماثلة في هذه الكلمة. وأرى صواب كلا الكلمتين، فرؤية الليث بن المُظفر (ما جاء في العين) تدل على الصواب في أصليَّة حروف الكلمة، ليُبين بذلك على أنَّ الياء المذكورة في (تسرَّيت) ليست أصليَّة، ومن الغلط اعتبارها ذلك. في حين إنَّ الأزهري حكم بعدم تغليب من قال: (تسرَّيت) فكان توضيحاً للصورة التي يميل العرب إلى لفظها، والصورة الشكليَّة الكتابيَّة الختاميَّة التي أصبحت عليها الكلمة، التي أصبحت صورة الفعل فيها (تسرى) (٦)، ففي هذا الجذر (سرر)، ما يُبين فك التضعيف عند الإسناد إلى ضميري المُتكلم والمُخاطب فيقال: (تسرَّرت، وتسرَّرت) وهذا ما مال إليه الليث بن المُظفر فيما ذهب إليه، في حين يظهر ميل الأزهري ومن اقتفى أثره إلى التخلص من الحروف المُتماثلة عند الإسناد إلى ضمائر المُتكلم والمُخاطب والغائب، فيقولون: (تسرَّيت، تسرَّيت، تسرَّي). وقد علل مُعظم اللغويين القدماء التغيير الذي حدث على تسرَّرت و تسرَّيت وما

(١) برجستراسر، التطور النحوي للغة العربيَّة، 2003، ص 34-35

(٢) انظر: المرجع نفسه، ص 35

(٣) انظر: الخولي، مُعجم علم الأصوات، ط(1)، د.ت ص 158-159

(٤) الأزهري، تهذيب اللغة، ج: 12، ص: 287 - 288 "سر"

(٥) الفراهيدي، العين، ج: 7، ص: 190 (سر)

(٦) انظر: بدران، النقد اللغوي في تهذيب اللغة، ص 105

يمائلها من ألفاظ، بأنه إبدال بين الأصوات (١) على الرغم من اشتراط القدماء تقارب الأصوات الواقع بينها التبادل صفة ومخرجاً، فإن هذا الشرط أفتقد في هذه الأحرف، إذ ليس هناك رابطة بين الراء والياء. فالأصل هو (تسرر) بالتضعيف ولتكرار الصوت نفسه، وعند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة، يتدخل قانون المخالفة الصوتية، فيعمد إلى حذف أحد الأحرف المتماثلة، ثم التعويض عنها بشبه الحركة (الياء)، فتصبح (تسريت).

ومن ذلك - أيضاً - ما ورد في مادة (غز)، حيث ذكر الأزهري: "قال الليث: أغزت البقرة، فهي مغز، إذا عسر حملها. قلت: الصواب: أغزت فهي: مغز من ذوات الأربعة، يقال للناقة إذا تأخر حملها، فأستأخر نتاجها: قد أغزت فهي مغز، ومنه قول رؤبة:

والحربُ عسراءُ اللقاحِ مغزٍ
أرادَ بطؤَ إقلاعِ الحربِ" (٢)

ينكر الأزهري ما ذكره في معجم العين (٣) بأن (غز) بالتضعيف، ويرى صوابها بالزاي الواحدة، وهذا ما ذكره ابن فارس (٤)، وأما ابن منظور (٥) فقد ذكر كلام الأزهري نفسه، وذكر الروائين معاً، في حين ذكر ابن القوطية (٦) و الفيروز آبادي (٧) ما ذهب إليه الليث بن المظفر بذكر الفعل مضعفاً، أما التفسير الصوتي لما قال به الأزهري، هو ميله إلى المخالفة بين الصوتين المتماثلين (٨)،

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ج: 4، ص: 424

(٢) الأزهري، تهذيب اللغة، ج: 16، ص: 47 - 48 "غز"

(٣) الفراهيدي، العين، ج: 4، ص: 342 "غز"

(٤) ابن فارس، مقاييس اللغة، ج: 4، ص: 423 "غزو"

(٥) ابن منظور، لسان العرب، ج: 6، ص: 619 "غزز"

(٦) ابن القوطية، الأفعال، ص: 195 "غزز"

(٧) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ج: 1، ص: 183 "غزز"

(٨) انظر: بدران، النقد اللغوي في تهذيب اللغة، ص: 106

فتخلص من أحدهما عن طريق الحذف، وعدم التعويض عنه بأي صوتٍ آخر، وذلك ليسهل النطق به.

والمخالفة بين الصوتين المتماثلين بحذف أحدهما كراهية لتوالي الأمثال، لها جذور راسخة في الموروث اللغوي القديم، كما في: ظننت، الواردة في لغة بني سليم (١) وكذلك حذف الياء من آخر الفعل يستحيي في لهجة تميم (٢).

4.1 تحقيق الهمز والتخلص منه

الهمزة هي صوت أقصى حلقي، مجهور، شديد (٣) كما وصفها علماء اللغة القدماء في حين وصفه فريق من علماء اللغة المحدثين بأنه صوت حنجري مهموس، شديد، مرقق (٤) بينما وصفه الفريق الآخر من علماء اللغة المحدثين بأنه صوت حنجري، ليس بالمجهور، ولا بالمهموس، شديد (٥)، ويُنطق بإغلاق الأوتار الصوتية الصوتية إغلاقاً تاماً، يمنع مرور الهواء، مما يُسبب انحباس هذا الصوت خلف المزمار، ثم تنفجر هذه الفتحة فجأة، فيخرج هذا الصوت مُنفجراً (٦)، لذلك فإن إنتاج إنتاج هذا الصوت يتطلب جهداً عضلياً زائداً يبذلُهُ الشخص لنطق هذا الصوت، مما يتسبب في ثقل وصعوبة في النطق، ويؤكد ذلك قول المبرد: " اعلم أن الهمزة حرفٌ

(١) انظر: عبد الكريم، اللهجات العربية في معاني القرآن للفراء ص: 92.

(٢) المطلبي، غالب فاضل، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، منشورات وزارة الثقافة والفنون الجمهورية العراقية، د.ط، 1978 ص: 117

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ج: 4، ص: 433-434، وابن جني، سر صناعة الأعراب ج: 1، ص: 46-60 - 61

(٤) انظر: حسان، مناهج البحث في اللغة، ص: 117-119، وعبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ومناهج البحث اللغوي، ص: 56 - 57

(٥) انظر: أنيس، الأصوات اللغوية، ص: 78، وبشر، علم الأصوات، ص: 288، وعمر،

دراسة الصوت اللغوي، ص: 319 - 324

(٦) عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص: 56.

يَتَّبَعُ مَخْرَجُهُ عَن مَخَارِجِ الحُرُوفِ.....، فَلَتَبَّاعُهَا مِن الحُرُوفِ، وَتَقَلِّ مَخْرَجِهَا، وَأَنَّهَا نَبْرَةٌ فِي الصَّدْرِ، جَازَ فِيهَا التَّخْفِيفُ^(١).

والتخلص من الهمز ظاهرة سامية الأصل^(٢)، وذكرَ علماءُ اللغَةِ القَدَماءُ الأوجهَ التي تكونُ عليها وَضَعِيَّةُ الهمز، وهي التحقيق، والإبدال، والتخفيف والذي يَظْهَرُ أيضاً بِطَر�ِ ثَلَاثَ، هي: الإبدال، أو الحذف أو جعلها بَيْنَ بَيْنَ^(٣) وهو ما أُطلقَ عليه اللغويون المُحدثون المزدوج الصوتي التي يُقصدُ بها وقفة قصيرة يُؤتى بِهَا تعويضاً عن الهمزة بعد إسقاطها.^(٤) وقد تمثل الهمز في اللهجات العربية قديمها وحديثها سواءً بالتحقيق أو بالإبدال بصوتٍ آخر يقترب منها في المخرج أو بالحذف، أو بالتعويض عنها بصوتٍ آخر.^(٥)

وذهبَ أغلبُ علماء اللغَةِ القَدَماءِ والمُحدثين، إلى مِيلِ القبائل البدوية إلى تحقيق الهمز في لغاتها، وبدا ذلك في لغة قبائل: تميم، وأسد، وقيس ومن جاورهم، في حين أنَّ القبائل المُتَحَضِّرة مثل: قريش، وهذيل، وكِنانة كانت تميل إلى التسهيل والتخلص من الهمز، وهذا ما سارت عليه أيضاً عامة القبائل الحجازية^(٦).

غير أن هناك ما يُطالِعُنا من الروايات تظهر أفاظاً مهموزة عند القبائل المُتَحَضِّرة على خلاف ما اعتادت، وأشار سيبويه إلى ذلك بقوله: "وقد بلغنا أنَّ

(١) المُبرِد، المُقتَضِب، ج: 1، ص: 155

(٢) انظر: أنيس، في اللهجات العربية، ص: 77. وبراغشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص: 39

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ج: 3، ص: 541، والزمخشري، جار الله محمود بن عُمر، (ت 538) هـ، المُفَصَّل في علم العربية، قدّم له وراجعه: مُحمد عزّ الدين السعيد، دار احياء العلوم، بيروت ط (1)، 1990، ص 416، والعيني، بدر الدين محمود بن أحمد (ت 855) هـ، شرح المراح في التصريف، تحقيق: عبدالستار جواد، د. ط، د.ت، ص 173

(٤) انظر: عابنه، يحيى، دراسات في فقه اللغة والفتنولوجيا العربية، دار الشروق،

عمان، ط (1)، 2000، ص: 99

(٥) انظر: أنيس، في اللهجات العربية، ص 75:

(٦) انظر: سيبويه، الكتاب، ج: 3، ص: 542، أنيس، في اللهجات العربية، ص: 75، والجندي، اللهجات العربية في التراث، ج: 1، ص: 336.

قوماً من أهل الحجاز من أهل التَّحْقِيقِ يُحَقِّقُونَ نَبِيَّءَ، وَبَرِيئَةَ، وَذَلِكَ قَلِيلٌ رَدِيءٌ " (١). وقد يقتصر ميل قبائل الحجاز إلى التسهيل في لغة تشترك فيها القبائل العربيَّة جميعها. (٢)، وينطبق ذلك على القبائل البدوية كتميم، وأسد، وقيس التي يميل أغلبها في تحقيق الهمز إلى النفور منه في بعض الأحيان. (٣)

ومما ورد في مُعْجَمِ تَهْذِيبِ اللُّغَةِ عَنْ تَحْقِيقِ الهمز أو تخفيفه، وكان الأزهري مُخَالَفاً فِيهِ اللَّيْثُ بن المَطْفَرِ، ما جاء في مادة (ردأ)، حيث ذكر: " أبو عُبَيْدٍ عن الكسائي: أُرْدِيتُ على الخمسين أي زِدْتُ عليها وقال أوس بن حجر: وَأَسْمَرَ خَطِيئاً كَأَنَّ كُعُوبَهُ نَوَى القسبِ قَدْ أُرْدَى ذِرَاعاً على العَشْرِ وقال اللَّيْثُ: لغة للعرب: أَرْدَأُ على الخمسين إذا زاد، قلت لم أسمع الهمز في أَرْدَى لغير اللَّيْثِ، وهو غلط منه ". (٤)

يُنْكَرُ الأزهري صحة مجيء الجذر (ردأ) بالهمز، كما جاء ذلك في مُعْجَمِ العَيْنِ. (٥)

وبالبحث في المُعْجَمَاتِ لم يذكر أي منهما (ردأ) مهموزاً بهذا المعنى سوى صاحب بن عباد (٦)، وابن منظور (٧) الذي ذكر ما جاء في التهذيب، و الفيروزآبادي (٨)، في حين إنَّ ابن القوطيَّة (٩) والزمخشري (١٠) ذكروه بمعنى

(١) سيبويه، الكتاب 3/ 555، انظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص 159

(٢) انظر: عبد التواب، رمضان، بُحُوثٌ وَمَقَالَاتٌ فِي اللُّغَةِ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ط (1)، 1982، ص: 274. والصالح، دراسات في فقه اللغة، ص: 78.

(٣) انظر: آل غنيم، صالحة راشد، اللهجات في كتاب سيبويه، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط(1)، 1985، ص: 444

(٤) الأزهري، تهذيب اللغة، ج: 14، ص: 176 "ردأ"

(٥) الفراهيدي، العين، ج: 8، ص: 66 "ردأ"

(٦) ابن عباد، المُحِيطُ فِي اللُّغَةِ، ج: 3، ص: 240 "ردأ"

(٧) ابن منظور، لسان العرب، ج: 4، ص: 111 "ردأ"

(٨) الفيروزآبادي، القاموس المُحِيطُ، ج: 1، ص: 16 "ردأ"

(٩) ابن القوطية، الأفعال، ص: 127، "ردأ"

(١٠) الزمخشري، أساس البلاغة، ص: 159 "ردأ"

أعان، فالجذر في حالتي التسهيل والهمز يدلان على معانٍ صحيحة ومستعملة (١) وربما رفض الأزهري الهمز لارتباطه بهذا المعنى الصريح لا غير، ويبدو مما قاله الأزهري أنّ ما ذكرَ من تخفيف الهمز في هذا الجذر، إنما هو من قبيل لغات القبائل العربية التي تميل إلى ذلك، ويَعَضِدُ ذلكَ القولُ بـ (لغة للعرب) الذي تُضمنُ تعليلاً لذكر الجذر مهموزاً، دون تحديد القبيلة التي يُنسب لها هذا الجذر.

وبما إنّ الميل إلى التسهيل والتخلص من الهمز من الظواهر الدالة على التطور الصوتي في اللغات العربية وشقيقاتها من فصيلة اللغات السامية (٢)، فتعليل ما حدث بأنّ (ردأ) بالهمز، التي ذكرته المؤلفات اللغوية بخلاف ما قاله الأزهري ويرتبط معنوياً بما قاله الليث بن المُظفر حدث فيه تطورٌ بإسقاط صوت الهمز لصعوبة نُطقه، وَعَوُضَ عَنْهُ بشبه الحركة اليائية قبله لسهولة نُطقه، ويتضح ذلك في التعليل الذي ساقه حُسام البهنساوي لما حدث في صيغة (أردأ) بالهمز، وما شابهها من صيغ من تغيير في حال إسنادها إلى الضمائر، حيث تسقط فيها الهمز، وتصبح الأفعال: مليت، وسلّيت، وأخطيت، وأبطيت، وخبيت، والتي هي مهموزة بالأصل: (ملأت، وسلأت، وأبطأت، وخبأت) وقد شابهت في هذه الحالة الأفعال المُعتلة: ((رميت سعيت، بنيت)). (٣)، وساق أيضاً قول ابن الأنباري الذي يوضح فيه التسهيل الواقع في (أرديت)، حيث روى في ذلك: "ويقال أردأت الرّجل وأردأته وأرديته، فمن قال أردأته لين الهمزة، ومن قال: أرديته، انتقل عن الهمزة، شبه أرديت بأرضيت" (٤).

5.1 اختلاف حركات البنية في الأسماء

تطرقت المؤلفات اللغوية إلى رواية العديد من أنماط اللغة المُتضمنة التناوب بين حركات اللغة الثلاثة: الضمة، والكسرة، والفتحة، سواءً وقع ذلك في الأسماء أو

(١) انظر: بدران، النقد اللغوي في تهذيب اللغة، ص: 35

(٢) انظر: أنيس، من أسرار اللغة، ص: 77

(٣) انظر: البهنساوي، علم الأصوات، ص: 222 - 223

(٤) انظر: المرجع نفسه، ص: 223

الأفعال ويُعدُّ اختلاف اللهجات فيما بينها من أهم أسباب وقوع هذا التناوب، لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ مُنَاسِبَةٍ لِطَبِيعَةِ الْقَبِيلَةِ الَّتِي سَلَكَتْ هَذَا الْأَمْرَ، بِمَا يَتَّوَفَّقُ مَعَ طَبِيعَةِ أَدَائِهَا. وما هذه التغيّرات التي تطرأ على بنية الكلمة إلا نتيجة التطور الصوتي الذي يهدف إلى تحقيق الانسجام الصوتي في بنية الكلمة (١) الأمر الذي يجعل من الضروري وجود قانون صوتي يحكم هذا التناوب (٢) و أورد الأزهري عدداً من الأمثلة التي حدث فيها الاختلاف في حركات البنية، وكان الأزهري يُخالف فيها الليث بن المُظفر، التي توجد مُبعثرة في ثنايا المُعجم.

1.5.1 الاختلاف بين الضم والكسر

الضمة حركة خلفيّة ضيّقة، تتضمُّ الشفتان حينما تنطق، مع ارتفاع مُؤخّرة اللسان نحو أقصى الحنك (٣) مُحدثاً ذلك تضيقاً لمجرى الصوت عند النطق بها. في حين أنّ الكسرة حركة أماميّة ضيّقة، ترتفع مقدّمة اللسان نحو أقصى الحنك الأعلى عندما يُنطق بها (٤) مُحدثاً ذلك تضيقاً لمجرى الصوت أثناء نطقها، وبذلك فإن النطق بالضمة يحتاج إلى بذل جُهدٍ عضليّ يزيد بكثير عن النطق بالكسرة، ذلك أنّ مخرج الكسرة من مقدّمة الفم والضمة من مؤخّرة اللسان. ومن قبيل الاختلاف بين الضم والكسر ما أورده الأزهري، مُخالفاً فيه الليث بن المُظفر، قوله: " وقال الليث: زرفين وزرفين - لُغتان - : حلقة الباب، قلتُ: الصواب زرفين بالكسر على بناء فعلين، وليس في كلامهم فعيل " (٥)

(١) انظر: الجندي، اللهجات العربيّة في التراث، ج: 1، ص: 256

(٢) انظر: حسّان، تمام، اللغة بين المعيارية والوصفيّة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب د.ط د.ت، ص: 95-96، ووافي، فقه اللغة، ص: 141

(٣) انظر: أنيس، الأصوات اللغويّة، ص: 32-35. وعمر، دراسة الصوت اللغوي، ص: 151-152

(٤) انظر: عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص: 151-152

(٥) الأزهري، تهذيب اللغة، ج: 13، ص: 287 "زرفن"

يرفض الأزهري هنا ما ذهب إليه الليث بن المُظفر، والمذكور في مُعجم العين (١) (من أن الزرفين بضم الزاي أو كسرها لغتان، ويحكم بصواب الكسر فيها، وقد أشار الجوهرى (٢) إلى أن هذا اللفظ بالكسر، وهو فارسيّ مُعرب، وذكر الجذرين معاً، وتبعه في ذلك الجواليقي (٣)، حيث قال: ((الزرفين و"الزرفين": قال أبو هلال: أظنه أعجمياً. وقد صُرِّفَ مِنْهُ الفَعْلُ)). وكذلك ابن منظور (٤) الذي ذكر ما قاله الأزهري والجوهرى، مُشيراً إلى أنه مُعرب، وهذا ما ذهب إليه أيضاً الفيروزآبادي (٥)، و أما تعليل هذا التناوب بين الحركات (الكسر والضم) هو خضوع اللفظ المُعرب إلى قوانين العربيّة وتطورها، وما تسير عليه طبيعة لهجاتها، حيث تؤثر بعضها الضم في الأسماء، فنُطِقَ به مضموماً بناءً على ذلك، وعندما جُمعت المواد المُعجميّة تم جمعهما معاً، من قبيل أنها من باب اختلاف اللغات، دون الالتفات إلى الوزن الصرفي لهذا اللفظ أكان له وجودٌ في اللغة، أم عدم ذلك حيث ذكرت المظان اللغويّة أنماطاً شاهدة على حدوث التناوب بين الكسر والضم من قبيل اختلاف اللهجات إذ رُوِيَ عن تميم قولهم: المِغزَل والمِصْحَف والمِطْرَف، في حين أنّ قبيلة قيس تقول: المِغزَل والمِصْحَف والمِطْرَف (٦) وكذلك وردت أمثلة جاءت بالضم والكسر، ليست من قبيل اللهجات كما في: فُسْطاط وفِسْطاط ونُمرقة ونِمْرقة (٧) يُشار إلى أن وزن (فُعْليل) بضم الفاء لم يُنص عليه في المؤلفات اللغويّة، ولم يذكر يذكر ابن الدّهان في شرحه لأبنيّة سيبويه هذا الوزن، ولم يجعله أيضاً ضمن الأبنيّة

(١) الفراهيدي، العين، ج:7، ص 40 "زرفن"

(٢) الجوهرى، الصحاح، ج:5، ص:2131 (زرفن)

(٣) الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر، (2008). المُعرب من

الكلام الأعجمي على حروف المعجم، وضع حواشيه وعلق عليه: خالد عبد الغني محفوظ،

دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية. ص:89

(٤) ابن منظور، لسان العرب، ج:1، ص:170 "زرفن"

(٥) الفيروزآبادي، القاموس المُحيط، 143/3 "زرفن"

(٦) انظر: ابن السكيت، اصلاح المنطق، ص 120

(٧) انظر: المرجع نفسه، ص132-133

التي فات سيبويه ذكرها في الكتاب (١). ويشارُ إلى أن النطق هنا بالضم يُظهر القوة والجزالة في اللفظ مقارنةً بأصوله الأعجمية، وتجعله يسير مع اللغة العربية وقوتها (٢).

2.5.1 الاختلاف بين الفتح و الضم

الفتحة حركة أمامية واسعة، يُفْتَحُ فَمُ الْمُتَكَلِّمِ، مَعَ انخفاض مُؤخِّرة اللسان باعتدال في قاع الفم، حين نطقها، مُحدثاً ذلك انفتاحاً لمجرى الصوت (٣)، في حين أن الضمة المُتقدم وصفها بأنها حركة خلفية ضيقة، تتضمُّ الشفتان حينما تتطوق مع ارتفاع مؤخرة اللسان نحو أقصى الحنك. ومما أورده الأزهري من الاختلاف بين الفتح والضم، مُخالفاً فيه الليث بن المُظفر قوله: " قال (أي الليث): والحلاوى: ضربٌ من النَّبَاتِ يكون بالبادية، الواحدة حلاوية على تقدير رباعية. قلت: لا أعرف الحلاوى ولا الحلاوية، والذي عرفته الحلاوى بضم فعالي" (٤).
وأيد الأزهري في رفضه لما ذكر في مُعجم العين (٥) كلُّ من أبي علي القالي (٦)، والصاحب بن عباد (٧) في حين أن ابن سيدة (٨) كان مؤيداً لليث ابن المُظفر،

(١) انظر: ابن الدهان، سعيد بن المبارك بن علي الدهان النحوي (ت 569) هـ، شرح أبنية كتاب سيبويه، دراسة و تحقيق: علاء محمد رأفت، دار الطلائع، القاهرة، د. ت، د. ط، ص 148 - 144

(٢) نظر: بدران، النقد اللغوي في تهذيب اللغة، ص 92

(٣) انظر: أنيس، الأصوات اللغوية، ص 31/35. وعمر، دراسة الصوت اللغوي، ص: 151 - 152 -

(٤) الأزهري، تهذيب اللغة، ج: 13، ص: 287 "حلى"

(٥) الفراهيدي، العين، ج: 3، ص: 295، "حلو"

(٦) القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم (ت 356) هـ، المقصور والممدود، تحقيق ودراسة: أحمد أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (1)، 1999، ص: 248

(٧) ابن عباد، المُحيط في اللغة، ج: 3، ص: 392 "حلو"

(٨) ابن سيده، المُحکم والمُحيط الأعظم، ج: 3، ص: 4 "حلو"

المُظفر، أما ابن منظور^(١) فقد ذكر في البداية الضم، ثم ذكر ما قاله الأزهري عن فتح الحاء فيها، وتبع الفيروز آبادي^(٢) في صواب فتح الحاء، الأمر الذي يُؤكِّد صحة قول الأزهري، واتفاقه مع أغلب اللغويين الآخرين، أما الذي ذهب إليه الليث بن المُظفر، بلفظ الجذر مضموماً بدلاً من الفتح، فإن المؤلفات اللغوية تزخرُ بأنماطٍ كثيرةٍ حدثت فيها الضم مع أن صوابها الفتح أو ما حدث فيها الفتح وصوابها الضم، مثل: سَبُوْحٌ قَدُوْسٌ، وسَبُوْحٌ قَدُوْسٌ^(٣)، وقَبُولٌ وأصله قَبُولٌ وكذلك نَضَجَ اللحم وأصله نَضَجَ.^(٤)

يُمكن كذلك تفسيرُ ذلك صوتياً ، بميل حروف الحلق: العين، والحاء، إلى الفتح وتؤثره عن الضم^(٥)، مما يُحقق لها الانسجام الصوتي، فمن المُرجح أن يكون الأصل بالضم بدليل كثرة ذكره بها ثم تطور إلى الفتح.

3.5.1 الاختلاف بين التحريك والتسكين

يَعوْدُ السببُ الحقيقي لهذا الاختلاف، إلى اللهجات واختلافها عن بعضها، وقد أشار إليها سيبويه، وذكر حدوثها في لهجةٍ نسبها إلى بكر بن وائل، وأناس من قبيلة تميم، وقال في ذلك: " هذا بابٌ ما يُسكَّنُ استخفافاً وَهُوَ في الأصل مُتحرِكٌ، وذلك قولهم في فَخِذٌ: فَخِذٌ، وفي عَضُدٍ: عَضُدٌ، وفي الرَّجُلِ: رَجُلٌ، وفي كَرَمِ الرَّجُلِ: كَرَمٌ، وفي عِلْمٍ: عِلْمٌ، وهي لغة بكر بن وائل، وأناسٍ كثيرٍ من بني تميم"^(٦).

(١) ابن منظور، لسان العرب، ج: 2، ص: 449 "حلو"

(٢) الفيروز آبادي، القاموس المُحيط، ج: 4، ص: 180 "حلو"

(٣) السيوطي، المزهَر في علوم العربية وأنواعها، ج: 1، ص: 448

(٤) انظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص: 317

(٥) انظر: الجندي، اللهجات العربية في التراث، ج: 1، ص: 264

(٦) سيبويه، الكتاب، ج: 4، ص: 113

وَتَبَعَهُ فِي ذَلِكَ: ابْنُ السَّرَاجِ (١)، وَابْنُ سَيِّدِهِ (٢)، فِي حِينِ ذَهَبِ الْأَسْتَرَابَادِيِّ (٣) وَابُو حِيَانَ الْأَنْدَلِسِيِّ (٤) فِي نَسْبَتِهَا إِلَى قَبِيلَةِ تَمِيمٍ وَحَدَّهَا، وَكَانَ عَبْدُ الصَّبُورِ شَاهِينَ مِنَ اللَّغَوِيِّينَ الْمُحَدِّثِينَ الَّذِينَ سَارُوا عَلَى نَهْجِ الْقَدَمَاءِ فِي مَيْلِ قَبِيلَةِ تَمِيمٍ إِلَى التَّسْكِينِ وَأَنَّ مَا جَاءَ مَضْمُومَ الْعَيْنِ، أَوْ مَكْسُورَهَا، أَوْ مَفْتُوحَهَا، مَا كَانَ ذَلِكَ فِي اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ مَصْدَرٍ فَهُوَ نَطَقَ لَهْجَةَ الْحَجَازِيِّينَ (٥).

ومما ورد في مُعْجَمِ تَهْذِيبِ اللُّغَةِ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، وَكَانَ الْأَزْهَرِيُّ يُخَالِفُ فِيهِ اللَّيْثُ بْنُ الْمُظْفَرِ، مَا جَاءَ فِي مَادَّةِ (وَسْمٍ)، حَيْثُ قَالَ: "قَالَ اللَّيْثُ: الْوَسْمُ وَالْوَسْمَةُ: شَجَرَةٌ وَرَقُهَا خَضَابٌ. قُلْتُ: كَلَامُ الْعَرَبِ: الْوَسْمَةُ بِكَسْرِ السَّيْنِ. قَالَ النَّحْوِيُّونَ (٦)" يَرْفُضُ الْأَزْهَرِيُّ مَا قَالَهُ اللَّيْثُ بْنُ الْمُظْفَرِ بِسُكُونِ السَّيْنِ وَجَاءَ فِي مُعْجَمِ الْعَيْنِ (٧)، مُعْلَلًا هَذَا الرَّفْضَ بِأَسْبَابِ نَحْوِيَّةٍ، وَلَمْ يُشِرْ الْأَزْهَرِيُّ إِلَى أَنَّهَا مِنْ قَبِيلِ اللُّهْجَاتِ، وَذَكَرَهَا الصَّاحِبُ بْنُ عَبَادٍ (٨) بِالتَّسْكِينِ مُتَّفَقًا بِذَلِكَ مَعَ اللَّيْثِ بْنِ الْمُظْفَرِ، وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ (٩) عَنْ أَصْلِهَا بِالْكَسْرِ، وَأَنَّ تَسْكِينَهَا لَهْجَةٌ أُخْرَى فِيهَا، وَقَالَ الْفِيوْمِيُّ الْفِيوْمِيُّ (١٠) بِكَسْرِهَا، وَتَحَدَّثَ عَنْ مَيْلِ بَعْضِ اللُّهْجَاتِ إِلَى التَّسْكِينِ، وَذَكَرَ ابْنَ

(١) انظر: ابن السراج، ابا بكر محمد بن سهيل البغدادي، (ت316) هـ، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين افتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (3)، 1988، ج:3، ص:158

(٢) انظر: ابن سيده، علي بن اسماعيل ت(458) هـ، المُخَصَّص، تحقيق: لجنة احياء التراث العربي، دار احياء التراث، بيروت، د.ت، د.ط، ج:14، ص:220

(٣) انظر: الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج:1، ص:39-40-42

(٤) انظر: الأندلسي، أبا حيان محمد بن يوسف (ت745) هـ، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل عادل أحمد عبدالموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (1)، 2001، ج:6، ص:130.

(٥) انظر: شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ص: 327

(٦) الأزهرى، تهذيب اللغة، ج:7، ص:114 "وسم"

(٧) الفراهيدي، العين، ج:7، ص:321 "وسم"

(٨) ابن عبادة، المحيط في اللغة، ج:3، ص:135 "وسم"

(٩) الجوهري، الصحاح، ج:5، ص:2085 "وسم"

(١٠) الفيومي، المصباح المنير، ج:2، ص:340 "وسم"

منظور (١) اللهجات فيهما، وقال: ((وفي حديث الحسن والحسين، عليهما السلام: أنهما كانا يخضيان بالوسمة، وقيل: شجرًا باليمن)) أما الفيروزآبادي (٢) فذكر تسكينها، وتفسير ما قاله الأزهري وصف لحالة هذا الجذر دون حدوث التغييرات اللغوية الطارئة عليه، أما ما حدث في صيغة (وسم) التي اشتق منها (الوسمة)، فإنَّ تعليله الرغبة في نطقها بسرعةٍ لذا عُمِدَ إلى تقليل عدد مقاطع الكلمة، ذلك أنَّ (الوسم) بكسر السين يتكون من ثلاثة مقاطع متتالية، بينما (الوسم) في حال سكون السين تتكون من مقطعين متتالين أولهما قصير مغلق بصامت، وفي ضوء ذلك فمن المرجح أنَّ صيغة (الوسم) التي ذكرها الأزهري وأشار إلى صوابها بناء على ما قاله النحويون، قد تطورت إلى تسكين السين، بمقتضى اللهجات التي تسير على ذلك كقبيلة تميم التي شاعت فيها هذه القاعدة بكثرة، وأدى ذلك إلى تقليل عدد المقاطع الصوتية (٣). وقد فسر بعض علماء اللغة المُحدثين رغبة القبائل البدوية، مثل قبيلة تميم وما جاورها إلى التسكين وحذف المقاطع، هو نفورها من توالي المقاطع المفتوحة لكراهيتها ذلك، فتعمد بذلك إلى إغلاق حد المقطع الثاني، مما يُحقق لها السرعة في النطق التي تميل لها (٤).

(١) ابن منظور، لسان العرب، ج: 9، ص: 306 "وسم"

(٢) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ج: 4، ص: 183 "وسم"

(٣). انظر: الجُندي، اللهجات العربية في التراث، ج: 1، ص: 246، والمطلبي، لهجة تميم

وأثرها في العربية الموحدة، 1978، ص: 211

(٤). انظر: المطلبي، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، ص: 211

الفصل الثاني القضايا الصرفية

1.2 الفعل الماضي المعتل الآخر

عرّفهُ الصرفيون بما كان اللامُ مِنْهُ حرفاً من حُرُوفِ العِلَّةِ^(١)، وَذَهَبَ القَدَماءُ إلى فرضية صِحَّةِ الحرفِ المَعْتَلِ أصلاً، فالفعل (قال) أصلُهُ (قَوْل) و(رمى) أصلُهُ (رَمَى).

وَعِلَّةُ قلبِ الواوِ والياءِ أَلْفاً عِنْدَهُمْ هُوَ حركتها وَفَتْحُ ما قبلها، اما في حال تسكينها فلا يَجوزُ قلبُهما^(٢).

ومما يَدَعُمُ ذلكَ قوله تعالى: "اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ"^(٣)، اذ وَرَدَ الفعلُ (استحوذ) مُصححاً، الأمرُ الذي يجعل استعماله قديماً غيرَ بعيدٍ، وهذا ما تطرق إليه ابنُ جنى حيث ذَكَرَ أَنَّ مجيءَ هذا الفعلِ مُصححاً في هذه الآيةِ الكريمةِ ليسَ بِقياسٍ يُحتذى به، وإنما وَرَدَ كذلكَ من قبيل اللهجاتِ الناطقةِ بِذلكَ، التي تجري على ذلكَ في سائرِ أمثلتها، وتعليلُ ابنِ جنى بعدمِ قياسِ ذلكَ، أَنَّهُ لو كانَ قياساً، لَوَجَبَ أَنْ

(١) انظر: الاسترلابادي. شرح شافية ابن الحاجب، ج: ١، ص: ٣٢ - ٣٤.

(٢) انظر: ابن يعيش، يعيش بن علي (ت: ٦٤٣هـ) شرح المفصل، قدم له وفهرسه ووضع حواشيه: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ٢٠٠١م، ج: ٢، ص: ٢٤٨، والاسترلابادي. شرح شافية ابن الحاجب، ج: ٣، ص: ٩٥ - ٩٦.

(٣) سورة المجادلة، آية: ١٩.

يُقال في استقام استقومَ، واستباعَ: استبيع^(١) غير أنه في موطن آخر يُظهِرُ تسليمه بوقوع هذا التصحيح، حيث يجد له تأويلاً وتعليلاً بما تركته التراكمات والرواسب اللغوية^(٢) قد جعلته يُذكرُ هكذا وما مائله من الأفعال، إذ لو لم يكن ذلك صحيحاً لما نُطقَ بهذا الشكل^(٣).

أما علماء اللغة المُحدثون، فقد ذهبوا إلى مرور الأفعال المُعتلة سواءً الأجوف أم الناقص منها بمراحلٍ مُتدرجةٍ حتى وصلت إلى ما هي عليه في حالة الفتح الخالص التي تُمثلُ الصورة الأخيرة التي يظهر فيها هذا الفعل، أما أول مراحل هذا التطور فهي مرحلة التصحيح كما في: قول، وبيع، تليها مرحلة التسكين لما يتحقق في ذلك من خفةٍ، فيُصبحُ الفعل: قول، وبيع، أما المرحلة الثالثة وقبل الأخيرة فهي ما سُميَ بـ"انكماش الأصوات المركبة" كما في: صوم، بيت^(٤).

ومما رواه الأزهري في مُعجم تهذيب اللغة من هذا القبيل، وكان يُخالف فيه الليث بن المُظفر، ما جاء في مادة (غثى)، حيث قال: "الحراني عن ابن السكيت: غثت نفسه تغثى غثياً و غثياناً، قلتُ: وهكذا رواه أبو عبيدة عن أبي زيد وغيره، وأما الليث فإنه زعم في كتابه أنه غثيت نفسه تغثى غثاً و غثياناً، قلتُ: وكلام العرب على ما قال أبو زيد، وما رواه الليث فمن كلام المؤلدين " ^(٥). يرفضُ الأزهري في هذا الموضوع ما ذهب إليه الليث بن المُظفر، بذكر هذا الفعل مُصححاً، ويرى الصواب فيه أن يُذكر بالفتح الخالص، وتبعه في ذلك ابنُ القوطية^(٦)، والصاحب بن عباد^(٧) وابن فارس^(٨)، فارس^(٨)، وابن سيده^(٩)، والفيومي^(١) وابن منظور^(٢)، و يتفقُ ما ذكروه مع ما شاع

(١) انظر: ابن جني. الخصائص، ج: ١، ص: ١١٨ – ١١٩.

(٢) انظر: ابن جني. سر صناعة الإعراب، ج: ١، ص: ١٧٨.

(٣) انظر: عبد التواب. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص: ٢٩١ – ٢٩٧.

(٤) انظر: عبد التواب. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص: ٢٩١ – ٢٩٧.

(٥) الأزهري. تهذيب اللغة، ج: ٨، ص: ١٧٦، " غثى " .

(٦) ابن القوطية. الأفعال، ص: ٢٣٤، " غثى " .

(٧) ابن عباد. المحيط في اللغة، ج: ٢، ص: ١٣٦، " غثى " .

(٨) ابن فارس. مقاييس اللغة، ج: ٤، ص: ٤١٢ – ٤١٣، " غثى " .

(٩) ابن سيده. المحكم والمحيط الأعظم، ج: ٦، ص: ١٠، " غثى " .

شاعَ في نطق قبيلة طي، الذين كانوا عند إسناد هذه الأفعال إلى تاء التانيث فيقولون: غَنَّتْ، وَبَنَتْ^(٣). بفتح ما يأتي قبل الياء في الفعل المُعْتَلِ الناقص مُشْتَرِطاً في ذلك تحرك هذه الياء بِحَرَكَةٍ غيرِ إعرابِيَّةٍ، ووقوعها أَلْفاً وانكسار ما قبلها فَتَقَلَّبُ حينئذٍ أَلْفاً^(٤).

لما في ذلك من سهولة ويُسر تفوق ذكره مُصححاً، وروت المُعْجَمَاتِ اللُّغَوِيَّةِ هذا الفعل كما يُذْكَرُ في لهجة هذه القبيلة، وتعليل ما رواه الليث بن المُظْفَرِ، هو تداول هذا الفعل واستعماله في مرحلةٍ زمنيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ لم يتم الإشارة لها بقي لها جذورها وامتدادها في إطار الرُّكَّامِ اللُّغَوِيِّ، فَذَكَرَ لذلك مُصححاً، مما يجعل إيرادَه بهذه الصورة ليس مُستَكْرَماً ومرفوضاً لقلَّةِ شيوعه مُقارَنَةً بما اقتضاه القياس الشائع والمُتَدَاوِلُ بكثرة.

2.2 الفعل المضارع الثلاثي الأجوف ما كان على فَعَلٍ يَفْعُلُ يَفْعُلُ

وَقِيَّاسُ الفَعْلِ المُضَارِعِ الثَّلَاثِيِّ الَّذِي عَلَى وَزْنِ فَعَلٍ أَنْ يَكُونَ عَلَى (يَفْعُلُ) وَ (يَفْعُلُ) فِي حَالَةِ لَزُومِ الفَعْلِ وَتَعْدِيَّتِهِ، وَقِيلَ بِقِيَاسِ المُتَعَدِّي مِنْهُ مَكْسُوراً نَظْراً لِخِفَّتِهِ مُقَارَنَةً بِالضَّمِّ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُسْتَبَعَدُ تَدَاخُلُ الكَسْرِ بِالضَّمِّ، فَيَرُدُّ هَذَا فِي هَذَا، بَلْ يَزِدَادُ الأَمْرُ بِذِكْرِهِمَا مَعاً فِي الفَعْلِ الوَاحِدِ كَمَا جَاءَ ذَلِكَ فِي الفَعْلِ (عَكَفَ) إِذْ وَرَدَ (يَعْكُفُ) وَ (يَعْكُفُ)^(٥)، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ أَجُوفٌ مِنْ هَذَا الفَعْلِ، فَإِنَّهُ يَأْتِي عَلَى وَزْنِ (يَفْعُلُ) كَمَا هُوَ فِي الفَعْلِ (سَارَ) إِذْ قِيلَ فِيهِ (يَسِيرُ)، وَالفَعْلُ (قَامَ) الَّذِي قِيلَ فِيهِ (يَقُومُ)^(٦).

(١) الفيومي. المصباح المنير، ج: ٢، ص: ٤٤٣، " غثي "

(٢) ابن منظور. لسان العرب، ج: ٦، ص: ٥٧٥، " غثا "

(٣) انظر: الاسترلابادي. شرح شافية ابن الحاجب، ج: ١، ص: ١٢٥.

(٤) الميداني، محمد بن أحمد (ت: ٥١٨هـ) نزهة الطرف في فن الصرف، تحقيق: السيد محمد

عبد المقصود درويش، دار الطباعة الحديثة، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م، ص: ١٠٢.

(٥) انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ج: ٤، ص: ٤٢٥.

(٦) انظر: السيوطي. المزهرة في اللغة، ج: ٢، ص: ٣٩.

ومما رواه الأزهرى في "تهذيب اللغة" وكان يُخالف فيه الليث بن المُظفر، ما وردَ في مادة (حوك)، حيث قال: "قال الليث: الشاعرُ يحوكُ الشعرَ حوكاً والحائكُ يحيكُ الثوبَ حيكاً والحياكةُ حرفتُهُ. قلتُ: هذا غلطُ الحائكُ يحوكُ الثوبَ وجميعُ الحائكِ حوكَةً، وكذلك الشاعرُ يحوكُ الكلامَ حوكاً. وأما حاكٌ يحيكُ فمعناه التَّبَخترُ"^(١).

يرفض الأزهرى أن يكون الفعل (يحيك) بالياء لحياكة الثوب كما روى ذلك عن الليث بن المُظفر المذكور في مُعجم (العين)^(٢). ويؤيده ابن دُرَيْد^(٣) وابن القوطية^(٤) والصاحب بن عباد^(٥)، وابن فارس^(٦) والفيومي^(٧) وابن منظور^(٨) والفيروز آبادي^(٩)، والفيروز آبادي^(٩)، وذكر ابن سيدة^(١٠)، والزمخشري^(١١) ما يتفق مع الليث بن المُظفر المُظفر في صواب الفعل (يحيك)، وكذلك فإن ابن منظور^(١٢) والفيروز آبادي^(١٣) تضمنت مُعجماتهم إشارات تتفق على صواب (يحيك) بالياء، وأما ما قاله الليث بن المُظفر فيمكنُ تعليله بما تم ذكره في المُعجمات اللغوية، في ترجمتها الجذر (حيك)

(١) الأزهرى. تهذيب اللغة، ج: ٤، ص: ١٢٨، "حاك".

(٢) الفراهيدي. العين، ج: ٣، ص: ٢٥٧، "حوك".

(٣) ابن دريد. جمهرة اللغة، ج: ١، ص: ٦٦٣، "حوك".

(٤) ابن القوطية. الأفعال، ص: ٢٥١، "حوك وحيك".

(٥) ابن عباد. المحيط في اللغة، ج: ١، ص: ٣٧٢، "حوك".

(٦) ابن فارس. مقاييس اللغة، ج: ٢، ص: ٣٧٢، "حيك".

(٧) الفيومي. المصباح المنير، ج: ١، ص: ١٥٧، "حوك".

(٨) ابن منظور. لسان العرب، ج: ٢، ص: ٦٦٤، "حوك".

(٩) الفيروز آبادي. القاموس المحيط، ج: ٣، ص: ٣٠٠، "حوك".

(١٠) ابن سيدة. المحكم والمحيط الأعظم، ج: ٣، ص: ٣٥٣، "حاك".

(١١) الزمخشري. أساس البلاغة، ص: ١٠١، "حيك".

(١٢) ابن منظور. لسان العرب، ج: ٢، ص: ٦٨٢، "حوك".

(١٣) الفيروز آبادي. القاموس المحيط، ج: ٣، ص: ٣٠٠، "حوك".

(١) الذي يرتبط بالنسيج وصناعاته المعتمدة على الأمور الحسية الملموسة التي تُشبهه في أساسها خياطة الثوب وحيآكته المعتمدة على الخيوط المحسوسة، لذلك يُوجد من يدعمُ صِحّة ما قاله الليث بن المُظفر من حيث المعنى.

أما من الناحية الصرفيّة، فيظهر من خلال ذكر الليث بن المُظفر الفعلين (يَحُوكُ) و(يَحِيكُ) أثرُ الحركة فيهما، من خلال حركة حرف الحاء في الفعلين، ذلك أنه في الفعل (يَحُوكُ)، بتطويل الضمة مما نتج عنه حدوث حرف الواو مناسبةً لما قبلها، وأما الفعل (يَحِيكُ) فتولت الكسرة مما نتج عنه حرف الياء، الذي يتناسب مع ما قبلها، كما إن المصدر الدال على هذه الحرفة (حياكة) التي تُطلق على صناعة الثياب والنسيج، يتفق معها ذكر الفعل بالياء، إذ يُقال يَحِيكُ الحائكُ الثوب أو النسيج حياكةً، كما إن الفعل المضارع الأجوف الواوي في حالة عدم ضم الواو فيه، يتوجب قلب الواو ياءً^(٢)، وهذا جعل الليث بن المُظفر يذكر هذا الفعل بالياء، إذ إن ذكره (يَحُوكُ) بكسر الواو يترتب عليه قلب الواو ياءً، وكل ذلك يقدم توضيحاً لما ذهبَ إليه الليث بن المُظفر.

3.2 أبنية الفعل بين التجرد والزيادة

ذكرت المؤلفاتُ الصرفيّةُ أبنيةَ الفعل الثلاثي المُجرد في حال اللزوم والتعدي، التي تكون على ثلاثة أوزان هي: فَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعَّلَ، وتأتي زيادات على هذه

(١) انظر: ابن عباد. المحيط في اللغة، ج: ١، ص: ٣٧٣، " حيك "، وابن منظور. لسان العرب، العرب، ج: ٢، ص: ٦٨٢، " حوك "، والفيروزآبادي. القاموس المحيط، ج: ٣، ص: ٣٠٠، " حوك ".

(٢) انظر: عزيمة، محمد عبد الخالق. المغني في التصريف، دار الحديث، القاهرة — مصر، ٢٠٠٥م، ص: ١٧٠.

الأبنيّة لها دلالاتٌ جديدة غير الدلالة التي تضمنها الفعل في حال تجرده^(١)، إذ إنّ الزيادة في المبنى تفيد الزيادة في المعنى.

ومما جاء في مُعجم تهذيب اللغة من قبيل الأفعال المُجرّدة والمزيدة، وكان الأزهري يُخالف فيها الليث بن المُظفر، مُنحصراً في الصيغ الآتية: فَعَلَ، وَأَفْعَلَ، فَعَّلَ و أَفَعَلَ، وَفَعَلَ و افْتَعَلَ، وَفَعَّلَ و انْفَعَلَ.

١.٣.٢ فَعَّلَ و أَفَعَلَ

تأتي صيغة (فَعَّلَ) بتضعيف العين، لإفادة معانٍ عدة ومُختلفة، يُعدُّ من أهمها وأشهرها التكثر^(٢)، وعلى الرغم من أنّ اختلاف بنية هاتين الصيغتين تؤدي إلى اختلاف المعنى، إلا أنّ ذلك لا ينفي مجيئهما بمعنى واحدٍ مُشترك لا يُفرقهما عن بعضهما، كما في وعزّتُ إليه وأوعزتُ إليه، وخبرّتُ وأخبرتُ، وسمّيتُ وأسميتُ^(٣). ومما جاء في مُعجم تهذيب اللغة من قبيل الاختلاف بين هاتين الصيغتين وكان الأزهري يُخالف فيه الليث بن المُظفر، ما وردَ في مادة (ملح) حيث قال: "الليث أمَلَحَتَ يا فلان جاء بمعنيين: أي جئت بكلمةً مليحةً، وأكثرتَ ملحَ القدرِ، قلتُ: واللغة الجيدة ملّحتَ القدرَ إذا أكثرتَ ملحها بالتشديد"^(٤).

يستحسنُ الأزهريُّ ذكرَ هذا الفعل بالتشديد، وليسَ كما ذكره الليث بزيادة الألفِ قبل الحرفِ الأول، وهذا ما ذكّرَ في العين^(٥)، و اتفق ابن القوطية^(٦) والصاحب

(١) انظر: الاسترأبادي. شرح شافية ابن الحاجب، ج: ١، ص: ٦٧، و ٨٣ وما بعدها، والحملاوي، أحمد. شذا العرف في فن الصرف، مؤسسة البلاغ، بيروت - لبنان، ص: ٣٧، و ٤٩ وما بعدها.

(٢) انظر: الاسترأبادي. شرح شافية ابن الحاجب، ج: ١، ص: ٩٢.

(٣) انظر: سيبويه. الكتاب، ج: ٤، ص: ٦٢.

(٤) الأزهري. تهذيب اللغة، ج: ٥، ص: ١٠٢، " ملح ".

(٥) الفراهيدي. العين، ج: ٣، ص: ٢٤٣ - ٢٤٤، " ملح ".

(٦) ابن القوطية. الأفعال، ص: ١٨٢، " ملح ".

بن عباد^(١) وابن فارس^(٢) والزمخشري^(٣) والفيومي^(٤)، وابن منظور^(٥) و
الفيروزآبادي^(٦) مع ما قاله الليث بن المظفر، وإن أشار بعضهم إلى الصيغة
الأخرى التي ذهب إليها الأزهري، لكن دون تفضيلها على الصيغة الأصلية، أو
ذكرها وحدها، وذكر صاحب بن عباد^(٧) والزمخشري^(٨) والفيومي^(٩) وابن
منظور^(١٠) الفعلين معاً.

أما تعليل هذا الاختلاف، فإنه يُفسر بأصل صيغة (أفعل) ثم تطورها إلى
صيغة (فعل)، بدليل ذكر أغلب المعجمات اللغوية لها وانفراد ذكرها في بعض منها
وعدّها الأصل، في حين لم تنفرد الصيغة الأخرى بالذكر مثلها، أما ما ذكره
الأزهري فإنه يتناسب مع الدلالة التي تتضمنها هذه الصيغة بالتكثير، التي وجدَ فيها
ملائمة بالإشارة إلى الفساد الذي يتسبب فيه كثرة التمليح أكثر من استعمال الصيغة
الأخرى، و أشار سيبويه إلى صحة هذه الصيغة حيث ذكر في باب " افتراق فعلت
وأفعلت في الفعل للمعنى " ^(١١) " أنه يُقال: مَلَحَ ومَلَحَّتْ، وسَمِعَ من العرب مَنْ يقول إلى
جانب هاتين اللغتين ^(١٢) : أمَلَحْتَه، كما صَحَّ قول ذلك في فزَعْتَه وأفزَعْتَه، وأنزلت
ونزَلْتِ، وتمثل ذلك في قوله عز وجل: " لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ

(١) ابن عباد. المحيط في اللغة، ج: ١، ص: ٣٦٨، " ملح " .

(٢) ابن فارس. مقاييس اللغة، ج: ٥، ص: ٣٤٨، " ملح " .

(٣) الزمخشري. أساس البلاغة، ص: ٤٥٣، " ملح " .

(٤) الفيومي. المصباح المنير، ج: ٢، ص: ٥٧٨، " ملح " .

(٥) ابن منظور. لسان العرب، ج: ٨، ص: ٣٤٩، " ملح " .

(٦) الفيروزآبادي. القاموس المحيط، ج: ١، ص: ٢٤٨، " ملح " .

(٧) ابن عباد. المحيط في اللغة، ج: ٢، ص: ٣٦٨، " ملح " .

(٨) الزمخشري. أساس البلاغة، ص: ٤٥٣، " ملح " .

(٩) الفيومي. المصباح المنير، ج: ٢، ص: ٥٧٨، " ملح " .

(١٠) ابن منظور. لسان العرب، ج: ٨، ص: ٣٤٩، " ملح " .

(١١) سيبويه. الكتاب، ج: ٤، ص: ٥٥ .

(١٢) انظر: بدران، النقد اللغوي في تهذيب اللغة، ص: ١٥٥

على أن يُنزل آية^(١)، وكثرهم وأكثرهم^(٢)، ومن شواهد القراءات القرآنية قوله تعالى "أبلغكم رسالات ربي" ^(٣) إذ روي عن أبي عمرو بن العلاء أنه قرأ "أبلغكم رسالات ربي" ^(٤) بالتخفيف، حيث عدل عن استعمال الفعل المضعف بصيغة (فعل) إلى صيغة (أفعل) حيث إن ماضي (أبلغكم) هو (أبلغ) ^(٥).

ويعد الاختلاف الناشئ بين اللهجات العربية سبباً لذكر هاتين الصيغتين، بما يتناسب والواقع الاستعمالي لكل قبيلة بعينها، بأن تذكر قبيلة معينة هذا الفعل وما شاكله بصيغة (أفعل) وتذكره القبيلة الأخرى بصيغة (فعل)، لذلك وجد من يدعم صحة استعمال الصيغتين، بناءً على ما قد تم ذكره وروايته قديماً، وبهذا يكون استحسان الأزهري لهذه الصيغة يوافق اللهجة التي ذكرت ذلك، دون الحكم بخطأ كلام الليث بن المظفر.

2.3.2 فعل وافتعل

إنّ الزيادة في صيغة (افتعل) ذات فوائد دلالية تفرق عن دلالة (فعل) ^(٦)، إلا أنّ ذلك لم يعدم ذكرهما واستعمالهما بالمعنى نفسه، الأمر الذي يجعل من المؤكد تمثيل كل واحدة منها لغة معينة مستقلة منفردة عن الأخرى ^(٧).

(١) سورة الأنعام، آية: ٣٧.

(٢) سيبويه. الكتاب، ج: ٤، ص: ٥٥ - ٥٧.

(٣) سورة الأعراف، آية: ٦٨.

(٤) انظر: الأندلسي. تفسير البحر المحيط، ج: ٤، ص: ٣٢٤، وابن خالويه، أبو جعفر محمد بن أحمد بن نصر (ت: ٦٠٣هـ) إعراب القراءات السبع وعللها، ضبط نصه وعلق عليه: أبو محمد الأسبوطي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص: ١١٨، وابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي (ت: ٨٣٣هـ) النشر في القراءات العشر، قدم له: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٦م، ج: ٢، ص: ٢٠٣.

(٥) انظر: شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص: ٤١٩.

(٦) سيبويه. الكتاب، ج: ٤، ص: ١٦.

(٧) المرجع نفسه، ج: ٤، ص: ١٦.

ومما جاء في مُعجم تهذيب اللغة من قبيل الاختلاف بين هاتين الصيغتين، وكان الأزهري يُخالفُ فيها الليث بن المُظفر، ما وردَ في مادة (لها ولهى)، حيث قال: "قال الليث: اللّهُو: ما شغَلَكَ من هوى وطرب، يُقال: لَهَا يَلهُو، والتَّهَى بامرأةٍ فهى لَهَوَتُهُ قلت: كلامُ العربِ على خلاف ما قاله الليث: تقولُ العَرَبُ: لَهَوْتُ بامرأةٍ وبالشيءِ ألهو لهواً لا غير، ولا يقال: لَهَى، ويقولون: لَهَيْت عن الشيءِ ألهى لهياً"^(١). يذكر الأزهري الصوابَ في هذا الفعلِ مَجِيئُهُ على وزن (فَعَلَ) وليس (افْتَعَلَ) كما قال بذلك الليثُ بنُ المُظفرِ، وهذا ما أيدهُ ابن القوطية^(٢)، وابنُ دُرَيْدٍ^(٣) وابنُ فارس^(٤)، في حين أيدَ الصاحب بن عباد^(٥)، وابن سيدة^(٦) والزمخشري^(٧) وابن منظور^(٨) والفيروزآبادي^(٩) ما قاله الليث بن المظفر، و أوردَ ابن منظور عقب ذكره هذه الصيغة قولَ أهلِ التفسيرِ في تفسيرِ قوله تعالى: " لو أردنا أن نتخذَ لهواً لاتخذناهُ من لدنا"^(١٠)، بأنَّ المقصودَ باللّهُو هو المرأةُ وكذلك أشارَ الفيروزآبادي إلى صحة الصيغة التي على وزن (افْتَعَلَ) واستعمالها جنباً إلى جنب الصيغة التي ذكرَ الأزهري صوابها، كما أنَّ المعنى الصرفي الذي تفيده صيغة (افْتَعَلَ) يتلاءم مع الدلالة التي تذكر لأجلها، شأنها بذلك شأن ذَبَحَ التي بمنزلة قول قَتَلَهُ، في حين انبَحَ بمنزلة اتَّخَذَ ذَبِيحَةً، وكذلك بالنسبة إلى قول حَبَسْتَهُ واحتَبَسْتَهُ، فالمقصود ب(حَبَسْتَهُ) ضَبَطْتَهُ، في حين إنَّ احتَبَسْتَهُ يقصد بها اتَّخَذْتَهُ حَبِيساً^(١١).

(١) الأزهري. تهذيب اللغة، ج: ٥، ص: ٤٢٧ - ٤٢٨، " لها ولهى " .

(٢) ابن القوطية. الأفعال، ص: ١١٧، " لها " .

(٣) ابن دريد. جمهرة اللغة، ج: ٢، ص: ٣٧٨، " لهو " .

(٤) ابن فارس. مقاييس اللغة، ج: ٥، ص: ٢١٢، " لهى " .

(٥) ابن عباد. المحيط في اللغة، ج: ١، ص: ٤٨٩، " لهو " .

(٦) ابن سيدة. المحكم والمحيط الأعظم، ج: ٤، ص: ٣٠٥، " لها " .

(٧) الزمخشري. أساس البلاغة، ص: ٤١٦، " لها " .

(٨) ابن منظور. لسان العرب، ج: ٨، ص: ١٤٦، " لها " .

(٩) الفيروزآبادي. القاموس المحيط، ج: ١، ص: ٢٤٩، " لهو " .

(١٠) سورة الأنبياء، آية: ١٧ .

(١١) انظر: سيبويه. الكتاب، ج: ٤، ص: ٧٤ .

3.3.2 فَعَلَ وَانْفَعَلَ:

تأتي صيغة (انفعل) لتحقيق المُطاوعة لصيغة (فعل) ^(١) ويقع ذلك فيما يتعلّق بالعلاج أو التأثير ^(٢)، كما في: كسرتَه فانكسر، وحطمتَه فانحطم، وحسرتَه فانحسر، وشويته فانشوى ^(٣)، وأفحمتَه فانقم، وأزعجتَه فانزعج ^(٤)، إلا أنه وردَ في مُطاوعة مُطاوعة بعض الأفعال عدم مجيئها على وزن (انفعل)، كما في: طردته فذهب، ولم يُقال: فانطرد ^(٥).

ومما خالف فيه الأزهري الليث بن المُظفر، بعدم مُطاوعته الفعل ب(انفعل)، ما رواه في مادة (دقق)، حيث قال: "وقال الليث: يُقال: دَفَقَ الماءُ دُفُوقاً ودَفَقاً، إذا انصبَ بمرّةٍ، واندفق الكوزُ: إذا دفق ماؤه.....قلتُ: الدَّقُّ في كلام العربِ صبُّ الماءِ، وهوَ مُجاوزٌ، يُقالُ: دَفَقْتُ الكوزَ فاندفق، وهوَ مدفوق. ولم أسمع دَفَقْتُ الماءَ فدَفَقَ غير الليث" ^(٦)،

وهذا ما جاء ذكره في مُعجم (العين) ^(٧)، وذكره ابن القوطية ^(٨) وابن دريد ^(٩) والصاحب بن عباد ^(١٠) والفيومي ^(١١) وابن منظور ^(١٢)، والفيروز آبادي ^(١) الذي أشار

(١) انظر: المرجع نفسه، ج: ٣، ص: ٦٢٤ — ٦٢٥.

(٢) انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ج: ٢، ص: ٢٣٦ — ٢٣٧.

(٣) انظر: سيبويه. الكتاب، ج: ٤، ص: ٦٥.

(٤) انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ج: ٢، ص: ٢٣٦ — ٢٣٧.

(٥) انظر: سيبويه. الكتاب، ج: ٤، ص: ٦٦، وابن يعيش. شرح المفصل، ج: ٢، ص: ٢٣٦ — ٢٣٧.

(٦) الأزهري. تهذيب اللغة، ج: ٩، ص: ٣٩، "دقق".

(٧) الفراهيدي. العين، ج: ٥، ص: ١٢٠، "دقق".

(٨) ابن القوطية. الأفعال، ص: ٣٢٩، "دقق".

(٩) ابن دريد. جمهرة اللغة، ج: ١، ص: ٧٩٩، "دقق".

(١٠) ابن عباد. المحيط في اللغة، ج: ٢، ص: ٢٠١، "دقق".

(١١) الفيومي. المصباح المنير، ج: ١، ص: ٣٠٢، "دقق".

(١٢) ابن منظور. لسان العرب، ج: ٣، ص: ٣٧٩ — ٣٨٠، "دقق".

أشار إلى انفراد الليث بن المظفر بها، وذكر ابن فارس^(٢) والزمخشري^(٣) الفعل دون بيان مطاوعته، ويُشارُ إلى أنَّ مَنْ يَنْظُرُ فِي النَّصِّ الْوَاردِ فِي التَّهْذِيبِ وَالْعَيْنِ، يلاحظ عدم قول دَفَقَ الْمَاءَ دَفْقًا، إنما قِيلَ: اندَفَقَ الْكَوْزَ إِذَا دَفَقَ مَاءَهُ، وهذا ما أراده الأزهري، أما ما قاله من: دَفَقَ الْمَاءَ دَفْقًا، فذلك يُعَدُّ من باب توكيد الفعل بذكر مصدره، كما سارت على ذلك أغلب المواد المُعْجَمِيَّة.

4.2 الاشتقاق

هو أخذُ كَلِمَةٍ مِنْ كَلِمَةٍ أَوْ أَكْثَرَ، مع التناصب بينهما من حيث اللفظ والمعنى^(٤). وهذا تعريفٌ شاملٌ لأقسام الاشتقاق جميعها، ولكل قسم منها تعريفٌ يختص به^(٥).

ويُقصد به في علم اللغة الحديث "استحداث كلمة، اخذاً من كلمة أخرى، للتعبير بها عن معنى جديد يناسب المعنى الحرفي للكلمة المأخوذ منها، أو عن معنى قالبي جديد للمعنى الحرفي، مع التماثل بين الكلمتين في أحرفهما الأصليَّة، وترتيبها فيها"^(٦). فخصص هذا التعريف بما يُعرف بالاشتقاق الأصغر، دون الإبدال والنحت. ومن الأنماط التي ساقها الأزهري في التهذيب على الاشتقاق، وخالف فيها الليث:

الحظُّ

"قال الليث: الحظُّ: النصيبُ من الفضل والخير. وجمعه حُظوظ، وفلان ذو حَظٍّ وقِسَم من الفضل. قال: ولم أسمع من الفعل حظاً.... قلت: للحظُّ فعل جاء عن العرب

(١) الفيروزآبادي. القاموس المحيط، ج: ٣، ص: ٢٣١، "دقق".

(٢) ابن فارس. مقاييس اللغة، ج: ٢، ص: ٢٨٦، "دقق".

(٣) الزمخشري. أساس البلاغة، ص: ١٣٢، "دقق".

(٤) انظر: ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (ت: ٣٢١هـ) الاشتقاق، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، (د.ت)، ج: ١، ص: ٢٧.

(٥) انظر: أمين، عبد الله. الاشتقاق، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م، ص: ١.

(٦) جبل، محمد حسن حسن. علم الاشتقاق نظرياً وتطبيقياً، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٩م، ص: ١٠.

وان لم يعرفه الليث ولم يسمعه، قال أبو زيد-فيما روى عنه أبو عبيد-: رجل حظيظ جديد إذا كان ذا حظّ من الرزق. قال أبو عبيد: وقال أبو عمرو: رجل محظوظ ومجدود. قال: ويقال: فلان أحظ من فلان وأجد منه^(١).

وذكر ابنُ دُرَيْدٍ^(٢) ما نُسِبَ إلى الليث بن المُظفر، وورد في مُعجم العين^(٣)، ولم يذكر فعلاً قد أُشتق منه، وكان ابن القوطية^(٤) ذكر فعلاً لهذا الجذر وكذلك صاحب بن عباد^(٥) وابن فارس^(٦) والزمخشري^(٧) والفيومي^(٨) وابن منظور^(٩)، والفيروزآبادي^(١٠) مما يدعم صحة ما ذهبَ إليه الأزهري من كون الحظ له فعلٌ قد أُشتق منه، وأرى عدم ذكر ابن دُرَيْدٍ فعلاً لهذا الجذر في الاشتقاق والجمهرة، يدعم صحة ما رُوِيَ في مُعجم العين، إذ أنّ أغلب من ذكر الفعل كان في زمن متأخر بعد التهذيب، ولم يذكر الاشتقاق قبل ذلك.

العُدَّة

"وقال [الليث]: ويُقال: إنّ العُدَّة إنما هي العُنْدَةُ، وأَعَدَّ يُعِدُّ إنما هو أَعَدَّ يُعْتَدُ، ولكن أدغمت التاء في الدال. قال: وأنكر آخرون فقالوا: اشتقاق أَعَدَّ من عين ودالين، لأنهم يقولون: أعدّدناه فيظهرون الدالين، وأنشد: أعددت للحرب صارماً ذاكراً مجرباً الوقع غير ذي عَتَبٍ ولم يقل: أَعَدَّت. قلت: وجائز أن يكون الأصل

(١) الأزهري. تهذيب اللغة، ج: ٣، ص: ٤٢٥، "حظ".

(٢) ابن دريد. جمهرة اللغة، ج: ١، ص: ٨٥، "حظظ".

(٣) الفراهيدي. العين، ج: ٣، ص: ٢٢، "حظ".

(٤) ابن القوطية. الأفعال، ص: ٢٠٦، "حظ".

(٥) ابن عباد. المحيط في اللغة، ج: ١، ص: ٢٧٤، "حظ".

(٦) ابن فارس. مقاييس اللغة، ج: ٢، ص: ١٤، "حظ".

(٧) الزمخشري. أساس البلاغة، ص: ٨٨، "حظظ".

(٨) الفيومي. المصباح المنير، ج: ١، ص: ٢٢٠، "حظ".

(٩) ابن منظور. لسان العرب، ج: ٢، ص: ٥٠١، "حظظ".

(١٠) الفيروزآبادي. القاموس المحيط، ج: ٢، ص: ٤٠٩، "حظظ".

أعددت ثم قُلبت إحدى الدالين تاءً، وجائز أن يكون (عتد) بناءً على حدة، و(عدّ) بناءً مضاعفاً، وهذا هو الأصوب عندي^(١).

وما رواه الأزهري لم يرد تحت الجذر (عتد) في معجم العين^(٢)، وقد ذكر ابن دُرَيْد^(٣)، وابن القوطية^(٤)، والصاحب بن عباد^(٥) وابن فارس^(٦) والزمخشري^(٧) فارس^(٦) والزمخشري^(٧)

والفيومي^(٨)، وابن منظور^(٩) والفيروزآبادي^(١٠) اشتقاق الفعل على الصورة الأولى الأولى أي (عتد). ولم يذكر أحدهم ما يكون عليه الفعل في حال التضعيف أو إظهاره على حده كما قال بذلك الأزهري، ولم يشيروا أيضاً إلى احتمالية إبدال الدال تاءً، لما يُحقق ذلك من المخالفة الصوتية في هذا الفعل، وكذلك من خلال التعليل المذكور في بداية المادة يظهر ما قد حفلت به المظان اللغوية من حدوث المماثلة بين هذين الصوتين المتقاربين بالمرجح مما يدعم صحة ما رفضه الأزهري.

5.2 التذكير والتأنيث:

ذكرت مؤلفات لغوية كثيرة أنماطاً، جاز فيها التذكير والتأنيث^(١١)، ويُعدُّ الاختلافُ اللهجي بين القبائل في طليعة الأسباب التي أدت إلى الازدواج في

^(١) الأزهري. تهذيب اللغة، ج: ٢، ص: ١٩٤ - ١٩٥، "عتد".

^(٢) الفراهيدي. العين، ج: ٢، ص: ٢٩، "عتد".

^(٣) ابن دريد. جمهرة اللغة، ج: ١، ص: ٤٢٤، "عتد".

^(٤) ابن القوطية. الأفعال، ص: ١٩٤، "عتد".

^(٥) ابن عباد. المحيط في اللغة، ج: ١، ص: ١٦٢، "عتد".

^(٦) ابن فارس. مقاييس اللغة، ج: ٤، ص: ٢١٦ - ٢١٧، "عتد".

^(٧) الزمخشري. أساس البلاغة، ص: ٢٩٣، "عتد".

^(٨) الفيومي. المصباح المنير، ج: ٢، ص: ٥٩٧، "عتد".

^(٩) ابن منظور. لسان العرب، ج: ٦، ص: ٧٠، "عتد".

^(١٠) الفيروزآبادي. القاموس المحيط، ج: ١، ص: ٣٢٣، "عتد".

^(١١) انظر: الثعالبي. فقه اللغة وسر العربية، ص: ٢٣٧، والسيوطي. المزهري في علوم اللغة، ج:

الاستعمال لهذه الأنماط من حيث الجنس، وتمثل ذلك بوضوح عند الحجازيين الذين كانوا يُؤنثون العضد والعنق، في حين أنّ التميميين كانوا يذكرونها^(١)، والباحثُ في مقارنة اللغات السامية يلاحظُ التطور الواقع للأسماء من حيث العُدول عن تذكيرها إلى تأنيثها، تبعاً لما يتلاءم مع ذلك، وكان هذا المؤدي إلى انقسام المؤنث إلى حقيقي ومجازي، كذلك ما وجدت اللغة العربية في التأنيث ما يُفيدُ الدلالة على الغلبة والكثرة لا غير، وهي في حقيقتها مُذكّرة^(٢)، ومما جاء في مُعجم تهذيب اللغة من هذا القبيل، وكان الأزهري يُخالفُ فيها الليث بن المُظفر، ما وردَ في مادة (قعد) حيث قال: " قال الليث: القعدة من الدواب الذي يقتعده الرجل للركوب خاصة، قال: والقعود والقعودة من الإبل خاصة: ما اقتعده الراعي فركبته وحمل عليه زاده ومتاعه والجميعُ قعدان، وقال النظر بن شميل: القعود من الذكور، والقلوص من الإناث.

وأخبرني المُنذري عن ثعلب عن ابن الأعرابي، قال: هي قلوصل للبكرة الأنثى، والبكر قعودٌ مثل القلوصل، إلى أن يُثنياء، ثم هو جمل، قلت: وعلى هذا التفسير قول من قعودٌ مثل القلوصل، إلى أن يُثنياء، ثم هو جمل، قلت: وعلى هذا التفسير قول من شاهدت من العرب، لا يكون القعود إلا البكر الذكر، وجمعه قعدان ثم القعادين جمع الجمع، ولم أسمع قعوده بالهاء لغير الليث"^(٣).

يُنكرُ الأزهري مجيء لفظ (القعود) الذي يُعنى به ما كان من الإبل يصلح للركوب وتحميل الزاد، بالتأنيث بزيادة الهاء في آخره، ويؤكدُ عدم سماعه ذلك لأحد غير الليث بن المُظفر، لأن المؤنث الذي يمتاز بالصفات نفسها لدى الذكر من هذا الجنس يُسمى ب(القلوص)، وليس بتأنيث المُذكر منه.

وقد ذكرَ الصاحب بن عباد^(٤)، وابنُ سيده^(١) والزمخشري^(٢) وابنُ منظور^(٣) منظور^(٣) والفيروزآبادي^(٤)، ما ذهب إليه الليث بن المُظفر من صحة تأنيث (القعود)، في حين

(١) انظر: السيوطي. المزهري في اللغة، ج: ١، ص: ٣٨٤.

(٢) انظر: الصالح. دراسات في فقه اللغة، ص: ٨٦.

(٣) الأزهري. تهذيب اللغة، ج: ١، ص: ٢٠٤، "قعد".

(٤) ابن عباد. المحيط في اللغة، ج: ١، ص: ٧٥، "قعد".

إنَّ ابنَ فارس^(٥) والفيومي^(٦) كانوا مؤيدين الأزهري فيما قال.

ويَبغِي ذكرَ أنَّ الأزهري نفسه عندما ترجم هذا الجذر، ذكر إشارة الكسائي التي تذكر القعوده بالهاء، وعلل ذلك بأنها من نواذر كلام العرب الذي سمعته من بعضهم، مما يُظهرُ مُناقضة الأزهري لنفسه من حُكمه بعدم سماع تأنيث هذا اللفظ لغير الليث بن المُظفر، ثم تعليقه على ما رواه الكسائي بأن يكون من الأنماط اللغوية النادرة التي وردت عن بعض العرب، كما أنَّ ابنَ منظور ساق حديثاً يُذكرُ فيه القعوده بالهاء، وهذا يدلُّ على مَنْ يرى بمُناسبة ذلك وصِحته، وهذا ما تأكَّد من إيراد مُعظم المُعجمات اللغويَّة له، وكذلك ما وردَ من روايات لغويَّة تدعم صحته.

6.2 القصر والمد في بعض المُفردات:

نالَ مَوْضوعُ المَقصورِ والمَمْدودِ أهميَّةً لدى بعض اللغويين، وتطرقوا إلى ذكره في مؤلفاتهم، سواء بإفراد كُتبٍ خاصَّةٍ تدرسُ هذا الموضوع، أو بذكرها ضمن ما ألفوا بإدراجه في أبوابٍ مُستقلة، وذلك لوجود التشابه بينهما، مما يخلقُ الخطأ والإرباك في الخط أو اللفظ، أو في كليهما.

والاسم الممدود: هُوَ مَا كَانَ مِنَ الأَسْمَاءِ يَنْتَهِي آخِرُهُ بِهَمْزَةٍ بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ^(٧)، أما الاسم المقصور، فهو ما كان في آخره ألف مُفردة مفتوح ما قبلها، كما في: عصا ورحى، وسُمِّيَ بالمَقصورِ، لقصر الحركات عنه^(٨)، ومما جاء في مُعجم تهذيب اللغة

(١) ابن سيدة. المحكم والمحيط الأعظم، ج: ١، ص: ٧٥، "قعد".

(٢) الزمخشري. أساس البلاغة، ص: ٣٧٢، "قعد".

(٣) ابن منظور. لسان العرب، ج: ٧، ص: ٤٣٢، "قعد".

(٤) الفيروزآبادي. القاموس المحيط، ج: ١، ص: ٣٢٥، "قعد".

(٥) ابن فارس. مقاييس اللغة، ج: ٥، ص: ١٠٩، "قعد".

(٦) الفيومي. المصباح المنير، ج: ٢، ص: ٥١٠، "قعد".

(٧) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392) هـ، اللع في العربية، تحقيق: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي، عمان، د.ط، 1988، ص: 22-32 وابن يعيش. شرح المفصل، ج: 4، ص: 33.

(٨) ابن جني، اللع في العربية، ص: 22، الأنباري. كمال الدين بن أبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت 577) هـ، أسرار العربية، تحقيق: محمد حسن شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (1)، 2010، ص: 40.

من هذا القبيل وكان الأزهري يُخالفُ فيها الليث بن المُظفر، ما وردَ في مادة (جفا) حيث قال: " قال الليث: الجفَاءُ يُقصرَ وَيَمْدُ: نَقِيضُ الصَّلَةِ. قلتُ: الجفَاءُ ممدودٌ عندَ النحويين، وما عَلِمْتُ أحداً أجازَ فيه القصر " (١).

ويتبع الأزهري في إنكار ذكر (الجفا) مقصوراً (٢) ابنُ دُرَيْدٍ (٣)، وأبو علي القالي (٤) وابن القوطية (٥)، والصاحب بن عباد (٦)، والزمخشري (٧). وكذلك الفيومي (٨) وإن أشار دون التأكيد القاطع بصحة ما أورده بمجيء هذا الجذر مقصوراً من الفعل: جفا الثوب، وكذلك ابنُ منظور (٩)، بعدما ساقَ رواية الأزهري عن الليث بن المُظفر، وأعقبه بتعليل الفراء له، بحدوث ذلك بسبب بناءه للمجهول، وقد قلبت فيه الواو ياءً، وكذلك الفيروزآبادي (١٠) الذي أشارَ إلى احتمالية القصر فيه، وذكرَ ما قاله الأزهري بما يخصُّ هذا الجذر، وأنَّ الجوهري كان الوحيد الذي قَصَرَهُ، مما يجعلُ قصره ليسَ بالمرفوض تماماً، وقد يكون حدثَ نتيجة التطورات اللغوية المُقتضية لهذا الأمر (القصر)، إذ إنَّ نطقَ هذا الجذر في حالةِ القصر يحتوي على مقاطع صوتية أقل منها في حالةِ نطقه ممدوداً، كما أنَّه يُمكنُ عدَّ هذا اللفظ مما يتفق في الكتابة مُؤدياً إلى الإشكال، فيُفصلن ويقترن كل حرف ممدود بنظيره المقصور (١١)، كما هوَ في (الرجاء) التي تأتي على وجهين: ما كانَ على القصر، بكتابته بالألف، لأنه من الواو

(١) الأزهري. تهذيب اللغة، ج: ١١، ص: ٢٠٦، " جفا " .

(٢) انظر: بدران، النقد اللغوي في تهذيب اللغة، ص: ٢٠٠

(٣) ابن دريد. جمهرة اللغة، ج: ٢، ص: ٤٤٧، " جفا " .

(٤) القالي. المقصور والممدود، ص: ٣٣٤ – ٣٣٥، " الجفَاء " .

(٥) ابن القوطية. الأفعال، ص: ٧١، " جفو " .

(٦) ابن عباد. المحيط في اللغة، ج: ١، ص: ٤٣٤، " جفو " .

(٧) الزمخشري. أساس البلاغة، ص: ٦١، " جفا " .

(٨) الفيومي. المصباح المنير، ج: ١، ص: ١٦٣، " جفا " .

(٩) ابن منظور. لسان العرب، ج: ٢، ص: ١٥٨، " جفا " .

(١٠) الفيروزآبادي. القاموس المحيط، ج: ٤، ص: ٣٠٧، " جفا " .

(١١) انظر: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت: ٢٠٧هـ) المقصور والممدود، تحقيق وشرح: ماجد

ويُثنى بالواو، أما المد فيه في حالة دلالاته على الأمل^(١)، كما أنّ أغلب المُعجمات تؤكدُ على أنّ هذا الجذر من الواو مما يدعم ما ذهبَ إليه الليث بن المُظفر.

وكذلك ما جاء في مادة (حيى)، حيث قال الأزهري: "وَحَيَاءُ الناقَةِ والمرأة ممدودٌ، ولا يجوز قصره إلا لشاعرٍ يُضطر في شعره. وما جاء عن العرب إلا ممدوداً، وإنما قيلَ لَهُ حَيَاءٌ باسم الحياء من الاستحياء لأنه يُستترُ من الأدميِّ، ويُكنى عنه في الحيوان ويستفحشُ التصريحُ بذكره واسمه الموضوع له، ويستحي من ذلك، سُميَ حياءً لهذا المعنى. وقد قال الليث: يجوز قصر الحياء ومَدّه وهو غلط. لا يجوز قصره لغير الشاعر، لأنَّ أصله الحياء من الاستحياء"^(٢).

يذكر الأزهري أنّ ما جاء بالقصر في هذا الجذر ليس إلا ضرورة لجأ إليها الشاعر لكي يقيم الوزن الشعري في البيت المذكور فيه^(٣)، وهذا ما ذهبَ إليه ابنُ دُرَيْدٍ^(٤) وأبو علي القالي^(٥)، الذي ذكر مجيئه مقصوراً في بيت شعر قاله أبو النجم: جَعَدَ حَيَاهَا سَبَطٌ لِحَيَاهَا كَأَنَّ غَرَبِي بَقَرَ شِدْقَاهَا مُعَلَّلاً مجيئه مقصوراً، بأنه من الضرورات الشعريّة، وكان الصاحب بن عباد^(٦) ممن أيدَّ الوجهين فيه: من مَدٍّ وقصر، مع الإشارة بشهرة المد، وذكرَ ابنُ فارس^(٧) والزمخشري^(٨) الذي ساق بيت شعر، يُؤكِّدُ الصوابَ فيه: وأحيى حياءً من فتاة حبيبة وأشجع من ليث بخفان خادر وكذلك الأمر عند الفيومي^(٩) وأما ابنُ منظور^(١٠) فقد روى عن الجوهري المد فيه، ثم أورد ما رواه الأزهري عن الليث بن المُظفر، وما كان عليه ردُّ الأزهري، ثم ذكر رواية ابن بري التي ذكرت البيت الذي استشهدَ فيه أبو علي القالي، إلا أنّهُ في

(١) المرجع نفسه، ص: ٢٢.

(٢) الأزهري، تهذيب اللغة، ج: ٥، ص: 291-292 "حيى"

(٣) انظر: بدران، النقد اللغوي في تهذيب اللغة، ص: ٢٠٠ - ٢٠١

(٤) ابن دريد. جمهرة اللغة، ج: ١، ص: ٢١٣، "حيا".

(٥) القالي. المقصور والممدود، ص: ٣٢٦، "الحياء".

(٦) ابن عباد. المحيط في اللغة، ج: ١، ص: ٤٠٢، "باب اللفيف أوله الحاء".

(٧) ابن فارس. مقاييس اللغة، ج: ٢، ص: ١٢٢، "حيى".

(٨) الزمخشري. أساس البلاغة، ص: ١٠١، "حيى".

(٩) الفيومي. المصباح المنير، ج: ١، ص: ٢٤٩، "حيى".

(١٠) ابن منظور. لسان العرب، ج: ٢، ص: ٦٩٧، "حيا".

نهاية هذا الجذر ذكر رواية عن الأزهري أوردَ فيها هذا الجذر بالمعنى ذاته مقصوراً، وإن كان الأزهري قصد به في هذا الموطن فرج المرأة وليس فرج الناقة أو أي حيوان آخر، لكن المعنى الحسي بينهما واحد، وأيدَ الفيروزآبادي^(١) القصرَ فيه، وتتبعي الإشارة إلى أن ما تم ذكره في مُعجم العين، في هذا الجذر^(٢) من تأكيدٍ على المد في الحياء ممدود، لأنه من الاستحياء، واستشهد ببيتٍ من الشعر قالته ليلي هو نفسه الذي استشهد به الزمخشري، ثم ذكر مجيء حيا الشاة بالمد والقصر معاً من قبيل أنهما لغتان، دون تفضيل أحدهما على الأخرى.

وفي ذلك تأكيد لجنوح بعض اللغات إلى القصر فيه، بما يتلاءم معها كما أن الضرورة الشعرية لها دورٌ في توجيه هذا اللفظ مقصوراً، واعتماده كأصل يُقاسُ عليه إلى جانب اللفظ في حالة المد، ذلك أنه يعدُّ المقصور أصلاً، والممدود فرعاً عنه، ولذلك يجوز قصر الممدود في لغة الشعر، ذلك لأنَّ قصر الممدود فيه حذفٌ للزائد ورده إلى أصله، على العكس من المقصور الذي لا يوجد فيه ردٌّ إلى أصل^(٣)، أصل^(٣)، وإن جاءت شواهد على مد المقصور ضرورة^(٤)، مثل قول الشاعر:

يا لك من تمرٍ ومن شيشاءٍ ينشَبُ في المسعلِ واللَّهَاءِ

وكذلك ما جاء في مادة (لحي)، حيث روى الأزهري: "قال الليث: العظمان اللذان فيهما الأسنان من كل ذي لحي، والجميعُ الألحي. قال: واللحا مقصورٌ واللحاء ممدود ما على العصا، من قشرها. قلت: المعروف فيه المد"^(٥).

يرى الأزهري صواب المد في (اللحاء) وشهرته وتداوله أكثر من قصره، وهذا ما أيده ابن دُرَيْدٍ^(٦) الذي ذكر الجذر ممدوداً، وأبو علي القالي^(٧)، وابن

(١) الفيروزآبادي. القاموس المحيط، ج: ١، ص: ٩٠، "حيي".

(٢) الفراهيدي. العين، ج: ٣، ص: ٣١٧ - ٣١٨، "حيو".

(٣) انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ج: ٤، ص: ٤٣.

(٤) انظر: المرجع نفسه، ج: ٤، ص: ٤٣.

(٥) الأزهري. تهذيب اللغة، ج: ٥، ص: ٢٣٨، "لحي".

(٦) ابن دريد. جمهرة اللغة، ج: ١، ص: ٤٥٩.

(٧) القالي. المقصور والممدود، ص: ٤٣٧، "لحي".

فارس^(١)، والزمخشري^(٢)، في حين أنّ الصاحب بن عباد^(٣)، وابن سيده^(٤) والفيومي^(٥)، قد أجازوا المد فيه^(٦)، إلى جانب القصر، أما ابن منظور^(٧) فقد أورد كلام الأزهري وما ردّ فيه على الليث بن المُظفر. وبهذا يتأكدُ صحة المد وشهرته عن القصر، وهذا ما أكدّه الفراء في كتابه "المقصور والممدود"^(٨)، حيث قال: لحاء العصا ممدود، واستشهد بقول الشاعر:

لا تَدْخُلَنَّ بِتَكَلُّفٍ بَيْنَ الْعَصَا وَلِحَائِهَا

وكان تطرقه لهذا الجذر، تحت باب "المقصور والممدود مما تتفق كتابته فيشكل، ففصل ذلك وقرن كل حرف ممدود بنظيره من المقصور"، حيث إن اللّحاء بالقصر، والكسر، وتكتب بالياء وهي جمع لحية، ويقترّبُ المعنى بينهما بأنّ اللحية هي ما يُغطي الوجه من الشعر، واللحاء ما يُغطي العود، مما يجعل باحتمال وروده بالقصر لهذا المعنى بمسوع دون القياس، فتم ذكره لذلك، وهذا يُعلل ذكر بعض المُعجمات اللغويّة له بالقصر بالمعنى الذي ذكره الليث بن المُظفر دون رفض ذلك.

7.2.7 مُتَفَرِّقَاتٌ صَرْفِيَّةٌ.

1.2.7 استعمال صيغة مفعول للدلالة على اسم الفاعل:

وَرَدَتِ إِشَارَاتٌ فِي الْمَوْلَفَاتِ اللَّغْوِيَّةِ عَنِ اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ صَيْغِ صَرْفِيَّةٍ لِلدَّلَالَةِ عَلَى غَيْرِ الدَّلَالَةِ الْأَصْلِيَّةِ الْمَعْرُوفَةِ عَلَيْهَا، وَمِنْ أَشْهُرِ هَذِهِ الصَّيْغِ (فَاعِلٌ) الَّتِي جَاءَتْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى اسْمِ الْمَفْعُولِ، وَمِثَالُ ذَلِكَ مَا قَالَتْهُ الْعَرَبُ^(٩): سِرٌّ كَاتِمٌ،

(١) ابن فارس. مقاييس اللغة، ج: ٥، ص: ٢٤٠، "لحي".

(٢) الزمخشري. أساس البلاغة، ص: ٤٠٦، "لحو".

(٣) ابن عباد. المحيط في اللغة، ج: ١، ص: ٣٩٣، "لحي".

(٤) ابن سيده. المحكم والمحيط الأعظم، ج: ٣، ص: ٣٤١، "لحي".

(٥) الفيومي. المصباح المنير، ج: ٢، ص: ٨٤٩، "لحي".

(٦) انظر: بدران، النقد اللغوي في تهذيب اللغة، ص: ٢٠١، ذكر انفراد الفيومي بقصره

(٧) ابن منظور. لسان العرب، ج: ٨، ص: ٥٧، "لحي".

(٨) انظر: الفراء. المقصور والممدود، ص: ٢٥.

(٩) انظر: الثعالبي. فقه اللغة وأسرار العربية، ص: ٢٣٦.

والمقصود فيها مكتوم، ومكانٌ عامرٌ والمقصود فيه مكانٌ معمور، وليلٌ نائمٌ^١ والمقصود المنوم به.

ومما جاء على ذلك شواهد من الذكر الحكيم، في قوله تعالى: "لا عاصمٌ اليومَ من أمر الله"^(١) بمعنى: معصوم، وكذلك قوله تعالى: "خُلِقَ من ماء دافق"^(٢)، والمقصود فيه: مدفوق، وقوله تعالى: "عيشة راضية"^(٣) والمقصود فيها مرضية، وكذلك قوله تعالى: "حرماً أمناً"^(٤) المراد فيه مأموماً، وكذلك فقد وردت ألفاظٌ بمعنى (فاعل)^(٥)، لكن بصيغة (مفعول)، كما في قوله تعالى "حجاباً ساتراً"^(٦) والمرادُ فيه: مستوراً.

ومما جاء في مُعجم تهذيب اللغة، من قبيل التناوب في استعمال صيغة مفعول بمعنى فاعل، مروياً عن الليث بن المُظفر، ويخالفه الأزهري فيه، ما ورد في مادة (فرح) حيث قال: "وقال الليث: رَجُلٌ فرحٌ وفرحانٌ وامرأة فرحةٌ وفرحى، ويُقالُ ما يسُرني به مَفروحٌ ومُفرحٌ، فالمَفروحُ الشيءُ الذي أنا أفرحُ به، والمُفرحُ: الشيءُ الذي يُفرحني. أبو حاتم عن الأصمعي: يُقال: ما يسرني به مُفرحٌ ولا يجوز مَفروحٌ، وهذا عندي مما تلحن فيه العامة"^(٧).

يظهرُ مما ساقه الأزهري اتفاقه مع ما قاله الأصمعي، بعدم صحّة مجيء المَفروح بصيغة المفعول بهذا المعنى، ويرى ذلك مما تلحنُ فيه العامة، والصواب فيه مجيئه بصيغة الفاعل من الفعل غير الثلاثي فقط، إذ إنه يرى ما يسُرُّ به هو ما يُحدث لك الفرح من نفسه، وليس مما تقوم به، وهذا ما جعله يكون على خلاف ما قال به الليث بن المظفر في اشتراكهما بالدلالة على المعنى نفسه، إلا أن الناظر فيما

(١) سورة هود، آية: ٤٣.

(٢) سورة الطارق، آية: ٦.

(٣) سورة الحاقة، آية: ٢١.

(٤) سورة القصص، آية: ٥٧.

(٥) انظر: الثعالبي. فقه اللغة وأسرار العربية، ص: ٢٣٦.

(٦) سورة مريم، آية: ٦١.

(٧) الأزهري. تهذيب اللغة، ج: ٥، ص: ٢١، "فرح".

جاء على من استعمله بهذا الشكل، ولم يكن هناك من يدعم الأصمعي في إنكاره لما ورد في مُعجم العين، التي رواها الأزهري في التهذيب منسوبةً في رأيه إلى الليث بن المُظفر، يُلاحظ بوضوح التمييز بين المعنى الذي تتضمنه كل صيغة، حيث إنه في بداية ذكر الصيغتين معاً، ثم فصل في دلالة كلٍ منهما، وقد ذكر الأزهري ذلك، ويُشار إلى عدم ذكر الكثير من المُعجمات اللغوية لهذا الجذر، حيث إنه لم يترجمه سوى الصاحب بن عباد^(١) الذي اتفق مع ما ذكره الليث بن المُظفر، وابن منظور^(٢) الذي ذكر في بداية حديثه روايةً ثعلب الذاكرة صِحّة صيغة المَفروح، وقد أعقبها بعد ذلك بما رواه الأزهري في مُعجمه.

مما لا يُنكر ما ذُكر باستعمال الصيغة التي على وزن (مفعول) لهذا المعنى، حيث إنه فرق في الدلالة بين الصيغتين، و لم يذكر هذا الجذر الكثير من المُعجمات، ومن تطرّق إلى ذكره أشار إلى صوابه، مما يدل على صِحّة هذه الصيغة، ثم إن ما تضمنته المؤلفات اللغوية من التناوب في الاستعمال بين الصيغ الصرفية، وبخاصة ما بين (فاعل) المراد بها اسم المفعول، و (مفعول) المراد بها اسم الفاعل، للدلالة نفسها يُعلل ما تم ذكره هكذا في هذا الموضع، ولا يجعله من باب اللحن كما زُعم.

2.7.2 مجيء المصدر على غير فعله:

وكما هو معروف أنّ المصدر يأتي في الغالب من لفظ فعله، ولهذا قيل إنّ المصدر يعتل لاعتلال فعله، وكذلك يتأكد وقوع الفعل بذكر مصدره^(٣)، إلا أنه في حالاتٍ متعددة، تخالف هذه القاعدة القياسية، بمجيء المصدر على غير فعله، وقد حدث ذلك بسبب وحدة المعنى بينهما، وهذا ما أشار إليه سيبويه في الكتاب، وذكره

(١) ابن عباد. المحيط في اللغة، ج: ١، ص: ٣٥٦، " فرح " .

(٢) ابن منظور. لسان العرب، ج: ٧، ص: ٥١ - ٥٣، " فرح " .

(٣) انظر: الأنباري. أسرار العربية، ص: ١٠٣ - ١٠٤، والأنباري، كمال الدين أبو البركات

(ت: ٥٧٧هـ . الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب

الإنصاف في الانتصاف، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة -

مصر، (د.ت)، ص: ٢٠٧ - ٢٠٨ .

تحت باب " ما جاء المَصْدَرُ فِيهِ عَلَى غير فعله، لَأَنَّ المعنى واحد" ^(١)، مستشهداً عليه بأمثلة، كما في: اجْتَوَرُوا وَتَجَاوَرُوا وَاجْتَوَرُوا، وَذَلِكَ لِوَحْدَةِ المعنى بين اجْتَوَرُوا وَتَجَاوَرُوا، وَكَذَلِكَ انكسرَ كسراً وكُسِرَ انكساراً، اللذان يتحدان لمعنى فيهما بين كُسِرَ وانكسر، ومما أوردَهُ الأزهري في "تهذيب اللغة" مروياً عن الليث بن المظفر، بذكر المصدر على غير فعله مع وحدة المعنى بينهما، ما جاء في مادة (طلع) حيث قال: "وقال الليث: واطَّلَعَ فلانٌ إذا أشرفَ على شيءٍ وأطلعَ غيره..... والاطَّلَاعُ الاطَّلَاعُ نفسه في قول حميد: وكان طِلاعاً من خِصاصِ بأعينِ أعداءٍ وطرفاً مُقسماً".

قلت: وقوله: وكان طِلاعاً أي مُطالعة، يُقال: طالعته مُطالعةً وطلاعاً. وهو أحسنُ من أن تجعله اطلّاعاً، لأنَّهُ القياسُ في العربيَّة" ^(٢).

يرى الأزهري أن الليث بن المظفر قد ابتعدَ عن القياس فيما ذكره في هذا الموطن، حيث إنَّ هذا المصدر ليس للفعل المذكور، حيث إنَّ الفعل (اطَّلَعَ) مصدره (اطَّلَاع)، على قياس (افتعل)، (افتعال)، في حين أنَّ (طِلاع) التي على وزن (فعال) مصدرٌ للفعل الذي على وزن (فاعل)، فلو قيل: طالع فيه طِلاع، ولهذا ذهبَ الأزهري، إلى الاهتمام بالوزن الصرفي لهما، دون النظر إلى المعنى الواحد الذي يجمعهما، وقد ورد ما نسبه الأزهري إلى الليث بن المظفر في كتاب "العين" ^(٣) والجوهري ^(٤) الذي ذكر الفعلين بالمعنى نفسه وكذلك الصحاح بن عباد ^(٥) الذي ذكر بأنَّ الطَّلَاعُ هو الاطَّلَاعُ نفسه، وكذلك ابنُ منظور ^(٦) مُستنداً فيما أشار إليه على ما رواه الأزهري، وكذلك الفيروز أبادي الذي قال: " طالعهُ طِلاعاً ومُطالعة، اطلَّعَ ذكر في هذا الجذر ما يتفق مع ما جاء في المُعْجَماتِ الأخرى دون العناية

(١) انظر: سيبويه. الكتاب، ج: ٤، ص: ٨١.

(٢) الأزهري. تهذيب اللغة، ج: ٧، ص: ١٧١ - ١٧٢، " طلع "

(٣) الفراهيدي. العين، ج: ٢، ص: ١٢ - ١٣، " طلع "

(٤) الجوهري. تاج اللغة وصحاح العربية، ج: ٣، ص: ١٢٥٣، " طلع "

(٥) ابن عباد. المحيط في اللغة، ج: ١، ص: ١٦٠، " طلع "

(٦) ابن منظور. لسان العرب، ج: ٥، ص: ٦٢٦، " طلع "

بالوزن الصرفي لها، وقد جاءت شواهدُ قرآنيّة، على مجيء المصدر على غير فعله، كما في قوله تعالى: "ويوم تَشَقُّقُ السماءُ بالغمامِ ونَزَلَ الملائكةُ تنزيلاً" (١) وقد رُوِيَ أن قراءة أبي رجاء وقراءة عبد الله بن مسعود، كانت (وأنزل) وجاء مصدره (تنزيلاً)، وقياسه (إنزالاً) لأنَّ معنى أنزل ونزل واحدٌ دون أي اختلافٍ، الأمر الذي أجاز مجيء أحدهما مصدراً للأخر (٢)، وكذلك قوله تعالى: "والله أنبتكم من الأرض نباتاً" (٣) وذكر في ذلك أبو حيان الأندلسي أن انتصابَ (نباتاً) ب(أنبتكم) مصدراً على حذف الزائد، اي: إنباتاً أو أنه على إضمار فعل أي: فنبتم نباتاً، ونقل قول الزمخشري: بأنَّ المعنى أنبتكم فنبتم أو أنه نُصِبَ بأنبتكم لتضمنه معنى نبتم (٤)، وكذلك قوله تعالى: "واذكر اسمَ ربِّك وتبئِلْ إليه تبتيلاً" (٥)، وذلك أن مصدر (بتل) هو (تبتيل)، لأنَّ معناهما واحدٌ، ويُقال لذلك: تبتل تبتيلاً (٦)، وقال أبو حيان الأندلسي بانتصاب (تبتيلاً) لأنه مصدرٌ على غير صلة (٧)، كذلك فقد جاءت شواهدُ شعريّة على هذه الظاهرة، كقول القطامي (٨):

وَخَيْرُ الأَمْرِ ما اسْتَقْبَلَتْ مِنْهُ وَليْسَ بِأَنْ تَتَّبَعَهُ اتِّبَاعاً، حيث الشاهدُ فيه: وقوْعُ اتِّبَاعِ مصدرٍ لتتبع، لأنَّ المعنى واحدٌ في تتبعت واتَّبعت وكذلك قول رؤبه (٩): وقد تَطَوَّيْتُ انطواء الحِضْبِ اذ جاء الانطواء هُنا مصدراً لتطوى، لأنَّ المعنى واحدٌ في تطويْتُ وانطويْتُ.

(١) سورة الفرقان، آية: ٢٥.

(٢) الأندلسي. تفسير البحر المحيط، ج: ٦، ص: ٤٥٣.

(٣) سورة نوح، آية: ١٧.

(٤) الأندلسي. تفسير البحر المحيط، ج: ٨، ص: ٣٣٤.

(٥) سورة المزمل، آية: ٨.

(٦) انظر: النحاس. أباً جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل (ت338هـ)، إعراب القرآن، اعتنى به

الشيخ خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، ط (1)، 2006، ص: ١٢٠٤.

(٧) انظر: الأندلسي. تفسير البحر المحيط، ج: ٨، ص: ٣٥٥.

(٨) سيبويه. الكتاب، ج: ٤، ص: ٨١.

(٩) المرجع نفسه، ج: ٤، ص: ٨٢.

لذلك فإن ما ذكره الليثُ بن المُظفر بأنَّ (الطَّلَاعَ نفسه الاطلاع نفسه) له قياسٌ مذكورٌ ومستعملٌ، ولم يذكر الفعل المُغايِر للمصدر ومعناها مُختلف، حيث إنَّ معناهما الواحد على الرغم من الاختلاف بين الفعل والمصدر^(١)، ويبيِّن ذلك القياس القياس الذي سارَ عليه الليثُ بن المُظفر، إذ جاءَ مثل ذلك في المظان اللغويَّة.

3.7.2 مجيء الاسم للجمع دون تكسير الواحد عليه:

جاء في اللغة أنماطٌ لغويَّة عديدة تدلُّ على الجمع، على الرغم من كونها بلفظ المفرد، وكان سيبويه قد أشارَ إلى ذلك تحت عنوان: "ما هوَ اسمٌ يَقَعُ على الجميع لم يُكسر عليه واحده، ولكنه بمنزلة قومٍ ونفَرٍ ودودٍ، إلا أنَّ لفظه من لفظ واحده"^(٢)، وساق على ذلك أمثلةً توضح هذه القاعدة، كما في: الركب الذي لم يُكسر عليه راكبٌ وما يدل ويثبتُ ذلك، أنه عند تصغيره لا يُقال: رُكيبٌ، وكذلك صَحَب^(٣)،^(٣)، ومما رواه الأزهري في "تهذيب اللغة" وينسبه إلى الليث بن المُظفر، بذكر لفظ مفرد للدلالة على الجمع ما ورد في مادة (كرم)، حيث قال: "قال الليث: رَجُلٌ كَرِيمٌ وقومٌ كَرَمٌ كما قالوا أديم وأدم، وعمود وعمد، وأنشد:"
وَأَنْ يَعْرَيْنَ إِنْ كَسِيَ الْجَوَارِي فَتَنْبُو الْعَيْنَ عَنْ كَرَمٍ عِجَافٍ
قلت: والنحويون يَأْبُون ما قال الليث"^(٤).

لم يذكر الأزهري فيما رواه، ما تضمنه نص (العين) في ترجمة هذه المادة من تعليل لمجيء لفظ (كرم) للجمع، بأنَّه يكثر مجيء (فعل) جمع (فعليل) و(فعول)^(٥) وذكر أمثلةً على هذه الأوزان الصرفيَّة، التي تم قياس ماقاله عليها. وأيد الليث بن

(١) انظر: بدران، النقد اللغوي في معجم تهذيب اللغة، ص: 139

(٢) سيبويه. الكتاب، ج: ٤، ص: ٦٢٤ - ٦٢٥.

(٣) انظر: سيبويه. الكتاب، ج: ٤، ص: ٦٢٤ - ٦٢٥.

(٤) الأزهري. تهذيب اللغة، ج: ١٠، ص: ٢٣٥، "كرم".

(٥) انظر: الفراهيدي. العين، ج: ٥، ص: ٣٦٨، "كرم".

المُظفر فيما ذهبَ إليه الجوهري^(١)، إذ ذكر نسوة كَرَمٌ مُستشهداً بالبيت نفسه و ابن سيده^(٢) الذي فسّر ذلك بأنّه وَصَفُ بالمصدر، والزمخشري^(٣) الذي ذكر مجيء قول: قومٌ كَرَمٌ من قبيل المجاز واستشهد ببيت الشعر نفسه المذكور سابقاً وذكر الفيومي^(٤) جمع كريم كُرماء وكرام، وابن منظور^(٥) الذي اعتمد في ما أورده على الرواية الواردة في تهذيب اللغة، وأعقبها بما قاله ابن سيده والفيروزآبادي^(٦) الذي أكد ما قاله الليث بن المُظفر. وتفسيرُ ابن سيده، بمجيء ذلك من باب الوصف بالمصدر، يُقدِّمُ دعماً لما قاله الليث بن المُظفر، ويجعله يندرج ضمن أطرٍ نحويةٍ ولغويةٍ صائبةٍ إذ وردَ عن العرب قولهم: رَجُلٌ عَدْلٌ، وَرَجُلٌ صَوْمٌ، الذي يفترق عن صحب، بأنّه ليس بجمع الذي لا يجوز وصف الواحد به، في حين إذا عُدَّ مَصْدَرًا فلا يمتنع وصف المفرد والجمع به، ويكون ذلك بقصد المُبالغة في الشيء وتكثيره، وكما أنّ ما ذكرهن الليث بن المُظفر - كما قال الأزهري - عُدَّت من أسماء الجمع وأسماء جنس^(٧)، وليست من باب جمع التفسير، ويتضح من ذلك عدم رفض النحاة ما حكّم الأزهري برفضه وابتعاده عن القياس والصواب، سواء أقرّوا بصوابية الجمع فيه أم عدمه، وتقترّب الأقوال فيما بينها من الجمع، بدليل ما نصَّ عليه من أمثلةٍ وقواعد وتعليقاتٍ يتأكد فيها قياس ما قاله الليث بن المُظفر، وتجلّى ذلك في النص الوارد في (العين).

(١) الجوهري. تاج اللغة وصحاح العربية، ج: ٢، ص: ٢٠١٩، "كرم".

(٢) ابن سيده. المحكم والمحيط الأعظم، ج: ٣، ص: ٢٨٦، "كرم".

(٣) الزمخشري. أساس البلاغة، ص: ٣٩١، "كرم".

(٤) الفيومي. المصباح المنير، ج: ٢، ص: ٨١٨، "كرم".

(٥) ابن منظور. لسان العرب، ج: ٧، ص: ٦٤٤، "كرم".

(٦) الفيروزآبادي. القاموس المحيط، ج: ٤، ص: ١٦٧، "كرم".

(٧) انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ج: ٢، ص: ٢٣٦ - ٢٣٧، والمرادي. الحسن بن قاسم

(ت: ٧٤٦هـ) شرح الألفية لابن مالك، دار المعارف للطباعة والنشر، بيروت - لبنان،

الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص: ٣١٥ - ٣١٦، ٣٢٤.

الفصل الثالث القضايا النحوية

1.3 إضافة الاسم إلى نعتة

أشير إلى عدم جواز إضافة المنعوت إلى نعتة، ولا النعت إلى منعوتة، وما نصَّ عليه بقول: " دارُ الآخرة" و"صلاة الأولى" و"مسجد الجامع"، والعلة أن الصفة والموصوف شيء واحد، بذلك لا يجوز إضافة أحدهما إلى الآخر، أما تعليل ما ذكر من أنماط تجيز ذلك، فإنها في الحقيقة قد أضيف الاسم لها على تأويل أنه صفة لموصوف محذوف، وتقديرها: "دارُ الحياة الآخرة" و"صلاة الساعة الأولى"، و"مسجدُ الوقتِ الجامع"^(١).

وأورد الأزهري في "تهذيب اللغة" تمط "مسجد الجامع"، الذي يندرج تحت مادة (جمع)، ليخالف ما قال فيه الليث بن المظفر، حيث قال: "قال الليث: يُقالُ المَسْجِدُ الجامعُ نعتٌ له، لأنه علامةٌ للاجتماع يجمع أهله. قال: ولا يُقالُ مسجدُ الجامع. قلتُ: النحويون أجازوا جميعاً ما أنكره الليث. والعرب تضيف الشيء إلى نفسه و إلى نعتة إذا اختلف اللفظان، كما قال الله جلَّ وعزَّ (وذلك دينُ القِيَمَةِ) ومعنى الدين المِلَّةُ كأنَّهُ قال: وذلك دينُ المِلَّةِ القِيَمَةِ."^(٢)

(١) انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ج: ٢، ص: ١٦٧ - ١٦٩.

(٢) الأزهري. تهذيب اللغة، ج: ١، ص: ٤٠٠، "جمع".

وجاء في العين: "المَسْجِدُ الجامعُ نعتٌ له، لأنَّهُ يَجْمَعُ أهله، ومسجد الجامع خطأ بغير الألف واللام؛ لأنَّ الاسم لا يُضَافُ إلى النعت. لا يُقال: هذا زيدٌ الفقيه" (١).
وأيد الجوهري (٢) ما فيما ذهب إليه الليث بن المُظفر من إنكار إضافة الاسم إلى نعته، ويقول بأنَّ قول: مسجد الجامع هي كالمسجد الجامع، كما يُقال في حق اليقين: الحق اليقين، ويرى بأنَّ الأصل في الأولى في كلِّ منهن، مسجد اليوم الجامع، وحق الشيء اليقين، وأورد ما ذكره الفراء بإضافة العرب الشيء إلى نفسه في حال اختلاف اللفظ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر:
فقلت:

انجوا عنها نجا الجلدِ إنَّهُ سيُرضيكمُ منها سنّامٌ و غارِبُهُ

والذي استشهد فيه ليبيّن إضافة النجا هو الجلدُ إلى الجلدِ، عندما اختلف اللفظان وهذا ما ذكره كذلك ابن منظور كاملاً (٣) قبل إشارته إلى رواية الليث بن المُظفر التي رواه عنه الأزهري في تهذيب اللغة، وكذلك الفيروز آبادي (٤) الذي ذكر الخطأ في نمط (مسجد الجامع) مُشيراً في هامش القاموس المُحيط إلى ما تضمنه رفض الأزهري من هذه الرواية، وقد ذكر الثعالبي (٥) أنَّ من سنن العرب في أقوالهم إضافة الاسم إلى وصفه، مُستشهداً بهذا النمط على ذلك، وكذلك صلاة الأولى وكتاب الكامل، وكذلك ذكر آيات قرآنيّة كريمة شواهد لذلك، كما في قوله تعالى: " قل إن كانت لكم الدارُ الآخرة عند الله خالصة" (٦)، وكذلك قوله تعالى: "وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ" (٧)، وقد ذكر النحاس في تعليل ما عليه هذه الآية ما أشار إليه الفراء بأن تكون الدار هي نفسها الآخرة، بمعنى أنَّ الشيء قد أُضيفَ إلى نفسه، واحتج الكسائي لتأكيد ذلك

(١) الفراهيدي. العين، ج: 1، ص: 240 "جمع"

(٢) الجوهري. تاج اللغة وصحاح العربية، ج: ٣، ص: ١١٩٩، "جمع".

(٣) ابن منظور. لسان العرب، ج: ٢، ص: ٢٠١ - ٢٠٢، "جمع".

(٤) الفيروز آبادي. القاموس المحيط، ج: ٣، ص: ١٤، "جمع".

(٥) انظر: الثعالبي. فقه اللغة وسر العربية، ص: ٢٣٩.

(٦) سورة البقرة، آية: ٩٤.

(٧) سورة يوسف، آية: ١٠٩.

بقول: صلاة الأولى، وأما الأخفش فاحتج بقول: مسجد الجامع التي كثر دورانها شاهداً لهذه الحالة الإعرابية، إلا أن النحاس ذكر في نهاية المطاف ما ذهب إليه أبو جعفر باستحالة إضافة الشيء إلى نفسه، فالشيء إنما يُضاف إلى غيره ليُعرف به، ويرى أن الأجودَ في صلاة الأولى، قولها: الصلاة الأولى، ذلك لأنها أول صلاة تمت الصلاة بها حينما فرض الله تعالى الصلاة على المسلمين، ورأى الأجود في قول: دار الآخرة، تقديرها ب"دارُ حال الآخرة خير" (١).

وأما أبو حيان الأندلسي فقد ذهب في تفسيره لهذه الآية الكريمة إلى احتمالية تخريج إعرابها إلى أنها من باب إضافة الموصوف إلى نفسه أو إلى صفته وذكر أن هذا ما رآه الكوفيون، وتمثل ذلك بوضوح بتعليل النحاس المذكور أنفاً بنصه على ذلك بناءً على ما روي عن علماء المدرسة الكوفية، أما التخريج الثاني لهذه الآية فتمثل بأن يكون من باب حذف الموصوف، وإقامة صفته مقامه، حيث إن الأصل فيها: ولدانُ المدة الآخرة، أو النشأة الآخرة، ذاكراً تأويل البصريين لذلك (٢).

وذكر المرادي (٣)، ما حكم الكوفيون بجوازه من حيث إن الصفة ذهبَ بها مذهب الجنس، ثم تم إضافة الموصوف لها، كما يحدث بإضافة بعض الجنس لها، كما في خاتم حديد، إلا أنه يرى بعدم قياس ذلك، وما هذا الرأي إلا ما سلكه الفراء في حالة اختلاف اللفظين، فلا يمتنع إضافة الشيء إلى نفسه، مُستشهداً بقوله تعالى: "حَبُّ الحصيد" (٤)، التي التقدير فيها: حَبُّ النبت الحصيد كما قال بذلك النحاس (٥)، وكذلك "حبلُ الوريد" (٦)، ويُشارُ إلى أن حسين نصار ذكر رأي الأزهري في هذه المادة المُعجمية ضمن المآخذ النقدية التي وجهها إلى مُعجم تهذيب اللغة، مُستنداً في ذلك إلى رأي الأب أنستاس الكرمللي، حيث نقد رأي الأزهري برفض النحاة لما قال

(١) انظر: النحاس. إعراب القرآن، ص: ٤٦٤.

(٢) انظر: الأندلسي. تفسير البحر المحيط، ج: ٥، ص: ٣٤٦.

(٣) المرادي. شرح الألفية، ج: ١، ص: ٤٢٦ — ٤٢٧.

(٤) سورة ق، آية: ٩.

(٥) النحاس. إعراب القرآن، ص: ١٠١٩.

(٦) سورة ق، آية: ١٦.

الليث بن المُظفر بمنعه، ذلك أنّ ثقات النحويين واللغويين منعوا ذلك أيضاً (أي إضافة الاسم إلى نفسه، وكذلك إضافته إلى نعته دون تقدير مَحذوفٍ، أو عن طريق تأويل معنى مُختلفٍ كما يظهرُ ذلك من قرينة كلامهم)، فالذي رفضه الليث بن المُظفر هو أن يُعدَّ الجامع نعتاً، والمسجد منعوته، ذلك أنّ معنى المسجد الجامع ليس هو معنى مسجد الجامع إلا أنه يجوز ذلك في حالة تأويله وتخرجه على البذل، وانتصر نصار لرأي الليث بن المُظفر بقيام الأزهري ببتن النص الأصلي المذكور في كتاب العين لما رأى في ذلك دعماً لأرائه^(١)، إذ أغفل قول الليث في نهاية هذه المادة (زيد الفقيه) التي يُسمع عن العرب قولها، وهذا ما عضده سيبويه^(٢)، حيث إنه في نمط (لَهُ عِلْمٌ علم الفقهاء) ذكر الحالات التي يتم فيها نصب (علم) الأولى، ورفعها، لم يذكر نهائياً احتمالية أن ترد بقول (له عِلْمٌ الفقهاء) بإضافة الاسم إلى نعته، كما يرى الأزهري بصواب ذلك ونصُ النحويين عليها، وجنوح الليث بن المُظفر عن هذا القياس.

2.3 تعديّة الفعل:

ذكرت المظانُ اللغويّة ورود الفعل بحالة اللزوم، واكتفائه بفاعله دون حاجة إلى مفعول به^(٣) إلا أنها أشارت إلى حالاتٍ يتم من خلالها تعديّة الفعل اللازم، وجعله فعلاً مُتعدياً، ومن أهم هذه الحالات زيادة الألف في أول الفعل، وتضعيف الحرف الثاني^(٤)، كذلك التعديّة بواسطة حرف الجر، كما في: مررت بزيد، ونزلتُ على عمرو^(٥) وقد جاءت شواهد على تعديّة الفعل بواسطة حروف الجر، إلا أنها قد حُذفت كما في قول: سميته زيدا، التي هي بالأصل سميته بزيد، وكذلك قول الشاعر:

(١) انظر: نصار. المعجم العربي نشأته وتطوره، ج: ٢، ص: ٢٧٨ - ٢٧٩.

(٢) انظر: سيبويه. الكتاب، ج: ١، ص: ٣٦١ - ٣٦٢.

(٣) انظر: سيبويه. الكتاب، ج: ١، ص: ٣١، وابن يعيش. شرح المفصل، ج: ٤، ص: ٢٢٥.

(٤) انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ج: ٤، ص: ٢٩٥.

(٥) انظر: سيبويه. الكتاب، ج: ١، ص: ٣٩.

أَلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ إِذِ الْأَصْلُ فِيهِ: أَلَيْتُ عَلَى حَبِّ الْعِرَاقِ، وَهَذَا مَا قَالَهُ سَبْيُوِيَه^(١)، وَسَاقَهُ الْأَعْلَمُ الشَّنْتَمَرِي^(٢) شَاهِدًا عَلَى جَوَازِ حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ:

نَبِئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحْتَ كَرَامًا مَوَالِيهَا لَيْمًا صَمِيمًا

الَّذِي اسْتَشْهَدَ فِيهِ لَجَوَازِ حَذْفِ (عَنْ) فِيهَا، وَقَصَدَ ب(عَبْدَ اللَّهِ) الْقَبِيلَةَ وَلَيْسَ فَرْدًا وَاحِدًا، وَمِمَّا جَاءَ فِي تَهْذِيبِ اللُّغَةِ، وَرَوَاهُ الْأَزْهَرِيُّ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ الْمُظْفَرِ، وَكَانَ يُخَالِفُهُ فِيهَا مِنْ قَبِيلِ التَّعْدِيَّةِ وَاللَّزُومِ لِلْفِعْلِ، مَا وَرَدَ فِي مَادَةِ (آل) حَيْثُ قَالَ: "اللَّيْثُ الْإِيَالُ، عَلَى "فِعَالٍ": وَعَاءٌ يُؤَالُ فِيهِ شَرَابٌ أَوْ عَصِيرٌ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ. يُقَالُ: أَلْتُ الشَّرَابَ أَوْوَلُهُ أَوْوَلًا، وَأَنْشُدُ:

فَفَتَ الْخِتَامَ وَقَدْ أَرْمَنْتَ وَأَحَدْتِ بَعْدَ إِيَالٍ إِيَالًا

قُلْتُ: وَالَّذِي نَعَرَفَهُ: آلُ الشَّرَابِ، إِذَا خَثَرَ وَانْتَهَى بُلُوغُهُ وَمُنْتَهَاهُ مِنَ الْإِسْكَارِ. وَلَا يُقَالُ: أَلْتُ الشَّرَابَ"^(٣).

وَهَذَا مَا جَاءَ فِي الْعَيْنِ^(٤) بِالْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ الْمَقْصُودَ بِهَذَا الْفِعْلِ هُوَ الْخَثَرُ وَالْإِنْتِهَاءُ سِوَاءَ أَذْكَرَ الْفِعْلِ لِأَزْمَاً كَمَا يَقُولُ بِذَلِكَ الْأَزْهَرِيُّ، أَمْ مُتَعَدِيًّا كَمَا رَوَى ذَلِكَ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ الْمُظْفَرِ، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ دُرَيْدٍ^(٥) آلَ اللَّيْنِ يُؤُولُ أَوْوَلًا، إِذَا خَثَرَ، وَكَذَلِكَ آلُ الْعَسَلِ يُؤُولُ أَوْوَلًا، فِي حَالَةِ خَثْرَانِهِ، إِلَّا أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ الْفِعْلَ مُتَعَدِيًّا، كَمَا فِي أَلْتُ الْإِبِلِ أَوْوَلَهَا أَوْوَلًا وَإِيَالًا، إِذَا أَحْسَنْتَ الْقِيَامَ بِهَا، وَكَذَلِكَ أَلْتُ الْقَوْمَ أَوْوَلَهُمْ أَوْوَلًا، إِذَا أَحْسَنْتَ سِيَاسَتَهُمْ. وَأَمَّا ابْنُ الْقَوْتِيَّةِ^(٦) فَذَكَرَ آلَ الشَّرَابِ إِيَالًا فِي حِيَالٍ أَوْعِيْتَهُ، فَجَعَلَ

(١) المرجع نفسه، ج: ١، ص: ٣٩.

(٢) انظر: الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأعمى (ت: ٤٧٦هـ). النكت في تفسير كتاب سيبويه، قرأه وضبط نصه: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص: ٥٦.

(٣) الأزهرى. تهذيب اللغة، ج: ١٥، ص: ٤٤٠ — ٤٤١، " آل " .

(٤) الفراهيدي. العين، ج: ٨، ص: ٢٥٨، " ايل " .

(٥) ابن دريد. جمهرة اللغة، ج: ٢، ص: ٥١٤، " اول " .

(٦) ابن القوطية. الأفعال، ص: ٢١٣، " أول " .

فجعل الشرابَ مفعولاً به، ويتفق هذا مع ما قال به الليث بن المُظفر، إذا يظهر قصده من التعديّة بيان القيام بفعل وضعه بالوعاء الخاص به، ويتفق كذلك مع الأزهري بلزوم الفعل في آل اللبِنُ والبولُ أولاً في حال خثرانه، وأيد الصاحبُ بن عباد^(١) ما قاله الليث والمذكور في مُعجم العين بنصه بتعدية الفعل في النمط المذكور، وذكر ابن فارس^(٢) ما قاله الخليل بلزوم الفعل، والمعنى نفسه الذي ذهب إليه الأزهري في حالة خثران اللبن والعسل.

وأما ابن منظور^(٣) فقد تضمنت ترجمته ما جاء في تهذيب اللغة، من روايات الأزهري، ورده على بعضها من إنكار، وبيان وجه الصواب، وأجاز الفيروزآبادي^(٤) التعدي واللزوم في هذا الفعل، مُبيناً في الهامش رفض الأزهري لمجيء هذا الفعل مُتعدياً، وان وروده هكذا هو مما انفرد به الليث بن المُظفر ورفضته العرب.

ويُشارُ إلى ابن منظور^(٥) ذكر في ترجمته لمعنى التأويل، قول الأزهري: ألتُ الأزهري: ألتُ الشيء أوُوله أولاً: إذا أصلحته وجمعته^(٦)، مما يجعل الأمر مُستغرباً بإنكار الأزهري استعمال هذا الفعل مُتعدياً، ثم عودته لذكره مُتعدياً وإجازته له، فيلاحظ ذكر المصدر واحداً في الحالتين، وكذلك المعنى إذ إنَّ الأزهري يرى بهذا الفعل، جمع الشيء ونهايته وجعله على أفضل وضع وحال، ويقترَب ذلك مما قصده الليث بن المُظفر في تعديته الفعل، إذ عنى قيام المُتكلّم بجمع الشراب بعضه البعض بعد بلوغه مُنتهاه وخثرانه، وأكد ذلك قوله (أوُوله) التي يظهر الضمير العائد على المُتكلّم جلياً، ولم يجعله مُتعدياً في حالاته كُلها، ويُعضد ذلك اتفاقه مع الأزهري والمُعجمات اللغويّة فيما أشار إليه بلزوم الفعل في حال عدم ذكره للمُتكلّم، في قول:

(١) ابن عباد. المحيط في اللغة، ج: ٣، ص: ٣٩٠، " أول " .

(٢) ابن فارس. مقاييس اللغة، ج: ١، ص: ١٦٠، " أول " .

(٣) ابن منظور. لسان العرب، ج: ١، ص: ٢٧٥ - ٢٧٦، " أول " .

(٤) الفيروزآبادي. القاموس المحيط، ج: ٣، ص: ٣٣١، " أول " .

(٥) ابن منظور. لسان العرب، ج: ١، ص: ٢٧٤، " أول " .

(٦) الأزهري. تهذيب اللغة، ج: ١٥، ص: ٤٥٧، " أول " .

آل اللبْنُ، وليس كما حكم به الأزهري، بذهاب اللبث إلى تعدية الفعل وهو في حال اللزوم في الحالات كافة.

وأعلل ما قاله اللبث بن المظفر بتعدية هذا الفعل بعد إضافته إلى ضمير المتكلم، أنه يصح تقديره بتعديته بواسطة حرف الجر، بقول: ألتُ على الشرابِ أوْلهِ أولاً، في وضعه بالوعاء الخاص به، ويتفق كذلك مع الأزهري بلزوم الفعل في آل اللبْنُ

السياق يقتضي تقديره، وهذا مما هو جائزٌ في اللغة، وان قيل بشذوذه، كما في قول الشاعر^(١):

وأخفيَ الَّذِي لولا الأسيَ لقضاني

أي: لقضى علي، إلا أن هذا البيت يُعدُّ من الشواهد على جواز حذف حرف الجر، من باب المقصور على السماع، المُختصُّ بالضرورة، وكذلك ما جاء في تخريج قوله تعالى: "وترغبون أن تتكوهن" ^(٢)، التي يُقصدُ فيها: ترغبون في أن تتكوهن ^(٣) وكذلك قول: عجبتُ أنكَ ذاهبٌ، والتي المراد فيها: من أنكَ ذاهبٌ ^(٤).

3.3 الانتقال من صيغة الفعل المبني للمعلوم إلى صيغة المبني للمجهول:

الفعل المبني للمعلوم هو ما قد علّمَ فاعله، وذكرَ في الجملة كما في: قضى الله الأمر، إلا أن الفاعل قد يُحذفُ من الجملة، ويقوم بدلاً منه ما ينوب عنه (المفعول به) ويُسمى بنائبِ الفاعل، كما في قوله تعالى: "قضي الأمر" ^(٥)، ويُعبّرُ عن الفعل

(١) المرادي. شرح الألفية لابن مالك، ج: ١، ص: ٢٩٩.

(٢) سورة النساء، آية: ١٢٧.

(٣) انظر: الأندلسي. تفسير البحر المحيط، ج: ٣، ص: ٣٧٨.

(٤) انظر: المرادي. شرح الألفية لابن مالك، ج: ١، ص: ٢٩٩.

(٥) سورة يوسف، آية: ٤١.

المبني للمجهول بمفعول ما لم يُسَمَّ فاعله^(١). وقد ذكر الأزهري في ثنايا مُعجم تهذيب اللغة، روايةً عن الليث بن المُظفر قد عدل فيها عن استعمال الفعل المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول، وكان الأزهري يُخالفه فيها، وكان ذلك في مادة (نرح)، حيث قال: "قال {الليث}: ونَزَحَتِ البئرُ {ونَزَحَتُ ماءها، وبئرٌ نَزَحَ يَصِفُها بِقَلَّةِ الماءِ}، ونَزَحَتِ البئرُ أَي قَلَّ ماؤها. قال: والصواب عندنا نَزَحَتِ البئرُ أَي استَقِيَ ماؤها. أبو عبيد عن {الليث}: ونَزَحَتِ البئرُ {ونَزَحَتُ ماءها، وبئرٌ نَزَحَ يَصِفُها بِقَلَّةِ الماءِ}، الفراء: نَزَحَتِ البئرُ ونَكَزَتِ إذا قَلَّ ماؤها"^(٢).

تظهر مُوافقة الأزهري ما قاله أبو عبيد، بذكر الفعل مبنياً للمعلوم، لما وَجَدَ فيه الرَدَّ المُناسب لرفض ما ذهبَ إليه الليث بن المُظفر ببناء هذا الفعل للمجهول، وهذا ما جاء في مُعجم العين^(٣)، وقد أيد الأزهري فيما رآه بصواب بناء الفعل للمعلوم ابنُ دُرَيْدٍ^(٤)، وابن القوطية^(٥)، والصاحب بن عباد^(٦)، وابن فارس^(٧) والزمخشري^(٨) والفيومي^(٩) وابن منظور^(١٠) الذي ذكر ما رواه الأزهري في كتابه، ما اشتمل عليه من الرَدِّ، والفيروزآبادي^(١١)، مما يدعم ما ذهبَ إليه الأزهري من صواب مجيء هذا الفعل مبنياً للمعلوم، كما قال بذلك أبو عبيد، وتعليل ذلك أنهم

(١) انظر: الأنصاري، ابن هشام جمال الدين عبد الله (ت: ٧٦١هـ). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: حنا فاخوري، دار الجيل، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، ص: ١٧٥.

(٢) الأزهري. تهذيب اللغة، ج: ٤، ص: ٣٦٦ - ٣٦٧، "نرح".

(٣) الفراهيدي. العين، ج: ٣، ص: ١٦٢، "نرح".

(٤) ابن دريد. جمهرة اللغة، ج: ١، ص: ٦١٤، "نرح".

(٥) ابن القوطية. الأفعال، ص: ٣٠٩، "نرح".

(٦) ابن عباد. المحيط في اللغة، ج: ١، ص: ٣٣٥، "نرح".

(٧) ابن فارس. مقاييس اللغة، ج: ٥، ص: ٤١٨، "نرح".

(٨) الزمخشري. أساس البلاغة، ص: ٤٥٢، "نرح".

(٩) الفيومي. المصباح المنير، ج: ٢، ص: ٦٠٠، "نرح".

(١٠) ابن منظور. لسان العرب، ج: ٨، ص: ٥١٥ - ٥١٦، "نرح".

(١١) الفيروزآبادي. القاموس المحيط، ج: ١، ص: ٢٥٠، "نرح".

ذهبوا إلى بيان المعنى الذي يتضمنه هذا الفعل من بيان ما تؤول إليه البئر في حالة قلة الماء الموجود فيها دون العناية بكون هذا الفعل مبنياً للمعلوم أو مبنياً للمجهول، ويُشارُ إلى أن الناظرَ فيما قاله الليث بن المُظفر، والمذكور في مُعجم العين، يُلاحظ فيه من الصوابِ ذلك أنه من الناحية المعنوية لا تنزح البئر وحدها دون وجود من يقوم بهذا الفعل، ولذلك ذكره مبنياً للمجهول، ذلك أن البئرَ مفعولٌ في المعنى، وأقامه الآخرون مقام الفاعل، ويُعضد ذلك أيضاً عند تعليقه المقصود بهذا الفعل، ذكر فعلاً آخر مبنياً للمفعول (أستسقي)، الأمر الذي يُوضح وجود فاعل قام بهذا الفعل، وقد حُذف كان من الأصح بيانه، والإشارة إليه وهذا ما ظهر جلياً في ما أشارت إليه، وذكرته أغلبُ المُعجمات اللغوية، كما في قول: مات زيدٌ، التي سُميَ فيها زيدٌ فاعلاً على الرغم من عدم إحدائه الموت بنفسه، إلا أنه مفعولٌ في المعنى، ويدعم أن المفعول في هذه الجملة جاء في حقيقته نيابةً عن الفاعل عدم تعدي الفعل إلى مفعول به^(١)، وهذا ينطبق تماماً على ما جاء في الجملة الفعلية المذكورة في (تهذيب اللغة)، اللغة)، وقد حفلت اللغة العربية بأمثلةٍ عدلٍ فيها الفعل المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول، كما جاء في قوله تعالى: "وكأين من نبي قات معه ربيون"^(٢)، حيث قرأ ابن ابن كثير ونافع المدني، وأبو عمرو بن العلاء (قُتل) مبنياً للمفعول، في حين قرأ باقي القراء (قاتل)^(٣) عنهم، ولم يُصّبهم ضعف واستكانة بسبب قتل أنبيائهم^(٤)، ويتناسب ذلك أيضاً للدلالة على كثرة من وقع عليهم القتل^(٥)، في حين أن صيغة الفعل المبني للمعلوم التي في هذه الآية الكريمة على صيغة (فاعل) تدل على شخص مُفرد، وهذا ما لا يقبله العقل بقتال شخص واحد لا غير مع نبي أمته، فلذلك جاءت القراءة بالبناء للمفعول تحتمل من قوة المعنى أكثر من الصيغة الأصلية، و يُمكن قياس بناء

(١) الأنباري. أسرار العربية، ص: ٦٦.

(٢) سورة آل عمران، آية: ١٤٦.

(٣) انظر: ابن خالويه. إعراب القراءات السبع وعللها، ص: ٧٤، والأندلسي. تفسير البحر المحيط، ج: ٣، ص: ٧٨، وابن الجزري. النشر في القراءات العشر، ج: ٢، ص: ١٨٢.

(٤) انظر: ابن خالويه. إعراب القراءات السبع وعللها، ص: ٧٤.

(٥) انظر: الأندلسي. تفسير البحر المحيط، ج: ٣، ص: ٧٨.

الليث بن المُظفر الفعل (نزحت) إلى المفعول، لما في ذلك من القوة في المعنى لا تتضمنها الصيغة المبنيّة للمعلوم، إذ تدل على المُبالغة في الوضع الذي قد آلت إليه البئر من الاستنزاف والسقايّة، حيث أشار من بنى الفعل للمعلوم إلى قلة الماء في البئر، في حين أنّ الليث بن المُظفر يبين في بناءه للمجهول سقاية مياه البئر كلها.

4.3 أدوات القسم:

ويُعنى بالقسم: ما يأتي لتأكيد ما يُقسّم عليه من نفي أو إثبات^(١)، ويتم ذلك بواسطة أدوات يتحقق من خلالها المراد من ذلك، ومن أشهرها الواو والباء والتاء التي تسبق المقسوم به^(٢)، وكذلك هناك من الأدوات: إي بكسر الهمزة وسكون الياء، حيث يُقال: إي والله، التي ترتبط ب(نعم والله)، وقد قال فيهما سيبويه بأنهما ليسا بدلاً ذلك لأنّ القائل يستطيع القول: إي والله ونعم والله^(٣).

وقد وردت أداة القسم (إي) في مُعجم تهذيب اللغة، ورواها الأزهري عن الليث بن المُظفر، وخالفه بما قال فيها، حيث قال: "الليث: إي: يمين، قال الله تعالى: "قل إي وربّي إنّه الحقّ" المعنى: إي والله. وقال الزجاج في قوله تعالى: "قل إي وربّي إنّه الحقّ"^(٤) المعنى: نعم وربّي. ونحو ذلك روى أحمد بن يحيى، عن الأعرابي وهذا هو القول الصحيح^(٥).

اكتفى الأزهري في هذا الموطن، بما ذكره الزجاج^(٦) في إعرابه القرآن الكريم، لما قد وجد في هذا التعليل، من الرفض الكافي لما قاله الليث بن المُظفر فيما ذهب إليه حيث إنّ الزجاج لم يذكر تعليلات أخرى واحتماليّة تضمنها معنى القسم

(١) ابن يعيش. شرح المفصل، ج: ٥، ص: ٢٤٤.

(٢) انظر: سيبويه. الكتاب، ج: ٣، ص: ٤٩٦.

(٣) انظر: المرجع نفسه، ج: ٣، ص: ٥٠٠ - ٥٠١.

(٤) سورة يونس، آية: ٥٣.

(٥) الأزهري. تهذيب اللغة، ج: ١٥، ص: ٦٥٧، "أي".

(٦) انظر: الزجاج، إبراهيم بن محمد السدي أبو إسحق (ت: ٣١١هـ). معاني القرآن وإعرابه

المسمى المختصر في إعراب القرآن ومعانيه، علق عليه ووضع حواشيه: أحمد فتحي عبد

الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص: ٣١٣.

ورأى الأزهري صحة ذلك، في حين أنّ النحاس قال في (قل إي وربّي) أنّها قسم، بدليل جوابه (إنّه الحقّ) ^(١)، ولم يشر نهائياً، إلى أن تكون بمعنى (نعم)، وقد ذهب الزمخشري ^(٢) في تفسيره إلى أنّها بمعنى (نعم) ولكن في حالة القسم خاصة، كما تأتي (هل) بمعنى (قد) في الاستفهام خاصة، وذكر ما سمعه عن بعض العرب بقولهم في التصديق: (إي و) متصلةً بواو القسم ولا يُنطق دونها، وهذا ما قاله أيضاً أبو حيان الأندلسي ^(٣)، إلا أنّه رفض ما قاله الزمخشري بما سمع من العرب، إذ رأى بعدم حُجّيته في ذلك، وساق كذلك قول ابن عطية: بأن (إي) لفظة تقدم القسم، وهي بمعنى (نعم) وقد تسبق القسم، وأحياناً لا تسبق، إذ يُمكن القول: (إي وربّي) (إي ربّي) وقال ابن هشام الأنصاري في (إي) أنّها حرفُ جوابٍ بمعنى (نعم)، وتكون كذلك في حال مجيئها لتصديق المُخبر، ولإعلام المُستخبر، ذلك وقوعها بعد (قام زيد) و(هل قام زيد)، كما يصح وقوع (نعم) بعدهن، وذكر ما قال فيها ابنُ الحاجب بوقوعها بعد الاستفهام، وتمثل ذلك الآية الكريمة المذكورة أنفاً، ولا تقع عند الجميع إلا قبل القسم، وفي حال قول: إي والله، يجوز بعد حذف الواو، تسكين الياء أو فتحها أو حذفها ^(٤). والناظر المتأملُ فيما ورد في مُعجم العين ^(٥) يجد عدم التطابق بينه وبين ما نسبه الأزهري إلى الليث بن المُظفر، حيث رُوِيَ بأنَّ (إي) فإنَّها تدخل في اليمين كالافتتاح والصلة ^(٦)، ثم ساق الآية، وبجانبه مما وُضعه المحققان بين الأقواس برواية ذلك عن

(١) انظر: النحاس. إعراب القرآن، ص: ٣٩٤.

(٢) انظر: الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (ت: ٥٣٨هـ). تفسير الكشاف عن غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل، رتبه وضبطه وصححه: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٩م، ج: ٢، ص: ٣٣٩.

(٣) انظر: الأندلسي. تفسير البحر المحيط، ج: ٢، ص: ١٦٧.

(٤) انظر: الأنصاري، ابن هشام جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت: ٧٦١هـ). مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: صلاح عبد العزيز علي السيد، دار السلام، القاهرة - مصر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧م، ص: ١٠٨.

(٥) الفراهيدي. العين، ج: ٨، ص: ٤٤٠، "أي".

(٦) أنظر: بدران، النقد اللغوي في تهذيب اللغة، ص: ٢٣٣.

عن العين في التهذيب، والتي ساقها الأزهري عن الزجاج، وحكم بصحتها وصوابها.

وقد ذكر صاحب بن عباد^(١) ما يؤكد صحة القولين، دون التفريق بصواب أحدهما عن الآخر، وأشار ابن منظور^(٢) إلى ما ورد في التهذيب، وما تضمنه من ردّ الأزهري، إلا أنه أعقب ذلك فيما كثر وروده في الحديث النبوي الشريف، بأن (إي وربّي) هي بمعنى نعم، غير أنها تقترن بهذا المعنى في القسم لما سبقه من الاستعلام، وإنني ألاحظ عدم إنصاف الأزهري لليث بن المظفر، ذلك أنه لم يلتفت إلى تفسير وإعراب القرآن لغير الزجاج الذي كان كلامه مقتصرًا جدًا، وكذلك فقد نسب إلى الليث بن المظفر ما لم يقله، بل إن ما تضمنه العين، يُظهر الاتفاق التام مع ما ذكرته تفاسير القرآن الكريم، التي لم تتكر احتمالية القسم تمام الإنكار، لكنها ليست المحققة القسم وحدها، بل بما يتبعها من السياق المؤدي ذلك الأمر، هذا ما تم التطرّق إليه في بعض المظان النحويّة، بالترابط بين معنى الإيجاب وعدم تحقق ذلك المعنى في غير القسم^(٣)، وكذلك فإنه لم ترد في (العين) أو لدى الليث بأنها يمين، كما قال بذلك الأزهري، بل يتضح أنها لديه تهییء دخول القسم وتحقيقه، ولا يتم بها وحدها كما زعم، واتفق في صواب الروايتين، ذلك أنه إذا قلنا بصحة مجيئها لليمين، فإن ذلك يتم من خلال ترابطها في الجملة الواردة فيها، فالسياق يُظهر بوضوح القسم في تأكيد المُستفهم عنه، وفي الحالة الثانية بدلالته على معنى (نعم) فذلك في حال نكرها وحدها، وما يُقصد بها في حال لفظها فقط بدليل بقاء واو القسم وما يتبعها عند القول بذلك.

(١) ابن عباد. المحيط في اللغة، ج: ٣، ص: ٤٢١، "أي".

(٢) ابن منظور. لسان العرب، ج: ١، ص: ٢٨٩، "ايا".

(٣) انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ج: ٥، ص: ٥٧.

الفصل الرابع القضايا الدلالية

1.4 المُشترك اللفظي:

وعرفه اللغويون القدماء: بأنَّه اللفظُ الواحدُ الدالُّ على معنيين مُختلفين فأكثر^(١)، و سارَ على ذلك اللغويون المُحدثون^(٢)، وهو من الظواهر اللغويَّة التي لا يقتصر وجودها على اللغة العربيَّة واللهجات التي تتفرع عنها، بل إنها تشترك مع شقيقاتها الأخرى من فصيلة اللغات الساميَّة^(٣).

وحظيت ظاهرة المُشترك اللفظي باهتمام اللغويين القدماء بين من أنكر وقوعها وبين من أقرَّ وقوعها وهم أغلب اللغويين^(٤)، وكانت أسباب كثيرة تقف

(١) انظر: ابن فارس. الصحابي في فقه اللغة، ص: ٤٥٦، والسيوطي. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج: ١، ص: ١٨٨.

(٢) انظر: أنيس. دلالة الألفاظ، ص: ٢١٢، والصالح. دراسات في فقه اللغة، ص: ٣٠٢، وبالم، ف. علم الدلالة، ترجمة: مجيد عبد الحليم، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٥م، ص: ١١٦.

(٣) انظر: المبارك. فقه اللغة، ص: ١٧٢.

(٤) انظر: أنيس. في اللهجات العربية، ص: ١٩٢، ووافي. فقه اللغة، ص: ١٨٩.

خلف نشوء هذه الظاهرة اللغوية^(١)، من أهمها الاستعمال المجازي لبعض المفردات، بانتقال المعنى مما وضع له صراحة إلى ذكره بمعنى مجازي يتلاءم مع المعنى المراد قصده، فيرد المعنيان معا وكأنهما مُستقلان عن بعضهما، كذلك فقد كانت اللهجات العربية والتباين والاختلاف فيما بينها من أهم هذه الأسباب، إذ إنَّ قبيلةً محددةً تذكر لفظاً بمعنى، يختلف عما تقصده القبيلة الأخرى، مما أدى حين جُمعت هذه الألفاظ إلى ذكرهما معا باللفظ نفسه بمعنيين مُختلفين^(٢).

للتطور اللغوي دورٌ أيضاً في نشوء ظاهرة المشترك اللفظي، بأن تكون الكلمتان مختلفتي الشكل والمعنى، ثم تطورت الأصوات في أحدهما، فاتفقتا بالمعنى معاً، بسبب الالتباس الواقع بينهما، كما في الفروة التي تعني جلدة الرأس والغنى، وان كان الأصل في المعنى الثاني (الثروة)، التي أُبدلت الثاء فيها فاءً^(٣).

وَوَرَدَتْ فِي مُعْجَم تَهْذِيبِ اللُّغَةِ أَمْثَلَةٌ عَدِيدَةٌ عَلَى هَذِهِ الظَّاهِرَةِ، وَسَاقَ بَعْضُهَا

الأزهري مخالفاً فيها لليث بن المُظفر، ومنها:

الآس:

ذكره الليث بن المُظفر بأنه يعني شجرة ورقها عَطِرٌ، ويعني أيضاً العسل والقبر والصاحب، وأنكرَ الأزهري أن تكون هذه المعاني الأخيرة صحيحة، وأن ما أُحْتِجَ عليها من شعر، فهو بالنسبة لديه مصنوعٌ^(٤).

وأيد ابن دُرَيْدٍ^(٥) والصاحب بن عباد^(٦) وابن منظور^(٧) أن الآس تعني شيئاً من من العسل وهذا ما جاء في نص العين^(١)، حيث ركز على هذا المعنى وحده مُشترِكاً

(١) انظر: عبد التواب، رمضان. فصول في فقه اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطبعة الثالثة، ١٩٨٧م، ص: ٣٢٤ - ٣٣٦.

(٢) انظر: وافي. فقه اللغة، ص: ١٨٩.

(٣) انظر: عبد التواب. فصول في فقه اللغة، ص: ٣٣٢.

(٤) الأزهري. تهذيب اللغة، ج: ١٣، ص: ١٣٨ - ١٣٩، " آس " .

(٥) ابن دريد. جمهرة اللغة، ج: ١، ص: ٢٢٢، " أوس " .

(٦) ابن عباد. المحيط في اللغة، ج: ٣، ص: ١٤٠، " أوس " .

(٧) ابن منظور. لسان العرب، ج: ١، ص: ٢٧٢ - ٢٧٣، " أوس " .

مُشْتَرِكاً مع المعنى الأول، وأما ما عُنِيَ به القبر والصاحب، فقد تم ذكرهما في مُعْجَم العَيْن بِنَاءً عَلَى ما رُوِيَ فِي التَهْذِيبِ، وَأَشَارَ إِلَى ذَلِكَ مُحَقِّقاً العَيْنَ، وَلَمْ تُذَكَرَ الشَوَاهِدُ الَّتِي ذَكَرَهَا الأَزْهَرِيُّ، وَحَكَمَ بِصِنَاعَةِ اللَّيْثِ بْنِ الْمُظْفَرِ لَهَا، وَاقْتَصَرَ الفِیومی^(٢) عَلَى المعنى الأول فقط، وَذَكَرَ الفِیروزِ أبا دِي^(٣) المعاني جميعها الَّتِي أُنْكَرَ صِحَّتُهَا فِي التَهْذِيبِ مِمَّا يَدْحُضُ ما زَعَمَهُ الأَزْهَرِيُّ بِعَدَمِ دَلَالَةِ هَذَا اللَّفْظِ إِلَّا عَلَى المعنى الأول، وَحُكْمَهُ بِتَخَطُّئِهِ ما قَالَ اللَّيْثُ بْنُ الْمُظْفَرِ بِاشْتِرَاكِ أَكْثَرِ مَنْ مَعْنَى بِاللَّفْظِ نَفْسِهِ.

التحميغ:

"اللِيثُ: حَمَّجَتِ العَيْنُ إِذَا غَارَتْ، وَأَنْشَدَ:

لَقَدْ تَقَوَّدُ الخَيْلَ لَمْ تُحَمَّجْ

قَالَ: وَيُقَالُ: تَحْمِجُهَا: هُزَّالَهَا..... قُلْتُ: التَحْمِيجُ عِنْدَ العَرَبِ: نَظْرٌ بِتَحْدِيقٍ،..... قُلْتُ: وَأَمَّا قَوْلُ اللَّيْثِ فِي تَحْمِيجِ العَيْنِ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الغُورِ فَلَا يُعْرَفُ، وَكَذَلِكَ التَحْمِيجُ بِمَعْنَى الهُزَالِ مُنْكَرٌ^(٤).

يُنْكَرُ الأَزْهَرِيُّ ما قَالَه اللَّيْثُ بْنُ الْمُظْفَرِ، بِجَعْلِ حَمَّجَتِ مِنَ المُشْتَرَكِ اللَّفْظِيِّ، بِدَلَالَتِهَا عَلَى غُورِ العَيْنِ وَهُزَالِ الخَيْلِ، كَمَا وَرَدَ ذَلِكَ فِي العَيْنِ^(٥) وَيُرَى الصَّوَابُ هُوَ النَظْرُ بِتَحْدِيقٍ مَتَوَعِداً وَمُفْزَعاً، وَأَيْدِ ابْنِ دُرَيْدٍ^(٦) تَحْمِيجُ العَيْنِ تَصْغِيرُهَا لَيْسَتْ تُشْفَى النَظْرُ وَأَمَّا الصَّاحِبُ بْنُ عَبَّادٍ^(٧) فَذَكَرَ المعاني جميعها الَّتِي رَفَضَهَا الأَزْهَرِيُّ، وَيَتَّبِعُ

(١) الفراهيدي. العين، ج: ٧، ص: ٣٣١، "أس".

(٢) الفيومي. المصباح المنير، ج: ١، ص: ٢٦، "أوس".

(٣) الفيروز آبادي. القاموس المحيط، ج: ٢، ص: ٢٠٦، "أوس".

(٤) الأزهري. تهذيب اللغة، ج: ٤، ص: ١٦٦ - ١٦٧، "حمج".

(٥) الفراهيدي. العين، ج: ٣، ص: ٨٨، "حمج".

(٦) ابن دريد. جمهرة اللغة، ج: ١، ص: ٤٩٢، "حمج".

(٧) ابن عباد. المحيط في اللغة، ج: ١، ص: ٣٠٧، "حمج".

ابن منظور^(١) صحة معنى تغور العين، وارتباط هزال الخيل بسبب تغور عينيها، وذكر الفيروزآبادي^(٢) التحميج بتغور العينيين، ويبدو أنّ دلالة تحميج العين بعد أن كان يُعنى به تغور العين وصغرهما، اختص بالخيل في حال هزالها، التي يظهر عليها ذلك خلال تغور عينيها، الأمر الذي يُظهر المعرفة الكاملة بما رفضه الأزهري.

العرضُ:

"وقال الليث: عرضُ الرجلِ: حَسَبُه، وقال غيره: العرضُ: وادي اليمامة. ويُقال لكلِّ وادٍ فيه قَرْيٌ ومياهٌ: عرضٌ. وقال الراجز:

ألا ترى في كلِّ عرضٍ مُعرضٍ
كلُّ رَدَاحٍ دَوْحَة المحوِّضِ

وقال الأصمعي: أخصبَ ذلك العرضُ، وأخصبت أعراضُ المدينة، وهي قراها التي في أوديتها. وقال شمر: أعراض اليمامة هي بطونُ سوادها حيث الزرع والنخل"^(٣).

يرى الأزهري أنّ العرض تعني بالإضافة إلى ما تعنيه من الحسب والشرف، فهي تقصد وادي اليمامة، ويتضح من ذلك قصده أنّه كان ينبغي على الليث بن المظفر ذكرهما معاً، كمُشترَكٍ لفظي، وهذا ما أيده ابن دُرَيْد^(٤) والصاحب بن عباد^(٥) وابن فارس^(٦) وابن منظور^(٧) والفيروزآبادي^(٨)، بينما اقتصر الفيومي^(٩) على المعنى الأول الأول المذكور بنصه في العين^(١٠)، مما يعلل بانتقال ذكر اللفظ من الحقيقة إلى المجاز ذلك أنّه المألوف من القصد بالعرض هو الحسب والشرف، ويُعَضِّدُ ذلك ما

(١) ابن منظور. لسان العرب، ج: ٢، ص: ٥٨٢ - ٥٨٣، "حمج".

(٢) الفيروزآبادي. القاموس المحيط، ج: ١، ص: ١٩٠، "حمج".

(٣) الأزهري. تهذيب اللغة، ج: ١، ص: ٤٥٨، "عرض".

(٤) ابن دريد. جمهرة اللغة، ج: ١، ص: ٥٩، "عرض".

(٥) ابن عباد. المحيط في اللغة، ج: ١، ص: ١٣٨، "عرض".

(٦) ابن فارس. مقاييس اللغة، ج: ٤، ص: ٢٧٣ - ٢٨٠، "عرض".

(٧) ابن منظور. لسان العرب، ج: ٦، ص: ١٨٠، "عرض".

(٨) الفيروزآبادي. القاموس المحيط، ج: ٢، ص: ٣٤٧، "عرض".

(٩) الفيومي. المصباح المنير، ج: ٢، ص: ٦١٥ - ٦١٦، "عرض".

(١٠) الفراهيدي. العين، ج: ١، ص: ٢٧٤، "عرض".

ذكره صلى الله عليه وسلم في خُطبة حجة الوداع، فلم يقصد منها وادي اليمامة، وقد يكون تسمية وادي اليمامة بهذا الاسم، جاءت في وقت متأخر عن زمن كتاب العين، فلذلك لم يذكرها الليث بن المظفر (كما يرى الأزهري) بهذا المعنى، فهي ليست من المشترك اللفظي الواجب ذكره والإشارة إليه كغيره من الأنماط الأخرى.

العاج:

"وقال الليث: العاج: أنياب الفيلة، قال ولا يُسمى غيرُ النابِ عاجاً. وقال شمر: يُقال للمسك: عاج. قال: وأنشدني ابن الأعرابي: وفي العاج والحِمْءِ كَفَّ بنانها كشحم النقا لم يعطها الزند قاذحُ قلت: والدليل على صحة ما قال شمر في العاج أنه المسك ما جاء في حديث مرفوع أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال لثوبان: اشترِ لفاطمة سواراً من عاج، لم يُرد بالعاج ما يُخرط من أنياب الفيلة، لأن أنيابها ميتة، وإنما العاج الذبل وهو ظهر السلحفاة البحرية، وقال ابن شميل المسك من الذبل ومن العاج كهيئة السوار تجعله المرأة في يديها فذاك المسك. قال: والذبل. القرون فإذا كان من ذبل فهو مسك لا غير" (١).

يرى الأزهري عدم إنكار العاج أنه أنياب الفيل، إلا أنه يؤكد ما تعنيه أيضاً من المسك، بناءً على ما رواه شمر جاعلاً ذلك من المشترك اللفظي، بدليل تعليقه لما ورد في الحديث المرفوع بعدم كون العاج التي يُقصدُ بها نابُ الفيل نظراً لموتها، وما هذه الروايات التي سردها الأزهري إلا ليؤكد اشتراك المسك بلفظ العاج، التي لم ترد في معجم العين (٢) إلا ناب الفيل، والناظر فيما أوردته المعجمات يلحظ الأصلية فيما روي عن الليث بن المظفر كما هو الشأن عند الفيومي (٣) الذي ذكر ما ورد في (العين) صراحةً، وابن منظور (٤) الذي روى ذلك عن سيبويه والجوهرى، وكذلك

(١) الأزهري. تهذيب اللغة، ج: ٣، ص: ٤٨، "عاج".

(٢) الفراهيدي. العين، ج: ٢، ص: ١٨٥، "عاج".

(٣) الفيومي. المصباح المنير، ج: ٢، ص: ٦٦٨، "عوج".

(٤) ابن منظور. لسان العرب، ج: ٦، ص: ٥٠٣، "عوج".

الفيروز آبادي^(١) الذين ذكر بأنه عظم الفيل، وأشار الفيومي إلى الحديث المرفوع الذي يُعدُّ حُجَّةً لِمَنْ يَقُولُ بِالطَّهَّارَةِ، بَأَنَّ الْمَقْصُودَ فِيهِ مَا احْتَجَّ فِيهِ الْأَزْهَرِيُّ مِنْ رِوَايَةِ شَمْرٍ، وَمِنْ تَعْلِيلَاتِ ابْنِ مَنْظُورٍ لَمَّا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ، وَمَا رُوِيَ فِي التَّهْذِيبِ بِصَحَّةِ مَجِيءِ الْعَاجِ دَالًّا عَلَى نَابِ الْفِيلِ، وَالْمَسْكَ الْمُسْتَخْلَصِ مِنْ ظَهْرِ السَّلْحَفَةِ الْبَحْرِيَّةِ، وَتَعْلِيلُ ذَلِكَ فِي أَنْ مَا قَالَهُ اللَّيْثُ بْنُ الْمُظْفَرِ هُوَ الْأَصْلُ بِدَلِيلِ بَقَاءِ ذِكْرِهِ بِهَذَا الْمَعْنَى إِلَى وَقْتِنَا الْحَاضِرِ، وَلَا نَكَادُ نَسْمَعُ الْمَسْكَ أَوْ ظَهَرَ السَّلْحَفَةَ بِهَذَا اللَّفْظِ إِلَّا أَنَّهُ تَطَوَّرَتْ دَلَالَتُهُ لَمَّا بَيْنَهُمَا مِنْ تَشَابُهٍ فِي الْقَسْوَةِ وَالصَّلَابَةِ، فَأدى ذلك إلى أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ قَدْ تَخَصَّصَ مَعْنَاهُ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ ذَكَرُوهُ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى نَابِ الْفِيلِ إِلَى الْمَسْكَ الْمُسْتَخْرَجِ مِنْ ظَهْرِ السَّلْحَفَةِ الْبَحْرِيَّةِ، وَعِنْدَمَا قَامَ جَامِعُ اللَّغَةِ وَجَدُوا هَذَا اللَّفْظَ دَالًّا عَلَى الْمَعْنِيِّينَ، فَذَكَرُوهُمَا مَعًا، وَهَذَا الشَّأْنُ مَعَ كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَادِّ الْمُعْجَمِيَّةِ الَّتِي تَذَكَّرُ مِنْ قَبِيلِ الْمُسْتَشْرَكِ اللَّفْظِيِّ.

2.4 الترادف:

وَهُوَ تَسْمِيَةُ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ بِأَسْمَاءٍ مُخْتَلَفَةٍ، كَمَا فِي: السَّيْفِ، الْمُهَنْدِ، وَالْحُسَامِ^(٢)، وَكَذَلِكَ يُقْصَدُ بِهِ "الْأَلْفَاظُ الْمُفْرَدَةُ الدَّالَّةُ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ بِاعْتِبَارِ وَاحِدٍ"^(٣)، كَمَا قَالَ بِذَلِكَ اللَّغَوِيُّونَ الْقُدَمَاءُ، فِي حِينِ ذَهَبِ اللَّغَوِيُّونَ الْمُحَدِّثُونَ إِلَى أَنَّهُ: الْأَلْفَاظُ الْمُتَّحِدَةُ الْمَعْنَى، وَالَّتِي تَقْبَلُ التَّبَادُلَ فِيمَا بَيْنَهَا فِي أَيِّ سِيَاقٍ^(٤)، وَاللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ مِنَ اللُّغَاتِ الْإِنْسَانِيَّةِ الثَّرِيَّةِ بِالْمُتْرَادِفَاتِ، نَظْرًا لِمَا تَحْتَوِيهِ مِنْ أَسْمَاءٍ وَأَفْعَالٍ وَصِفَاتٍ مُتْرَادِفَةٍ^(٥)،

(١) الفيروز آبادي. القاموس المحيط، ج: ١، ص: ٢٠٨، "عوج".

(٢) انظر: ابن فارس. الصحابي في فقه اللغة، ص: ٩٧.

(٣) السيوطي. المزهري في علوم اللغة، ج: ١، ص: ٤٠٢.

(٤) انظر: عبد التواب. فصول في فقه اللغة، ص: ٣٠٩.

(٥) انظر: وافي. فقه اللغة، ص: ١٦٨.

وتعددت الآراء ووجهات النظر عند اللغويين القدماء، بين مثبت وقوعه، ومُنكرٍ لذلك، إضافةً إلى مَنْ حاولَ التوفيقَ بين الرأيين^(١). ولم ينكر اللغويون المُحدثون الترادف، لكن وضعوه ضمنَ أُطرٍ وشروطٍ، منها: الاتحاد التام في المعنى بين الألفاظ الأخرى^(٢). وتقف خلف نشوء هذه الظاهرة اللغوية أسبابٌ عدةٌ يأتي اختلافُ اللهجات في طبيعتها ما نتج عن هذا الاختلاف بتعدد الأسماء المختصة بالشيء الواحد في اللهجات المختلفة، نتيجة تسمية كل قبيلة باسم يختص بها، وبعد أن احتكت القبائل ببعضها، ونشأت اللغة العربية المشتركة، بقيت هذه اللغة محتفظة بما يدل على مُسمى واحد في اللهجات المختلفة^(٣)، كذلك فإن وصف الشيء الموضوع لمعنى واحدٍ بصفاتٍ متعددة، ثم جعل هذه الصفات تحل محل الاسم، مما يظهر الترادف لهذا الاسم، ويُضاف إليها كذلك التطور اللغوي الذي تتعرض له المفردة الواحدة، مما يجعل اللفظين لمعنى واحد^(٤). ومن الشواهد التي أوردها الأزهري على الترادف، وخالف فيها الأزهري الليث بن المظفر:

البحرُ والنصيح:

"الليث: النصيح: البحر وأنشد:

أدليت دكوي في النصيح الزاخر

قلتُ: قوله: النصيح: البحر غير معروف، وأراد بالنصيح: ماء بئر ناصع الماء ليس بكادر، لأن ماء البحر لا يُدلى فيه الدلو، يُقال: ماء ناصع وماصع ونصيح إذا كان صافياً (والمعروف في البحر البضيع، بالباء والضاد)"^(٥).

وأيد هذا الترادف صاحب بن عباد^(٦) إذ ذكر ذلك عن الخليل، وابن سيده^(١) وابن منظور^(٢) الذي روى ما ساقه الأزهري في التهذيب، وما جاء ذكره في

(١) انظر: أنيس. في اللهجات العربية، ص: ١٧٨ - ١٧٩.

(٢) انظر: المرجع نفسه، ص: ١٧٨ - ١٧٩.

(٣) انظر: عبد التواب. فصول في فقه العربية، ص: ٣٠٩.

(٤) انظر: عبد التواب. فصول في فقه العربية، ص: ٣٠٩.

(٥) الأزهري، تهذيب اللغة، ج: ٢، ص: ٣٦، "نصح".

(٦) ابن عباد. المحيط في اللغة، ج: ١، ص: ١٣٤، "نصح".

العين^(٣) يظهر الرواية له دون الإصرار على أصليّة الترادف بين اللفظين، بالقول بعد البيت لم يعرفه عرام، ولم يُكرهه. قال أبو عبدالله: هُوَ بِالضادِ والياءِ، وَكَذَلِكَ البيت ولم يشك فيه، وقال: هو مأخوذ من البضع، وهو الشقُّ، كَأَنَّ هذا البحرَ شِقَّةٌ شُقَّتْ مِنْ البحرِ الأعظم"، وأما لفظ البضيع فذكر صراحةً بمعنى البحر عند ابن فارس^(٤) وابن منظور^(٥) إضافة إلى ما يعنيه من الجزيرة في البحر، كما ذكرها ابن دُرَيْدٍ^(٦) والصاحب بن عباد^(٧)، ولم يُذكر نهائياً أَنَّ النصيغ يُقصدُ بِهِ البئر، كما قال بذلك الأزهري، وكذلك الناصع فيُعنى به الخالص من الألوان، ومن خلال ما وردَ في العين، يتضح احتماليّة وقوع التصحيف و التحريف في اللفظ فأدى إلى حدوث الترادف في الألفاظ المرفوضة لدى الأزهري.

الحبكة والعبكة

"قال الليث: يُقال: ما طَعَمْنَا عنده حَبَكَةٌ ولا لَبَكَةٌ، قال وَبَعْضُ يَقول: وَالْعَبَكَةُ وَالْحَبَكَةُ: الحَبَّةُ من السويق، واللَبَكَةُ: اللقمة من الثريد، قلت: ولم أسمع حبكة بمعنى عَبَكَةٌ لغير الليث"^(٨)، اقتصر الأزهري فيما رواه منسوباً عن الليث بن المُظفر، وجاء في مُعجم العين، ما ورد في مادة (حبك)^(٩)، وَأَغْفَلَ ما تمت روايته في مادة (عبك) التي جاء فيها: "يُقال: ما ذقت عَبَكَةً ولا لَبَكَةً. العَبَكَةُ: قطعة من شيء أوكسرة. واللَبَكَةُ: لقمة من ثريدة ونحوها. قال عرّام: العَبَكَةُ ما ثردته من خبز، وعبكت بعضه^(١٠) فوق بعض، واللَبَكُ سمنٌ تصبه فوق الدقيق، او السويق ثم ترويه".

(١) ابن سيده. المحكم والمحيط الأعظم، ج: ١، ص: ٢٧٧، "نصع".

(٢) ابن منظور. لسان العرب، ج: ٨، ص: ٥٧٧، "نصع".

(٣) الفراهيدي. العين، ج: ١، ص: ٣٠٥، "نصع".

(٤) ابن فارس. مقاييس اللغة، ج: ١، ص: ٢٧٧، "بضع".

(٥) ابن منظور. لسان العرب، ج: ١، ص: ٤٣٨، "بضع".

(٦) ابن دريد. جمهرة اللغة، ج: ١، ص: ٣٧٤، "بضع".

(٧) ابن عباد. المحيط في اللغة، ج: ١، ص: ١٣٤، "بضع".

(٨) الأزهري. تهذيب اللغة، ج: ٤، ص: ١١٠، "حبك".

(٩) الفراهيدي. العين، ج: ١، ص: ٦٦، "حبك".

(١٠) المرجع نفسه، ج: ١، ص: ٢٠٧، "عبك".

ولم يؤيد ما قاله الأزهري سوى ابن فارس^(١)، وأيد ابن دُرَيْد^(٢) والجوهري^(٣) والصاحب بن عباد^(٤) وابن سيده^(٥) وابن منظور^(٦) والفيروزآبادي^(٧) ما قاله الليث بن المُظفر في الترادف في المعنى بين الحَبْكَ والعَبْكَ، ويُعلل ما حدث بين هذين اللفظين من إبدال العين حاءً، لتقارب الصفة والمخرج بينهما، وقد تضمنت المظان اللغوية أنماطاً متعددة على وقوع التبادل بينهما، فربما ذُكِرَ هذا اللفظ بالعين في رواية، وذُكِرَ بالحاء في رواية أخرى، فجمعتا معاً بالمعنى نفسه، ويُؤكِّد ذلك ما جاء في (مُعجم العين) من اقتران اللبْكَ باللفظين.

القرن والقران:

"قال ابن المُظفر: القران، الحبل الذي يُقرنُ به البعيران، وهَوَ القَرْنُ أيضاً، قلتُ: الحبل الذي يُقرنُ بغيران يُقالُ له القَرْنُ، وأما القِران فهو حبلٌ يُقلدُه البعيرُ ويُقادُ به"^(٨)، وما قاله الأزهري في تفسير القرآن لا يختلف عما جاء ذكره في مُعجم مُعجم العين بتفسير القرآن وأغفلها الأزهري، حيث قيل "القِران: حبلٌ يُشدُّ به البعير كأنه يقوده، وجمعه قُرْنٌ"^(٩) واتفق ابنُ دُرَيْد^(١٠) مع الأزهري في صحة القرن وحدها.

(١) ابن فارس. مقاييس اللغة، ج: ٤، ص: ٢١٣ - ٢١٤، "حك".

(٢) ابن دريد. جمهرة اللغة، ج: ١، ص: ٢٨١، "حك".

(٣) الجوهري. تاج اللغة وصحاح العربية، ج: ٤، ص: ١٥٧٨، "حك".

(٤) ابن عباد. المحيط في اللغة، ج: ١، ص: ٢٩٧، "حك".

(٥) ابن سيده. المحكم والمحيط الأعظم، ج: ٣، ص: ٣٥، "حك".

(٦) ابن منظور. لسان العرب، ج: ٢، ص: ٣٠٢، "حك".

(٧) الفيروزآبادي. القاموس المحيط، ج: ٣، ص: ٣٠٧، "حك".

(٨) الأزهري. تهذيب اللغة، ج: ٩، ص: ٩٢، "قرن".

(٩) الفراهيدي. العي، ج: ٥، ص: ١٤١، "قرن".

(١٠) ابن دريد. جمهرة اللغة، ج: ٢، ص: ١٢٢، "قرن".

وأيد الجوهري^(١) والصاحب بن عباد^(٢) وابن فارس^(٣) وابن سيده^(٤) والزمخشري^(٥) والفيومي^(٦) وابن منظور^(٧) والفيروزآبادي^(٨)، مما قاله الليث بن الليث بن المظفر في أن اللفظين مترادفان، ويُعلل ذلك بأن بالترابط بين الأمرين (أي ربط البعير بحبل في عنقه، ثم ربطه ببعير آخر)، أدى إلى جعل الصفات التي أطلقت على هذا الحبل الذي تُربط به البعير سواء وحده أو بغيره، تحل محل اسمه، فصح لذلك وقوع هذا الترادف الذي ذكرته جُلُّ المعجمات.

الأعوس والصيقل:

"قال {الليث}: والأعوس: الصيقل. ثم قال: ويُقال لكل وصاف لشيء: هو أعوس وصاف. وقال جرير:

تجلو السيوف وغيركم يعصى يا ابن القيون وذاك فعل الأعوس
قلت: زابني ما قاله في الأعوس وتفسيره إبداله قافية البيت بغيرها، والرواية: وذاك فعل الصيقل، والقصيدة لجرير معروفة وهي لامية طويلة، وقوله الأعوس: الصيقل ليس بصحيح عندي"^(٩).

وقد أشارَ مُحققا العين^(١٠) إلى احتمالية كون هذا الرجز لغير جرير، مما يدحض التعمد إلى تغيير القافية واتفق الصاحب بن عباد^(١١) وابن فارس^(١٢) وابن

(١) الجوهري. الصحاح، ج: ٦، ص: ٢١٨٠ - ٢١٨١، "قرن".

(٢) ابن عباد. المحيط في اللغة، ج: ٢، ص: ٢١١، "قرن".

(٣) ابن فارس. مقاييس اللغة، ج: ٥، ص: ٧٦، "قرن".

(٤) ابن سيده. المحكم والمحيط الأعظم، ج: ٦، ص: ٢٢٣، "قرن".

(٥) الزمخشري. أساس البلاغة، ص: ٣٦٤، "قرن".

(٦) الفيومي. المصباح المنير، ج:

(٧) ابن منظور. لسان العرب، ج: ٧، ص: ٣٤٠، "قرن".

(٨) الفيروزآبادي. القاموس المحيط، ج: ٤، ص: ٢٥٣، "قرن".

(٩) الأزهرى. تهذيب اللغة، ج: ٣، ص: ٨٧ - ٨٨، "عاس".

(١٠) الفراهيدي. العين، ج: ٢، ص: ٢٠١، "عوس".

(١١) ابن عباد. المحيط في اللغة، ج: ١، ص: ٢١٧، "عوس".

(١٢) ابن فارس. مقاييس اللغة، ج: ٣، ص: ١٨٧، "عوس".

سيده^(١) وابن منظور^(٢) والفيروزآبادي^(٣) مع ما رُوِيَ عن الليث بن المُظفر، بالترادف المُظفر، بالترادف بين الأعوس والصيقل، ويُعلل ذلك باستعمال إحدى القبائل (الأعوس) بهذا المعنى، فرُوِيَ هذا البيت بناء على ما تذكره تلك القبيلة التي لم يُذكر نسبتها، ويُعضد ذلك الاقتصار في مُعجم العين على بيان أنه رجز وليس ببيت شعر كامل، كما ساق الأزهري ذلك، ويُحتمل أيضاً رواية ذلك عن طريق الخطأ، بذكر الأعوس بدلاً من الصيقل، ولم يُقصد بالأعوس صانع السيوف، إنما وصف لمعانها وبريقها، فأُعتقد لذلك أنهما من قبيل التراد.

العصيان والوحام:

"قال {الليث}: وَالْوَحْمُ وَالْوِحَامُ فِي الدَّوَابِّ إِذَا حَمَلَتْ اسْتَعْصَتَ فَيُقَالُ وَحَمَتْ. وَأَنْشُد: قَدْ رَابَهُ عَصِيَانُهَا وَوِحَامُهَا..... وَأَمَّا قَوْلُ اللَّيْثِ: الْوِحَامُ فِي الدَّوَابِّ اسْتَعْصَاؤُهَا إِذَا حَمَلَتْ، فَهُوَ تَفْسِيرٌ بَاطِلٌ فَأَرَاهُ غَلْطَةً إِنَّمَا غَرَّهُ قَوْلُ لَبِيدٍ يَصِفُ عَيْرًا وَأَنَّه {البيت السابق}

فَظَنَّ أَنَّهُ لَمَّا عَطَفَ قَوْلَهُ وَوِحَامُهَا عَلَى قَوْلِهِ عَصِيَانُهَا أَنَّهُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَالْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ وَوِحَامُهَا شَهْوَةٌ الْأُنثَى لِلْعَيْرِ أَرَادَ أَنَّهَا تُرِيحُهُ سِرَّةً وَتَسْتَعْصِي عَلَيْهِ مَعَ شَهْوَتِهَا لَهُ فَقَدْ رَابَهُ ذَلِكَ مِنْهَا حِينَ ظَهَرَ لَهُ مِنْهَا شَيْئَانِ مُتَضَادَانِ"^(٤).

وأيد ابن الجوهري^(٥) وابن القوطية^(٦) والصاحب بن عباد^(٧) وابن فارس^(٨) فارس^(٨) والفيومي^(٩) وابن منظور^(١٠) ما رُوِيَ عن الليث بن المُظفر، وجاء ذكره في

(١) ابن سيده. المحكم والمحيط الأعظم، ج: ٢، ص: ٢١٨، "عوس".

(٢) ابن منظور. لسان العرب، ج: ٦، ص: ٥١٩ - ٥٢٠، "عوس".

(٣) الفيروزآبادي. القاموس المحيط، ج: ٢، ص: ٢٣١، "عوس".

(٤) الأزهري. تهذيب اللغة، ج: ٥، ص: ٢٧٩ - ٢٨٠، "وحم".

(٥) الجوهري. الصحاح، ج: ٥، ص: ٢٠٤٩، "وحم".

(٦) ابن القوطية. الأفعال، ص: ٣٠٣، "وحم".

(٧) ابن عباد. المحيط في اللغة، ج: ١، ص: ٤٠١، "وحم".

(٨) ابن فارس. مقاييس اللغة، ج: ٦، ص: ٩٣، "وحم".

(٩) الفيومي. المصباح المنير، ج: ٢، ص: ٦٥١، "وحم".

(١٠) ابن منظور. لسان العرب، ج: ٩، ص: ٢٤٢، "وحم".

في مُعجم العين^(١)، مما يجعل هذا الترادف له ما يقبله، وليس بالغلط، وقد يكون ذلك بسبب التشارك في الحالات التي تتعرض لها الدواب في حملها، وأما ما قاله الأزهرى في تفسير ما قاله ليبيد، فإنَّ الدواب عندما تحمل تعصى على الذكر رغم الرغبة لديها بسبب الحمل، فهو يُشكل أكبر مانع لها في إتيان ماتريد، فهي لا توحم إلا إذا حملت ولا تستعصي مع الرغبة لديها إلا إذا حملت كذلك، فكان الوحوم والوحام يصح ذكره للدواب في الحالتين، ومما يدعم ذلك فيما أرى عدم ذكر ذلك فيما يتعلق بحمل المرأة ووحامها، التي يُقصد بوحمها ما تشتهي أكله أثناء حملها ولم يُذكر استعصاؤها نهائياً.

3.4 التضاد:

ويَعُدُّ التضادُ داخلاً في بابِ المُشترَكِ اللفظيِّ، غيرَ أَنَّهُ يَتَخَصَّصُ بِدلالةِ اللفظِ الواحدِ على معنيين مُتضادين مُختلفين^(٢)، وقد عرَّفَ اللغويين القدماء التضاد، بأنَّه اللَّفْظُ الواحدُ الذي يَدُلُّ على معنيين مُختلفين مُتضادين^(٣)، كما كان ذلك في إطلاق لفظة الجَوْنِ على الأبيض، والأسود، وكذلك القرء على الأطهار والحَيْضِ^(٤). في حين أنَّ اللغويين المُحدثين، ذَكَرَ بعضهم التضاد بما يَدُلُّ اللفظ الواحد على معنيين مُتضادين^(٥)، فيُعَبِّرُ المفهوم بالتضاد عن عَلاقةِ تقوُّمٍ بين لفظين مُتضادين مُختلفين في الجذر اللغوي المُعجمي^(٦)، ذلك أنَّ الليل والنهار، بالإضافة إلى

(١) الفراهيدي. العين، ج: ٣، ص: ٣١٤، "وحم".

(٢) انظر: السيوطي. المزهرة في علوم اللغة، ج: ١، ص: ٣٨٧.

(٣) انظر: السجستاني، أبو حاتم (ت: ٢٥٥هـ). الأضداد، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، القاهرة - مصر، ١٩٩١م، ص: ٧٥.

(٤) انظر: الثعالبي. فقه اللغة وسر العربية، ص: ٤٥٣.

(٥) انظر: عبد التواب. فصول في فقه العربية، ص: ٣٥٦ - ٣٥٧.

(٦) انظر: بالمر. علم الدلالة، ص: ١٠٩.

إلى تعبيرهما عن معنيين متضادين، فكل واحدة منهما لها في المعجمات جذر لغوي يُختلف عن جذر اللفظ الآخر.

وكان من القدماء مَنْ أنكر وقوع التضاد في اللغة، مُقابل من أقر بوقوعه، شأنه بذلك شأن المُشترك اللفظي، والترادف^(١)، و لحدوثه دوافع وأسباب تأتي اللهجات واختلافها في طليعة هذه الأسباب كما هو الأمر في المُشترك اللفظي والترادف، بميل قبيلة إلى استعمال لفظٍ بدلالةٍ معينة، إلى جانب قبيلة أخرى تذكر هذا اللفظ للدلالة على معنى مُغاير له، بالإضافة إلى التطور الصوتي الذي قد تتاله بعض الأصوات في اللفظ من تغيير أو حذفٍ أو زيادةٍ، وكما أنّ رجوع الكلمة إلى أصليين، بانحدار كلٍّ من المتضادتين من أصلٍ يختلف عن الآخر^(٢).

وتعدُّ هذه الظاهرة اللغوية من صور التطور الدلالي، إذ يستحيل في اللفظ الواحد أن يكون في أصله قد وُضِعَ لمعنيين مُختلفين متضادين، مما يُعلل بأصليّة أحد المعنيين وتطور الآخر عنه، أو بتخصيص المعنى الأصلي بعد أن كَانَ عاماً، للدلالة على معنيين متضادّين مُختلفين^(٣).

ومن الشواهد على التضاد، التي أوردها الأزهري وخالف فيها الليث بن المُظفر:

الزاهق

"الليث: الزَاهِقُ، مِنَ الدَّوَابِّ: السَّمِينُ. قَالَ: وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الزَّاهِقُ: الشَّدِيدُ الْهُزَالِ الَّذِي تَجِدُ زُهُومَةً غُثُوثةً لَحْمِهِ. قُلْتُ: هَذَا غَلَطٌ، إِنَّمَا الزَّاهِقُ: الَّذِي اكْتَنَزَ لَحْمَهُ وَمُخَّهُ، كَمَا قَالَ ابْنُ السُّكَيْتِ"^(٤).

وقد اجتزأ الأزهري ما تم ذكره في مُعجم العين المُختص بهذه المادة، التي يظهر فيها عدم الجزم بالتضاد، بل يُلاحظ الرفض لذلك، حيث قيل: "والزاهق: السمين من الدواب، قال زهير:

مِنْهَا الشَّنُونُ وَمِنْهَا الزَّاهِقُ الزَّهْمُ

(١) انظر: وافي. فقه اللغة، ص: ١٩٣.

(٢) انظر: المرجع نفسه، ص: ١٩٧ - ١٩٨.

(٣) انظر: أنيس. في اللهجات العربية، ص: ١١١ - ١١٢.

(٤) الأزهري. تهذيب اللغة، ج: ٥، ص: ٣٩٢، "زهق".

وَيُقَالُ: الزَّاهِقُ: الشَّدِيدُ الهُزَالِ حَتَّى تَجَدَّ زُهومَةٌ غُوثَةٌ لَحْمِهِ. وَالزَّهْمُ: السَّمِينُ. وَالشَّنُونُ: الَّذِي بَدَأَ فِيهِ الهُزَالُ، وَيُقَالُ: بَلَّ هُوَ الغَايَةَ فِي السَّمَنِ. وَالزَّهْمُ: الكَثِيرُ اللَّحْمِ" (١). وَذَكَرَ ابْنُ دُرَيْدٍ (٢) الزَّاهِقَ بِأَنَّهُ رَقِيقَ المُخِّ، وَالَّذِي بِهِ أَدْنَى الشَّحْمِ، وَلَمْ يَذْكُرِ المَكْتَنَزَ وَرَفَضَ ابْنَ القَوَاطِيَةِ (٣) وَابْنَ فَارِسَ (٤) التَّضَادَ، وَاقْتَصَرُوا عَلَى السَّمِينِ مِنَ الدَّوَابِّ وَأَيْدِ الصَّاحِبِ بْنِ عِبَادٍ (٥) وَابْنَ مَنْظُورٍ (٦) وَالفَيْرُوزِ أبَادِي (٧) التَّضَادَ الَّذِي رَفَضَهُ الأَزْهَرِيُّ، وَأَشَارَ الأَنْبَارِيُّ (٨) إِلَى أَنَّ الزَّاهِقَ مِنَ الأَضْدَادِ، الَّذِي يُعْنَى بِهِ المَيْتَ وَالسَّمِينِ وَالَّذِي يُعْلَلُ اتِّفَاقَ البَعْضِ مَعَ هَذَا التَّضَادِ، وَذَلِكَ أَنَّ المَوْتَ قَدْ يَتَأْتَى بِسَبَبِ الهُزَالِ، وَلِأَنَّهُمَا وَصَفَ لَجْسَمِ الدَّوَابِّ وَلَحْمِهَا.

الصَّوْعُ

"وَقَالَ اللَّيْثُ: الكِمِيُّ يُصَوِّعُ أَقْرَانَهُ إِذَا حَازَهُمْ مِنْ نَوَاحِيهِمْ، وَالرَّاعِي يُصَوِّعُ الإِبِلَ كَذَلِكَ. قُلْتُ: غَلَطَ اللَّيْثُ فِيمَا فَسَّرَ، وَمَعْنَى يَصَوِّعُ (الكِمِيُّ) أَقْرَانَهُ (إِذَا حَمَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ أَوْ) أَنْ يَحْمَلَ عَلَيْهِمْ فَيَفْرُقُ جَمْعَهُمْ. وَكَذَلِكَ الرَّاعِي يُصَوِّعُ إِبِلَهُ إِذَا فَرَّقَهَا (فِي المَرَعَى) وَالتَّيْسَ إِذَا أَرْسَلَ فِي الشَّاءِ صَاعَهَا إِذَا أَرَادَ سَفَادَهَا أَيْ فَرَّقَهَا" (٩).

وَأَيْدِ ابْنِ دُرَيْدٍ (١٠) وَالصَّاحِبِ بْنِ عِبَادٍ (١) وَابْنِ فَارِسٍ (٢) وَالزَّمْخَشَرِيِّ (٣) وَابْنَ مَنْظُورٍ (٤) وَالفَيْرُوزِ أبَادِي (٥) المَعْنَى الَّذِي نَسَبَهُ الأَزْهَرِيُّ إِلَى اللَّيْثِ بْنِ المُظْفَرِ وَقَدْ

(١) الفراهيدي. العين، ج: ٣، ص: ٣٦٣، "زهق".

(٢) ابن دريد. جمهرة اللغة، ج: ٢، ص: ١٦٢، "زهق".

(٣) ابن القوطية. الأفعال، ص: ٢٨٧، "زهق".

(٤) ابن فارس. مقاييس اللغة، ج: ٣، ص: ٣٢، "زهق".

(٥) ابن عباد. المحيط في اللغة، ج: ١، ص: ٤٢٦، "زهق".

(٦) ابن منظور. لسان العرب، ج: ٤، ص: ٤٢٣، "زهق".

(٧) الفيروزآبادي. القاموس المحيط، ج: ٣، ص: ٢٥١، "زهق".

(٨) انظر: الأنباري، محمد بن القاسم (ت: ٣٢٧هـ). الأضداد في اللغة، تحقيق: محمد إبراهيم

إبراهيم الدسوقي، مكتبة القرآن، القاهرة - مصر، ٢٠٠١، ص: ١٠٢.

(٩) الأزهرى. تهذيب اللغة، ج: ٣، ص: ٨٣، "صاع".

(١٠) ابن دريد. جمهرة اللغة، ج: ٢، ص: ٢٦٨، "صوع".

ورد في مُعجم العين^(٦)، وذكر ابن القوطية^(٧) التضاد في هذا الجذر، مع إشارات عند ابن منظور، والفيروزآبادي على ذلك، بسبب دلالة التصوع على التفرق، وما تضمنه العين من الإشارة إلى أن انصاع القوم ذهبوا سراعاً، مما يُؤكد التضاد الذي يُمثله هذا اللفظ، وعلى صحة المعنى الذي قاله الليث بن المُظفر الذي يتضاد مع المعنى الذي يرى الأزهري صوابه، ذلك أن التصوع يكون لتغيير الحالة التي يكون عليها القوم والإبل من التجمع والتفرق.

العوض

"الليث: العَوَضُ: مصدر قولك: عَاضَ يَعْوِضُ عَوَضاً وَعِياضاً، والاسم العِوَضُ، والمستعمل التعويض. تقول: عَوَضْتُهُ مِنْ هَيْبَتِهِ خيراً، واعتاضني فلان إذا جاء طالباً للعوض والصلّة، واستعاضني إذا سألك العوض..... وَعَاوَضْتُ فلاناً بِعِوَضٍ فِي البيع والأخذ والإعطاء، وَيُقَال: اعتضته مما أعطيته وعَضت: أصبت عَوَضاً....."

قلت: قوله عائض من عَضت أي أخذت عوضاً، لم أسمع له غير الليث، وعائض من عاض يعوض إذا أعطى العوض"^(٨).

ولم يأت في (مُعجم العين)^(٩) ما رفضه الأزهري من كون العائض هو من أخذ العوض، وقد أيد ابن دُرَيْد^(١٠) وابن القوطية^(١١) والصاحب بن عباد^(١) وابن

(١) ابن عباد. المحيط في اللغة، ج: ١، ص: ٤٢١، "صوع".

(٢) ابن فارس. مقاييس اللغة، ج: ٤، ص: ٣٢١، "صوع".

(٣) الزمخشري. أساس البلاغة، ص: ٢٦٢، "صوع".

(٤) ابن منظور. لسان العرب، ج: ٥، ص: ٤٣٠، "صوع".

(٥) الفيروزآبادي. القاموس المحيط، ج: ٣، ص: ٥٥، "صاع".

(٦) الفراهيدي. العين، ج: ٥، ص: ١٩٩، "صوع".

(٧) ابن القوطية. الأفعال، ص: ٢٤٤، "صاع".

(٨) الأزهري. تهذيب اللغة، ج: ٣، ص: ٦٨، "عاض".

(٩) الفراهيدي. العين، ج: ٢، ص: ١٩٣، "عوض".

(١٠) ابن دريد. جمهرة اللغة، ج: ٢، ص: ٢٦٨، "عوض".

(١١) ابن القوطية. الأفعال، ص: ١٦، "عوض".

فارس^(٢) والزمخشري^(٣) والفيومي^(٤) وابن منظور^(٥) والفيروزآبادي^(٦) ما قاله الليث بن المُظفر، بكون العوض هو بالأخذ، ولم يُؤيد الأزهري فيما ذهب إليه سوى إشاراتٍ عند ابن منظور مما نقله عن التهذيب، ويُعلل التضاد الذي قال به الأزهري لاعتماد عمليّة العوض على أمرين مُتضادين هُما الأخذ والإعطاء، وقد أُشيرَ إلى هذين الأمرين في (العين)، مما يُؤكد صحة التضاد بينهما، وأنه يصحّ عدّ العائض من أعطى ومن أخذ، لترابط الأمرين ببعضهما، وليس مُقتصراً على واحدٍ منهما.

المجل

"مَجَلٌ" أبو عبيد عن أبي زيد: مَجَلتُ يده تَمَجَلُ، وَمَجَلتُ تمَجَلُ، لغتان، إذا كان بين الجلد واللحم. وقال الليث: مَجَلتُ يده، إذا مَرَنْتَ وصلَّبت، وكذلك الرَّهْصَةَ تُصِيبُ الدَّابَّةُ في حافرها، فيشْتَدُّ ويَصْلُبُ، قال رؤبة:
رَهْصاً ماجلاً

قلت: والقول في مَجَلتُ يده ما قال أبو زيد، ونحو ذلك^(٧).

وقد جاء في هامش مُعجم العين، ما علق الأزهري على هذه المادة بما يُظهر التضاد فيها^(٨)، وقد ساق ابن السكيت^(٩) مجلت يده بأنها مجلت من العمل ونفطت. وأيدَ ابنُ دُرَيْدٍ^(١٠) وابنُ فارس^(١١) والفيروزآبادي^(١) ما قاله الأزهري بمجل اليد إذا تنفطت، وذهب ابن القوطية^(٢) والصاحب بن عباد^(٣) والزمخشري^(٤) إلى تأييد ما قاله

(١) ابن عباد. المحيط في اللغة، ج: ١، ص: ٢١٤، "عوض".

(٢) ابن فارس. مقاييس اللغة، ج: ٤، ص: ١٨٨، "عوض".

(٣) الزمخشري. أساس البلاغة، ص: ٣١٧، "عوض".

(٤) الفيومي. المصباح المنير، ج: ٢، ص: ٦٧١، "عوض".

(٥) ابن منظور. لسان العرب، ج: ٦، ص: ٥٢٠ - ٥٢١، "عوض".

(٦) الفيروزآبادي. القاموس المحيط، ج: ٢، ص: ٣٥٠، "عوض".

(٧) الأزهري. تهذيب اللغة، ج: ١١، ص: ١٠٥ - ١٠٦، "مجل".

(٨) الفراهيدي. العين، ج: ٦، ص: ١٤٠، "مجل".

(٩) ابن السكيت. إصلاح المنطق، ص: ١٠٣ - ١١٠.

(١٠) ابن دريد. جمهرة اللغة، ج: ٢، ص: ٥٦٢، "مجل".

(١١) ابن فارس. مقاييس اللغة، ج: ٥، ص: ٢٩٨، "مجل".

قاله الليث بن المظفر، وأشار ابن منظور^(٥) إلى التضاد في المعنى لهذا اللفظ، وساق أحاديث تدل على المعنيين، من حيث الصلابة، وتكون الماء بين الجلد والدم، أما التضاد بينهما في أن اليد العاملة تتغلظ وتصلب، وتُصابُ بالفطور المليئة بالماء فتظهر كأنها لينة.

المخَن

"قال الليث: رَجُلٌ مَخْنٌ وامرأةٌ مَخْنَةٌ إلى القِصْرِ ما هو؟.. وفيه زهوٌ وخِفةٌ. قلت: (ما عَلِمْتُ أحداً من أهل اللغة قال في المَخْنِ: إنه القِصْرُ - غيرَ اللَّيْثِ... وَرَوَى أَبُو العباس - عن أبي الأعرابي -: أَنَّهُ قال: المَخْنُ: الطُّولُ"^(٦).

وقد ذكر الأزهري صراحةً في موطن آخر بأنَّ المَخْنَ هُوَ الطويلُ المديدُ^(٧). وهذا ما أيده ابنُ دُرَيْدٍ^(٨)، في حين أنَّ الصاحب بن عباد^(٩) أيد التضاد في هذا الجذر وكذلك ابن فارس^(١٠) حيث أشيرَ في هامش المادة أنَّه من الأضداد، وكذلك الفيروزآبادي^(١١)، وفي حين أنَّ ابن منظور^(١٢) اعتمد فيما رواه على ما جاء ذكره في التهذيب، وما أعقبه الأزهري على الليث بن المظفر مما جاءت روايته في مُعْجَم

(١) الفيروزآبادي. القاموس المحيط، ج: ٤، ص: ٥٠، "مجل".

(٢) ابن القوطية. الأفعال، ص: ١٤٨، "مجل".

(٣) ابن عباد. المحيط في اللغة، ج: ٢، ص: ٤١١، "ملج".

(٤) الزمخشري. أساس البلاغة، ص: ٤٢٢، "مجل".

(٥) ابن منظور. لسان العرب، ج: ٨، ص: ٢١٠، "مجل".

(٦) الأزهري. تهذيب اللغة، ج: ٧، ص: ٤٥١، "مخن".

(٧) المرجع نفسه، ج: ٧، ص: ٤٥٠، "بخن".

(٨) ابن دريد. جمهرة اللغة، ج: ١، ص: ٧٣٨، "مخن".

(٩) ابن عباد. المحيط في اللغة، ج: ٢، ص: ٦٣، "مخن".

(١٠) ابن فارس. مقاييس اللغة، ج: ٥، ص: ٣٠٤، "مخن".

(١١) الفيروزآبادي. القاموس المحيط، ج: ٤، ص: ٢٧٢، "مخن".

(١٢) ابن منظور. لسان العرب، ج: ٨، ص: ٢٢٦ - ٢٢٧، "مخن".

العين^(١)، مما يؤيد صحة التضاد فيه، بأنَّ يكونَ أطلاقاً للدلالة على الطول بغض النظر أكانَ ممدوداً أم قصيراً، ثم تخصصت الدلالة بالإشارة إلى أحدهما ويُعضد ذلك ما قد روته بعض كتب التضاد^(٢) بصحة دلالة المخن على التضاد الذي رفضه الأزهري.

الهيْف

"قال الليث: الهيف: ريحٌ باردةٌ تجيء من مهبِّ الجنوب، وهي أيضاً كلُّ ريحٍ سَموم تُعطِّشُ المالَ وتُبيِّسُ الرطب، وقال ذو الرِّمة: وصَوَّحَ البقلَ نَاجٌ تجيءُ بهِ هَيْفٌ يَمَانِيَّةٌ فِي مَرها نَكَبُ الحِراي، عَن ابنِ السَّكيت: الهيفُ والهوفُ: ريحٌ حارَّةٌ من قِبَلِ اليَمَن... قُلْتُ: والذي قاله الليث في الهيف إنَّهُ ريحٌ باردةٌ خطأ. لا تكونُ الهيفُ إلا حارة"^(٣).

يرفض الأزهري التضاد في هيئة الريح الذي قال به الليث بن المظفر وجاء ذكره في مُعجم العين^(٤)، وكانت رواياتُ ابنِ السكيت^(٥) هي التي استند عليها في بيان ذلك الرفض، وقد أيدَ ابنُ دُرَيْد^(٦)، وابنُ فارس^(٧) والزمخشري^(٨) والفيروزآبادي^(٩) ما ذهب إليه الأزهري، في حين كان الصاحب بن عباد^(١٠)، وابن منظور^(١) ممن أيدوا التضاد كما جاء ذلك في مُعجم العين، وحتى

(١) الفراهيدي. العين، ج: ٤، ص: ٢٨١، "مخن".

(٢) انظر: الأصمعي، عبد الملك بن قريب (ت: ٢١٣هـ)، والسجستاني، أبو حاتم (ت: ٢٥٥هـ)، وابن السكيت، يعقوب بن يوسف (ت: ٢٤٤هـ). ثلاثة كتب في الأضداد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٠م، ص: ٦٥٩، "مخن".

(٣) الأزهري. تهذيب اللغة، ج: ٦، ص: ٤٤٩، "هيف".

(٤) الفراهيدي. العين، ج: ٤، ص: ٩٦، "هيف".

(٥) ابن السكيت. إصلاح المنطق، ص: ٢٢، ٦٥، ٩٢، "هيف"، وص: ٩٢، "هوف".

(٦) ابن دريد. جمهرة اللغة، ج: ٢، ص: ٣٦٧، "هيف".

(٧) ابن فارس. مقاييس اللغة، ج: ٦، ص: ٢٥، "هيف".

(٨) الزمخشري. أساس البلاغة، ص: ٤٢٩، "هيف".

(٩) الفيروزآبادي. القاموس المحيط، ج: ٣، ص: ٢٥١، "هيف".

(١٠) ابن عباد. المحيط في اللغة، ج: ١، ص: ٤٩٢، "هيف".

الهوف التي ذكرها الأزهري بناءً على ما رواه ابن السكيت في أنها الريح الحارة، رُوِيَتْ بأنها الريح الباردة وتمثل ذلك لدى ابنِ دُرَيْدٍ^(٢) وابنِ منظور^(٣) والفيروزآبادي^(٤) الذي يُعلل هذا التضاد بأن يكون حدث تناوب بين الحرفين، كما حفلت بذلك المظان اللغويَّة المتعددة من أنماط شاهدة على ذلك، فأدى إلى ظهورهما معاً بمعنيين مُتضادين، ويُعضد ذلك رواية بعض المُعجمات الهوف بالواو، بأنه الريح الحارة كما هي بالنسبة إلى الهيف كما هو الشأن لدى الصاحب بن عباد^(٥)، أو بعدم بيان الهيئة والحال لهذه الريح كما هو عند ابن فارس^(٦) لكن أشير إلى هبوبها من جهة الجنوب، قد تأتي ذلك بحكم التطور الصوتي لهذا اللفظ، فأدى إلى جمع صورته المُختلفة والمتعددة جميعها، في المُعجمات اللغويَّة، فظهر التضاد في بعضها، بسبب دلالتها على هيئة وصفة الرياح.

4.4 مُتفرقات دلاليَّة

1.4.4 العموم والخصوص:

والمعاني في اللغة العربيَّة منها ما وُضِعَ عاماً، واستعمل عاماً^(٧)، إلا أنه تبعاً لقوانين التطور اللغوي، تخصصت هذه المعاني في الاستعمال بالنسبة لدى بعض الأفراد كما في (السبت) التي وُضعت في للدلالة على معنى الدهر بأسره، ثم تخصصت بالدلالة بالنسبة لبعض من ذكره بيوم مُعين من أيام الأسبوع^(٨)، وكذلك فلم يقتصر الأمر بتخصيص ما كان عاماً بل إنَّ منها ما كان خاصاً فانتقل بالدلالة

(١) ابن منظور. لسان العرب، ج: ٩، ص: ١٨٣، " هيف " .

(٢) ابن دريد. جمهرة اللغة، ج: ٢، ص: ٣٦٧، " هوف " .

(٣) ابن منظور. لسان العرب، ج: ٩، ص: ١٦٢، " هوف " .

(٤) الفيروزآبادي. القاموس المحيط، ج: ٣، ص: ٢٥١، " هوف " .

(٥) ابن عباد. المحيط في اللغة، ج: ١، ص: ٤٩٣، " هوف " .

(٦) ابن فارس. مقاييس اللغة، ج: ٦، ص: ١٥، " هوف " .

(٧) السيوطي. المزهري في علوم اللغة، ج: ١، ص: ٤٢٦.

(٨) المرجع نفسه، ج: ١، ص: ٤٢٨.

على العام، كما في الغيث التي وُضعت للدلالة على المطر، ثم أُطْلِقَتْ لدلالة على كل ما ينبت بالغيث^(١)، وهو تطور على المُشْتَرِكِ اللفظي باختصاص أحد اللفظين بالمعنى أكثر من اللفظ الآخر الذي يشترك معه، ومما جاء في التهذيب من قبيل العموم والخصوص، وأوردها الأزهري مُخالفًا فيها الليث بن المُظفر:

الحيف

"قال الليث: الجَنَفُ الميلُ في الكلام، وفي الأمورِ كُلِّها، نقول: جَنَفَ فلانٌ علينا، وأجَنَفَ في حُكْمه، وَهُوَ شَبِيهُ بِالْحَيْفِ، إلا أَنَّ الْحَيْفَ من الحاكمِ خاصَّةً، والجَنَفُ عامٌ... قلتُ: أمَّا قوله الحَيْفُ من الحاكمِ خاصَّةً، فهو خطأ، والحَيْفُ من كُلِّ مَنْ حافٍ، أي جَارٍ. ومنه قول بعض الفقهاء: يُرَدُّ من حَيْفِ النَّاحِلِ ما يُرَدُّ من جَنَفِ الْمُوصَى، والنَّاحِلُ إذا فَضَّلَ بعضُ أولاده على بعضِ بَنَجَلٍ فقد حافٍ وليس بحاكمٍ"^(٢).

وقد جاء في مُعْجَمِ العَيْنِ بأنَّ "الحَيْفَ الميلُ في الحُكْمِ، وحافٍ يحيف حيفاً"^(٣)، وُفِرِقَ فيه بين الجنف والحيف^(٤) كما روى ذلك الأزهري، وذكر ابن القوطية^(٥) والصاحب بن عباد^(٦) وابن فارس^(٧) والزمخشري^(٨) والفيروزآبادي^(٩) والفيروزآبادي^(٩) الحيف بأنه الظلم والجور، دون الإشارة إلى مَنْ هو مُختصٌّ بذلك، وكان الفيومي^(١٠) أشار إلى أَنَّ الجور غيرَ مقصورٍ على الحاكمِ أو غيره، وأما ابن

(١) المرجع نفسه، ج: ١، ص: ٤٢٨.

(٢) الأزهري. تهذيب اللغة، ج: ١١، ص: ١١١، "جنف".

(٣) الفراهيدي. العين، ج: ٣، ص: ٣٠٧، "حيف".

(٤) المرجع نفسه، ج: ٦، ص: ١٤٣، "جنف".

(٥) ابن القوطية. الأفعال، ص: ٢١٣، "حيف".

(٦) ابن عباد. المحيط في اللغة، ج: ١، ص: ٣٩٨، "حيف".

(٧) ابن فارس. مقاييس اللغة، ج: ٢، ص: ١٢٥، "حيف".

(٨) الزمخشري. أساس البلاغة، ص: ٦٦، "جنف".

(٩) الفيروزآبادي. القاموس المحيط، ج: ٣، ص: ١٣٥، "حيف".

(١٠) الفيومي. المصباح المنير، ج: ١، ص: ٢٤٨، "حيف".

منظور^(١) فقد اعتمد على ما جاء ذكره في التهذيب، ويتضح إليّ صحة اقتصار الحيف واختصاصه بالميل والجور في الحكم، دون القصد بالحاكم الملك أو السلطان، وتبين ذلك في تحليل الأزهري نفسه، بالحيف الواقع على الأبناء من آبائهم بما يتعلق بأحكام الوصية والميراث، على عكس من الجنف التي يُقصدُ بها الميل في الأمور كلها.

الردج

"قال الليث: الردج: ما يخرج من بطن السخلة أول ما يرضع، ويقال للصبي أيضاً. قلت: الردج لا يكون إلا لذي الحافر"^(٢).

وقد جاء في هامش (العين)^(٣) ما علق عليه الأزهري باقتصار الردج على ذوات الحافر، بعد أن ذكر في نص هذه المادة بيتاً شعرياً شاهداً على اختصاص الحيوانات به، وهو قول الشاعر:

وَالكَلْبُ يَلْحَسُ عَنْ حَرْفِ اسْتِهِ الرَّدْجَا وَقَدْ أَيْدِ ابْنِ دُرَيْدٍ^(٤)، وَالصَّاحِبُ بْنُ عَبَادٍ^(٥)،
عَبَادٍ^(٥)، وَابْنُ مَنْظُورٍ^(٦)، وَالْفَيْرُوزِ أِبَادِي^(٧) مَا قَالَهُ الْأَزْهَرِيُّ، وَقَدْ ذَكَرُوا فِي
مُعْجَمَاتِهِمْ إِلَى شَبْهِ هَذَا الْحَدِثِ بِمَا يَخْرُجُ مِنْ بَطْنِ الصَّبِيِّ حِينَ وَلادته المُسْمَى
بِالعَقِيِّ، ذِي اللَّوْنِ الْأَسْوَدِ اللَّزْجِ كَالغِرَاءِ، وَكَانَ (العين) فِي طَلِيعَةٍ مِنْ أَشَارِ إِلَى
ذَلِكَ^(٨) وَتَبَعْتَهُ فِي ذَلِكَ الْمُعْجَمَاتِ الْأُخْرَى، وَأَمَّا مَا قَالَهُ اللَّيْثُ بْنُ الْمُظْفَرِ بِعُمُومِ الرَّدْجِ
الرَّدْجِ عَلَى الْحَيْوَانِ وَالْإِنْسَانِ، فَيَعْلَلُ بِسَبَبِ التَّشَابُهِ فِي الْوَضْعِ بَيْنَهُمَا، فَكَانَ يَصِحُّ
إِطْلَاقُهُ عَلَى الْعُمُومِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ ذَلِكَ أَيَّ تَأْيِيدٍ، وَيَلَاحِظُ أَيْضاً اجْتِزَاءَ فِي النَّصِّ

(١) ابن منظور. لسان العرب، ج: ٢، ص: ٦٨٦، "حيف".

(٢) الأزهري. تهذيب اللغة، ج: ١٠، ص: ٦٤١، "ردج".

(٣) الفراهيدي. العين، ج: ٦، ص: ٧٧، "ردج".

(٤) ابن دريد. جمهرة اللغة، ج: ١، ص: ٥٠٠، "ردج".

(٥) ابن عباد. المحيط في اللغة، ج: ١، ص: ٣٨٣، "ردج".

(٦) ابن منظور. لسان العرب، ج: ٤، ص: ١١٢، "ردج".

(٧) الفيروز آبادي. القاموس المحيط، ج: ١، ص: ١٩٧، "ردج".

(٨) الفراهيدي. العين، ج: ٢، ص: ١٧٨، "عقي".

الأصلي لمعجم العين، بدليل توسط دلالاته على الصبي، بين الشرح والبيت الشاهد، وعدم ذكره التشارك بينهما في جذر (عقي)، وقد يكون ساق ذلك لبيان ما تكون عليه حالتاهما.

4.4.2 المُعَرَّب:

هُوَ "ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعية لمعانٍ في غير لغتها"^(١). ويُطلق ذلك على ما استعمله العرب الفصحاء^(٢) في عصر الجاهلية ومن يُحتج بلغتهم^(٣) كما ذهب إلى ذلك اللغويون المُحدثون، ونالت قضية المُعَرَّب أهمية بالنسبة بالنسبة إلى البحث اللغوي، بين من أقر بوجوده ومن أنكره، ومن توسط بين الموقفين، وهذا قد تأتى بسبب الاختلاف في وروده في القرآن الكريم^(٤). ومن الأمثلة التي ساقها الأزهري في تهذيب اللغة، على المُعَرَّب، وخالف فيها الليث بن المُظفر:

الحنة

"أبو عبيد عن أبي زيد: الإحنة الحقد في الصدر، وقد أحنيت عليه آحنُ أحنَا وأحنَتْهُمُ وَأَحْنَةُ من الإحنة. وقال الليث نحوه، قال: وربما قالوا: حنة. قلت حنة ليس من كلام العرب، وأنكر الأصمعيُّ والفراءُ وغيرهما حنةً وقالوا الصواب إحنةً وجمعها إحن"^(٥).

وما جاء في مُعجم العين^(٦) هو الصواب الذي يراه الأزهري كما قال بذلك الأصمعي والفراء، وأما حنة فقد أشير لها دون جزم بصحتها، وذكر ابن

(١) السيوطي. المزهري في علوم اللغة، ج: ١، ص: ٢٦٨.

(٢) انظر: وافي. فقه اللغة، ص: ١٩٩.

(٣) انظر: الأنطاكي، محمد. دراسات في فقه اللغة، دار الشرق العربي، بيروت - لبنان، (د.ت)، ص: ٣٤٩.

(٤) انظر: السيوطي. المزهري في علوم اللغة، ج: ١، ص: ٢٦.

(٥) الأزهري. تهذيب اللغة، ج: ٥، ص: ٢٥٧، "أحن".

(٦) الفراهيدي. العين، ج: ٣، ص: ٣٠٥، "أحن".

القوطية^(١) والصاحب ابن عباد^(٢) وابن فارس^(٣) والفيومي^(٤) وابن منظور^(٥) والفيروزآبادي^(٦) الإحنة كما قال بذلك الأزهري، وجاء في (العين)، ولم يذكر الحنة سوى الصاحب بن عباد وابن منظور الذي اعتمد على ما روي في التهذيب، وساق روايات أخرى جاء فيها ذكر الحنة بمعنى الحقد، ولم يُشر فيها إلى احتمالية أنه ليس لفظاً عربياً

الكشمة

"قال الليث: الكشمة: بقلة تكون في رمال بني سعد.. طيبة رخصة. قلت: قد أقمت في رمال بني سعد دهرًا، فما رأيت بها كشمة ولا سمعت بها وأحسبها نبطية] وما أراها عربية"^(٧).

وهذا ما جاء ذكره في معجم العين^(٨) ولم يذكر ذلك من المعجمات اللغوية سوى ابن منظور^(٩) الذي روى ما جاء في التهذيب، وأيد تعريبه، وأشار الجواليقي^(١٠) إلى هذه المفردة، بناءً على ما قاله الأزهري، وأيد أنها من الألفاظ النبطية، وقد احتكم الأزهري في حكمه هذا إلى ما لاحظته وشاهده بنفسه بسبب إقامته عند بني سعد فكان على معرفة بألفاظهم ودلالاتها، ولعل مجيء هذه اللفظة في لهجة قبيلة بني سعد - كما قال بذلك الليث بن المظفر - من قبيل ما اختلط به كلام

(١) ابن القوطية. الأفعال، ص: ١٨٠، "أحن".

(٢) ابن عباد. المحيط في اللغة، ج: ١، ص: ٣٩٨، "أحن".

(٣) ابن فارس. مقاييس اللغة، ج: ١، ص: ٦٧، "أحن".

(٤) الفيومي. المصباح المنير، ج: ١، ص: ١٣، "أحن".

(٥) ابن منظور. لسان العرب، ج: ١، ص: ٨٩، "أحن".

(٦) الفيروزآبادي. القاموس المحيط، ج: ٤، ص: ١٩٧، "أحن".

(٧) الأزهري. تهذيب اللغة، ج: ٧، ص: ٦٣٥، "كشخ" و "كشخ".

(٨) الفراهيدي. العين، ج: ٤، ص: ٣٢٣، "كشخ".

(٩) ابن منظور. لسان العرب، ج: ٧، ص: ٦٦٩، "كشخ".

(١٠) الجواليقي. المعرب من الكلام الأعجمي، ص: ١٣٧، "الكشمة".

العرب بالكلام الأعجمي عندما نقله العرب إلى لغتهم^(١)، وخلو هذه الكلمة من أحد الحروف الشفويّة وأحرف الذلق يُبين أنها ليست عربية، كما أشار إلى ذلك الخليل بن أحمد الفراهيدي، بقوله: " فَإِنْ وَرَدَتْ عَلَيْكَ كَلِمَةٌ رُبَاعِيَّةٌ أَوْ خُمَاسِيَّةٌ مُعْرَاةٌ مِنْ حُرُوفِ الذَّلَقِ أَوْ الشَّفْوِيَّةِ وَلَا يَكُونُ فِي تِلْكَ الْكَلِمَةِ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ حَرْفٌ وَاحِدٌ أَوْ اثْنَانِ أَوْ فَوْقَ ذَلِكَ فَاعْلَمْ أَنَّ تِلْكَ الْكَلِمَةَ مُحَدَّثَةٌ مُبْتَدَعَةٌ لَيْسَتْ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ لِأَنَّكَ لَسْتَ وَاجِدًا مَنْ يَسْمَعُ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ كَلِمَةً وَاحِدَةً رُبَاعِيَّةً أَوْ خُمَاسِيَّةً إِلَّا وَفِيهَا مِنْ حُرُوفِ الذَّلَقِ وَالشَّفْوِيَّةِ وَاحِدٌ أَوْ اثْنَانِ أَوْ أَكْثَرُ " (٢)

3.4.4 الخاتمة

وبعد أن عرضنا لموضوع هذه الدراسة بالبحث والتحليل، فإنه لا بد لكل دراسة من نتائج تتناسب وحجم الجهد الذي بُذل فيها، وأبرز ما توصلنا إليه من نتائج ما يلي:
أولاً: اختصاص الليث بن المظفر بهذه التسمية بناءً على ما ذكره الأزهرى في مقدمة تهذيب اللغة وذكره الأزهرى في طليعة اللغويين الذين يتشكك في صحة رواياتهم.

ثانياً: عناية الأزهرى في جُل كتابه على روايات الليث بن المظفر، والتي كان يصدر حكمه على بعضها ببيان الصواب وأحيان يتوقف دون حكم.
ثالثاً: كانت الروايات التي خالف فيها الأزهرى الليث بن المظفر مُتأثرة في ثنايا أجزاء مُعجم تهذيب اللغة.

رابعاً: تفاوتت المُخالفات فيما بينها فقد ظهرت بكثرة فيما يتعلق بالقضايا الصوتية بينما ظهرت بصورة أقل في القضايا الصرفية والقضايا الدلالية في حين أنها ظهرت بشكل قليل بالقضايا النحوية، ويمكن تفسير ذلك بمنهجية مُعجم العين الصوتية الصرفية، القائم على أساس ترتيب الحروف العربية حسب مخارجها الصوتية ونظام

(١) الجواليقي. المعرب من الكلام الأعجمي، ص: 8.

(٢) الفراهيدي. العين، ج: 1، ص: 52.

التقليبات والأبنيّة، إضافة إلى المهمة الأساسيّة للمُعجمات وهي الدلالة، دون إغفال الظواهر النحويّة وان لم تحظ كغيرها من الظواهر الأخرى.

خامساً: قيام الأزهري بالاجتراء والبتير للنص الحقيقي المذكور في مُعجم العين فيما ساقه ليُخالف به الليث بن المُظفر، إضافةً إلى اعتماده على الرواية التي تدعم ما ذهب إليه في حال تعددت الروايات، وكذلك نسبة رواياتٍ وأقوالٍ لم تأت في مُعجم العين.

سادساً: يُعدُّ التصحيف والتحريف في مُعجم العين له الدورُ الأكبرُ في الحُكم بجنوح الليث بن المُظفر إلى المُخالفة اللغويّة كما يرى بذلك الأزهري وبالأخص القضايا الصوتيّة وهذا ما تبين في إشارة محققي العين في هوامش بعض المواد التي وقع فيها ذلك.

سابعاً: اتفاق الكثير من الروايات اللغويّة سواء ما جاء في المُعجمات أو المظان اللغويّة المُختلفة بصحة ما نُسبَ إلى الليث بن المُظفر، وكان الصاحبُ بنُ عباد في مُعجمه ((المُحيط في اللغة)) من أكثر مؤيدي صحة هذه الروايات، وكذلك وجود روايات لغويّة عديدة تدعم صحة ما ذهب إليه سواء بشواهد شعريّةٍ ومن اللهجات والقراءات القرآنية وأراء لغويّة.

ثامناً: البُعد الزمني بين مُعجم (العين) و مُعجم (تهذيب اللغة) له دور في ظهور هذه المُخالفات، بوقوع بعض النُسخ بها، فوصل إلى الأزهري بالصورة التي وجد فيها المُخالفات.

تاسعاً: استخدم الأزهري مُصطلحات مُختلفة في بيان مُخالفته لبعض روايات الليث بن المُظفر والتي أُصدر حُكماً قاطعاً فيها مثل: ((الصواب، وهو خطأ، ولم أسمع له لغيره، وأراه، ولعله أراد، وأحسبه، وأظنه)).

المراجع

- ابن الأثير، الإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت 606 هـ - د.ت) **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: محمود محمد الطناحي وظاهر أحمد الزاوي، دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى البابي الحلبي الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد ت(370) هـ (1964). **تهذيب اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، دار المصرية للتأليف والترجمة، الطبعة الرابعة.
- الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد ت(370) هـ، (2001). **تهذيب اللغة**، تحقيق: رياض زكي قاسم، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى.
- الأزهرى، خالد بن عبدالله ت(905) هـ، (د.ت). **شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري**، دار إحياء الكتب العلمية.
- الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن ت(686) هـ، (د.ت). **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمد نور حسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الأصمعي، عبد الملك بن قريب ت(213) هـ، والسجستاني، أبا حاتم ت(255) هـ، وابن السكيت يعقوب بن يوسف ت(244) هـ، (2000). **ثلاثة كتب في الأضداد**، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة.
- أل غنيم، صالحه راش (1985م). **اللهجات في كتاب سيبويه أصواتاً وبنية**، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى.

أمين، عبد الله، (2000). **الاشتقاق**، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية.

الأنباري، كمال الدين بن أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت 577) (د.ت). **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، ومعه كتاب **الإنصاف في الانتصاف**، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة.

الأنباري، كمال الدين بن أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت 577) (2010). **أسرار العربية**، تحقيق: محمد حسن شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، ت(577—) هـ (1985). **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، الطبعة الثالثة

الأنباري، محمد بن القاسم محمد بن بشار(ت327) (2001). **الأضداد في اللغة**، تحقيق: محمد إبراهيم الدسوقي، مكتبة القرآن، القاهرة.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت745) (2001). **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى.

الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام (ت761)،(د.ت). **أوضح المسالك على ألفية ابن مالك ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك**، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، دارُ الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير.

الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن هشام (ت761)(1988). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: حنا فاخوري، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى.

الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام(ت761)هـ (2008). مقني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: صلاح عبد العزيز علي السيد، دار السلام، القاهرة، الطبعة الثانية.

الأنطاكي، محمد،(د.ت). المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، دار الشرق العربي، بيروت، الطبعة الرابعة.

الأنطاكي، محمد،(د.ت). دراسات في فقه اللغة، دار الشرق العربي، بيروت، الطبعة الرابعة.

أنيس، إبراهيم،(د.ت). الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الرابعة. أنيس، إبراهيم،(1975). من أسرار العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الخامسة.

أيوب، عبد الرحمن،(د.ت). أصوات اللغة، مكتبة الشيايب. بالمرف،(1985). علم الدلالة، ترجمة: مجيد عبد الحليم الماشطة، الجامعة المستنصرية.

بدران، حمدي عبدالفتاح السيد (1999)، النقد اللغوي في تهذيب اللغة للأزهري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر الشريف، كلية اللغة العربية بالمنصورة، مصر، د.ط

برجشتراسر(2003). التطور النحوي للغة العربية، أخرجها وصححه وعلق عليه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة.

بشر، كمال،(1969). دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر.

بشر، كمال،(2000). علم الأصوات، دار غريب، القاهرة.

البكوش، الطيّب،(1987). التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطبعة الثانية.

البهنساوي، حُسام، (2004). **علم الأصوات**، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى.

الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن مُحمد بن إسماعيل (ت429) (2009). **فقه اللغة وسر العربية**، تحقيق: يحيى مراد، مؤسسة المُختار، القاهرة، الطبعة الأولى. جبل، محمد حسن حسن، (2009). **علم الاشتقاق نظرياً وتطبيقياً**، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الثانية.

ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، ت(833) هـ، (2006). **النَّشْرُ فِي الْقَرَاءَاتِ الْعَشْرِ**، قدم له: علي محمد الضباع، دار الكتب العلميّة بيروت، الطبعة الثالثة.

الجُندي، أحمد علم الدين، (1983). **اللهجات العربية في التراث**، الدار العربيّة للكتاب.

ابنُ جنّي، أبو الفتح عُثمان ت(392) هـ، (1985). **سِر صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ**، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان ت(392) هـ (1990). **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافيّة العامة، بغداد، الطبعة الرابعة.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان ت(392) هـ (1988) **اللمع**، تحقيق: سميح أبو مغلي دار مجدلاوي للنشر، عمان، (د.ط)

الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر، (2008). **المُعْرَب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم**، وضع حواشيه وعلق عليه: خالد عبد الغني محفوظ، دار الكُتبِ العلميّة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية.

الجوهري، إسماعيل بن حماد ت(334) هـ، (1990). **تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة.

حجازي، محمود فهمي، (1995). **مدخل إلى علم اللغة**، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة.

حسان، تمام، (1979). **مناهج البحث في اللغة**، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب.

حسّان، تمام، (د.ت). اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب.

الحملوي، أحمد، (1991). شذا العرف في فن الصرف، مؤسسة البلاغ، بيروت، الطبعة الأولى.

الحموز، عبد الفتاح، (1986). ظاهرة القلب المكاني في العربية عللها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها، مؤسسة الرسالة، دار عمّار، الطبعة الأولى.

الحموي، ياقوت، أبو عبدالله شهاب الدين ت (626) هـ، (1993) معجم الأدباء وإرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي بيروت.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت370) هـ، (2006). إعراب القراءات السبعة وعللها، ضبط نصه وعلق عليه: أبو محمد الأسيوطي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى.

ابن خلكان، شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد ت (681) هـ، (١٩٧٠ م). وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت.

الخليل، عبد القادر مرعي، (1993) المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، جامعة مؤتة، الطبعة الأولى.

الخولي، محمد علي، (1982) معجم علم الأصوات، الطبعة الأولى.

الخولي، محمد علي، (1990). الأصوات اللغوية، دار الفلاح، عمّان.

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (321) هـ — (د.ت). جمهرة اللغة، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن دُرَيْد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي (ت321) هـ، (د.ت). الاشتقاق، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة.

ابن الدهان، سعيد بن المبارك بن علي بن الدهان النحوي (ت569) هـ، (د.ت) شرح أبنية سيبويه، دراسة وتحقيق: علاء محمد رأفت، دار الطلائع، القاهرة، د.ط.

الراجحي، عبده، (2008). **اللهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة**، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى.

الزبيدي، أبو بكر محمد بن حسن بن مذحج، (2000). **لحن العوام**، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية.

الزجاج، أبا إسحاق إبراهيم بن محمد السدي ت(311)هـ، (2007). **معاني القرآن وإعرابه المسمى المختصر في إعراب القرآن ومعانيه**، علق عليه ووضع حواشيه: أحمد فتحي عبد الرحمن، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى.

الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن اسحق ت(377)(1993). **الإبدال والمعاقبة والنظائر**، تحقيق: عز الدين التتوخي، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية. الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمد بن عمر ت(538)هـ، (د.ت). **أساس البلاغة**، تحقيق: عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت.

الزمخشري، جار الله محمود بن عمر ت(538)هـ، (1990). **المفصل في علم العربيّة**، قدّم له وراجعاه: محمد عزّ الدين السعيد، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الأولى.

الزمخشري، جار الله أبا القاسم محمود بن عمر ت(538)هـ، (2009). **تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل**، رتبته وضبطه وصححه: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الثانية.

السامرائي، إبراهيم، (1983). **التطور اللغوي التاريخي**، دار الأندلس، بيروت، الطبعة الثالثة.

السّجستاني، أبو حاتم ت(255)هـ، (1991). **الأضداد**، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، د القاهرة.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل البغدادي، ت(316)هـ، (1988) **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين افندي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة.

السعران، محمود، (1997). **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي**، القاهرة، الطبعة الثانية.

ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب ت (244)هـ، (1978). **الإبدال**، تحقيق: حسين محمد شرف، مجمع اللغة العربيّة، القاهرة.

ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب ت (244)هـ، (د.ت). **إصلاح المنطق**، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت (180)هـ (2004). **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل ت (458)هـ (1958). **المُحْكَم والمُحِيط الأعظم**، تحقيق: مصطفى السقا وحسين نصار، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربيّة، الطبعة الأولى.

ابن سيده، علي بن اسماعيل ت (458)هـ، (د.ت) ، **المُخَصَّص**، تحقيق: لجنة احياء التراث العربي، دار احياء التراث، بيروت.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن ت (911)هـ، (1977). **هَمْعُ الهَوَامِعِ فِي شَرْحِ جَمْعِ الجَوَامِعِ**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلميّة، الكويت.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن ت (911)هـ، (د.ت). **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، بيروت.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن ت (911)هـ، (د.ت). **المُزْهَر فِي عِلْمِ اللُّغَةِ وَأَنْوَاعِهَا**، شرحه وضبطه وصححه وعلّق حواشيه: محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت.

شاهين، عبد الصبور، (1987). **أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي أبو عمرو بن العلاء**، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى.

الشتنمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلّم ت (476)هـ (2005). **النُّكْتُ فِي تَفْسِيرِ كِتَابِ سَيْبَوِيهِ وَتَبْيِينِ الْخَفِيِّ مِنْ لَفْظِهِ وَشَرْحِ أَيْبَاتِهِ**

وغريبه، قرأه وضبط نصه: يحيى مراد، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى.

الشوكاني، الإمام محمد بن علي بن محمد، (1255) هـ، (2005) نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من حديث سيد الأخيار، خرج أحاديثه وعلق عليه عصام الدين الضبابي، دار الحديث، القاهرة، د.ط.

الصالح، صُبحي، (2009). دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة السابعة.

الصبّان، محمد بن علي ت (1206) هـ، (د.ت). حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العلميّة، القاهرة.

أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي الحلبي ت (351) هـ، (1961). الإبدال، تحقيق: عز الدين التتوخي، مجمع اللغة العربية، دمشق.

أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي الحلبي ت (351) هـ، (1974). مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثانية.

عبابنه، يحيى، (2000). دراسات في فقه اللغة والفلولوجيا العربيّة، دار الشروق، عمّان، الطبعة الأولى.

ابن عباد، صاحب الطالقاني ت (385) هـ (2010). المحيط في اللغة، تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى

عبد التواب، رمضان، (1982). بُحوث ومَقالات في اللغة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، الطبعة الأولى.

عبد التواب، رمضان، (1967). لحن العوام والتطور اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى.

عبد التواب، رمضان، (1987). فصول في فقه العربيّة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة.

عبد التواب، رمضان، (1997). التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة.

عبد التواب، رمضان (د.ت). المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة.

عبد الجليل، عبد القادر، (1998). الأصوات اللغوية، دار صفاء، عمان، الطبعة الأولى.

عبد الكريم، صبحي عبد الحميد محمد، (1986). اللهجات العربية في معاني القرآن للفراء دراسة نحوية وصرفية ولغوية، دار الطباعة المحدثية، القاهرة، الطبعة الأولى.

عضيمه، محمد عبد الخالق، (2005). المعنى في تصريف، دار الحديث، القاهرة. عمر، أحمد مختار، (1991). دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة. العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، ت (855) هـ، (د.ت). شرح المراح في التصريف، تحقيق: عبد الستار جواد.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت 395) هـ (1993). الصحابي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب، تحقيق: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف بيروت، الطبعة الأولى.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت 395) هـ (1980). مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثالثة.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد ت (377) هـ، (1981). التكملة، تحقيق: كاظم بحر مرجان.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد ت (207) هـ، (1983). المقصور والممدود، تحقيق وشرح: ماجد الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد ت (175) هـ، (1980). العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد.

الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري ت(770)(د.ت). المصباح المنير في
غريب الشرح الكبير للرافعي، المكتبة العلمية، بيروت.

الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن أيوب ت (817)هـ (1980). القاموس المحيط،
نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية، الهيئة المصرية للكتاب.
القالبي، أبو علي إسماعيل بن القاسم ت(356)هـ،(1999). المقصور والممدود،
تحقيق ودراسة: أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة
الأولى.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الكوفي المزوي الدينوري ت(276)
هـ،(د.ت). أدب الكاتب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار
الطلّاع، القاهرة.

ابن القطاع، أبو القاسم علي بن جعفر السعدي ت(515)هـ،(1360)هـ الأفعال، مطبعة
دائرة المعارف العثمانية الأصفية، الطبعة الأولى.

ابن القوطية، أبو بكر محمد بن عمر بن عبدالعزيز ت(367)هـ،(2001). الأفعال،
تحقيق: علي فوده، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة.
المبارك، محمد،(د.ت) فقه اللغة دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية، مطبعة
جامعة دمشق، سوريا.

الميرد، أبو العباس محمد بن يزيد ت(285)هـ (د.ت). المقتضب، تحقيق: محمد
عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب.

المُرادي، الحسن بن قاسم ت(746)هـ (د.ت). شرح الألفية لابن مالك، تحقيق:
فخر الدين قباوه، دار مكتبة المعارف للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة
الأولى.

المطلبي، غالب فاضل(1978). لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، منشورات
وزارة الثقافة والفنون، الجمهورية العراقية.

معن، مشتاق عباس(2001). المعجم المفصل في فقه اللغة، دار الكتب العلمية،
بيروت، الطبعة الأولى.

ابن منظور، محمد بن مكرم ت (711هـ)، (2003)، لسان العرب، دار الحديث ، القاهرة ،مصر.

الميداني، أحمد بن محمد،ت(518هـ)،(1982). نزهة الطرف في فن الصرف، تحقيق: السيد محمد عبد المقصود درويش، دار الطباعة الحديثية، الطبعة الأولى.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ت(338هـ)،(2006). إعراب القرآن، اعتنى به: الشيخ خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى. النعيمي، حسام سعيد،(1980). الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جنى، دار الرشيد، الجمهورية العراقية،1980.

النسائي، الإمام أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب،ت(303) هـ،(1991)السنن الكبرى، تحقيق: عبدالغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،

نصار، حسين،(1984). المُعجم العربي نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة، الطبعة الرابعة.

وافي، علي عبد الواحد،(د.ت). فقه اللغة، دار نهضة مصر، القاهرة، الطبعة التاسعة.

ابن يعيش، موفق الدين أبا الدين يعيش بن علي بن يعيش الموصلي ت(643هـ) — (2001). شرح المُفصل للزمخشري، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: اميل يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى.